

مختار



السنة السادسة
العدد ٨١ - أبريل ٢٠٠٧



- حل أزمة المحتجزين البريطانيين.. تفاؤل كيف يمكن حمايته؟ ■ الطريق الذي تشهده طهران والرياض
- العرب وإيران والولايات المتحدة في مؤتمر بغداد ■ الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران
- لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟ ■ هل بدأت سوريا في الابتعاد عن إيران؟

مختار الآراء

السنة السادسة - العدد ٨١ - أبريل ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المراغي

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحي قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف :

أزمة المحتجزين البريطانيين بداية لتفاؤل:
لكن كيف يمكن حمايتهم ؟

سكرتارية التحرير الفنية :

مصطفى علوان

المدير الفني :

حامد العويضى

المستشار الفني :

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

٤	افتتاحية العدد:
٤	حل أزمة المحتجزين البريطانيين .. تفاؤل كيف يمكن حمايته؟..... د. محمد السعيد إدريس
٦	دراسات:
١٢	١- السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسي)
٢١	٢- العلاقات الإيرانية- التركية والنظام الإقليمي العربي... التحديات وآفاق المستقبل
٢١	٣- تاريخ البترول في إيران
٢٠	مداخل:
٢٠	١- الفهم الاسرائيلي لسياسات الاستقطاب والمحاور في المنطقة.....
٢٦	قراءة في كتاب:
٢٦	- التحولات النفطية في الخليج (الفارسي) وتنامي دور الولايات المتحدة في المنطقة.....
٤٣	وثائق:
٤٣	١- التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام.....
٤٤	٢- ديمقراطية بلا أحزاب خداع للعوام.....
٤٨	افتتاحيات الصحف الإيرانية:
٥٠	قضية العدد:
٥٠	- العرب وإيران والولايات المتحدة في مؤتمر بغداد.....
٥٣	شئون داخلية:
٥٣	١- لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟.....
٥٥	٢- الخصخصة في إيران وعلاقتها بالهجوم الأمريكي.....
٥٧	٣- آراء المعارضين والمؤيدين لموازنة ٢٠٠٧
٥٨	٤- خطة متعددة الأوجه لتعويض الهزيمة.....
٦٠	٥- السلطة وخيارات الشيعة.....
٦٣	٦- القدرة الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية.....
٦٤	٧- مجلس الخبراء وكيفية الإشراف على الزعامة.....
٦٥	٨- القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة
٦٧	٩- أوضاع العمال والحركة العمالية في إيران.....
٦٩	تفاعلات إقليمية:
٧٠	١- الطريق الذي تشقه طهران والرياض.....
٧١	٢- إيران ليست العراق أو أفغانستان.....
٧٢	٣- العراق .. إلى أين؟.....
٧٣	٤- الإرهاب: التحدي الأساسي الذي يواجه المحتل في العراق.....
٧٣	٥- الجغرافيا السياسية الكردية والسياسة الخارجية الأمريكية.....
٧٤	٦- سيناريو تجزئة العراق.....
٧٤	٧- رسائل المقاومة من حزب الله.....
٧٦	٨- صحوة شيعة اليمن.....
٧٧	٩- قواعد اللعبة في أفغانستان.....
٧٩	إيران.. لماذا؟
٧٩	- العراق بين إيران والسعودية.....
٨٢	علاقات دولية:
٨٢	١ - تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟.....
٨٣	٢- الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران.....
٨٤	٣- الفاعلية السياسية للعقوبات الاقتصادية.....
٩٠	٤- النظام الدولي في حالة انتقالية.....
٩١	الزاوية الثقافية:
٩١	١- عاشوراء بين السنة والشيعة.....
٩٤	رؤى عربية:
٩٤	١- القمة السعودية- الإيرانية... وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة..... د. السيد عوض عثمان
٩٨	٢- هل بدأت سوريا في الابتعاد عن إيران؟..... محمد عباس ناجي

حل أزمة المحتجزين البريطانيين..

العمو الذي أصدره الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد، خلال مؤتمر صحفى يوم الأربعاء (٤ أبريل ٢٠٠٧) عن المارينز والبحارة البريطانيين الخمسة عشر الذين احتجزوا على مدى ١٢ يوماً عقب نجاح قوات خفر السواحل الإيرانية فى اعتقالهم بتهمة اختراق المياه الإقليمية الإيرانية، أثار من مشاعر الارتياح بقدر ما أثار من تساؤلات كثيرة حول الأسباب التى دفعت إيران إلى تصعيد تلك المسألة رغم وجود تأكيدات حكومية عراقية وردت على لسان وزير الخارجية العراقى هوشيار زيارى بأن البحارة البريطانيين كانوا فى المياه الإقليمية العراقية، لكن التساؤلات الأهم تتعلق بالنتائج التى سوف تترتب على هذه الأزمة، هل ستؤدى فى مجملها إلى مزيد من بناء الثقة بين إيران والغرب، أم أن النتيجة ربما تكون عكسية؟

مشاعر الارتياح كانت عامة لدى الإيرانيين الذين كانوا يخشون أن تؤدى هذه الأزمة إلى التعجيل بحل عسكرى أمريكى لأزمة البرنامج النووى الإيراني التى هى فى حقيقة الأمر أزمة النظام الإسلامى فى إيران مع الأمريكيين والإسرائيليين، وكانت أيضاً لدى دول وشعوب المنطقة التى تدرك مدى خطر أى مواجهة أمريكية - إسرائيلية مع إيران على مصالحها الوطنية، وكانت مشاعر الارتياح عامة أيضاً لدى الحكومة البريطانية ولدى الشعب البريطانى.

لقد أظهرت الحكومة البريطانية قدراً لا بأس به من ضبط النفس وعدم التسرع فى الاستجابة للاستفزازات والضغط الأمريكى فى تصعيد الأزمة مع إيران. وقد تفجرت أزمة البحارة البريطانيين فى وقت ازداد فيه الحشد العسكرى البحرى الأمريكى والفرنسى فى الخليج، كما تزامنت مع إعلان الولايات المتحدة اختفاء مواطن أمريكى فى جزيرة كيش الإيرانية، وكشف بول بريكسون المتحدث باسم مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (FBI) لشبكة "CNN" الاثنين (٢٠٠٧/٤/٢) أن الأمريكى المفقود تقاعد من هذا الجهاز قبل قرابة عشر سنوات، وأنه ليس متورطاً فى قضايا استخباراتية مع الـ FBI، وتزامنت أيضاً مع اتهام صحف فرنسية لإيران بأنها فرضت الإقامة الجبرية على أكاديمى فرنسى متواجد على أراضيها منذ شهرين، وقالت صحيفة لوموند الفرنسية أن الدكتور ستيفان دوديجنو أوقف فى محافظة سيستان بإقليم بلوشستان الحساس جنوب شرقى البلاد أثناء تصويره لموكب دينى فى المنطقة، وأن السلطات الإيرانية جردت دوديجنو - المتزوج من إيرانية - من جواز سفره، قبل أن تنقله إلى طهران وتضعه تحت الإقامة الجبرية. الاستفزاز الأهم كان من جانب الرئيس الأمريكى نفسه الذى حاز الملف الإيرانية بتشعباته النووية وتلك المتعلقة بأزمة البحارة البريطانيين أو الضربة العسكرية الأمريكية المحتملة، الجزء الأكبر من خطاب ألقاه فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض كان فيه شديد التعصب والإحباط بسبب ما أسرف بالحديث عنه ويخص إيران، وبسبب زيارة نانسى بيلوسى رئيس مجلس النواب الأمريكى لدمشق ولقائها مع الرئيس السوري بشار الأسد، وهى الزيارة التى وصفها بأنها "توجه رسائل متناقضة للمنطقة وبالتأكيد للرئيس بشار الأسد"، موضحاً أن "مثل هذه الزيارات توحى للمستولين الحكوميين (السوريين) بأنهم جزء من المجتمع الدولى، فى حين أن دولتهم تساند الإرهاب".

بوش كان يخشى أن تقدم بريطانيا، فى غمار إدارتها لأزمة البحارة البريطانيين المحتجزين لدى إيران، على إجراء ما يوجه رسالة خاطئة ومتناقضة أخرى إلى إيران من وجهة نظر بوش على غرار رسالة نانسى بيلوسى للسوريين، وعندها يكون موقفه، أى بوش، شديد الصعوبة فى معاودة الضغط على من يسميهم بـ "محور الشر" أو "محور الإرهاب"، ويقصد بالطبع إيران وسوريا ومعهما منظمات المقاومة العربية فى فلسطين ولبنان.

لذلك حرص بوش على أن يوجه رسائل لها مغزاها للحكومة البريطانية وللشعب البريطانى هدفها ممارسة مزيد من الضغط والاستفزاز لمنع تقديم أى تنازلات لإيران.

بوش قال فى مؤتمره الصحفى أنه يشاطر "الذين يشعرون بالقلق من نيات الإيرانيين التزود بالسلاح النووى مشاعرهم"، معرباً عن اعتقاده بأنه "إذا ما حصلت إيران على السلاح النووى فسيكون لذلك قدرة كبيرة على زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط".

ربط بوش بين أزمة البرنامج النووى الإيراني وأزمة البحارة المحتجزين فى إيران لم يكن اعتباطياً لكنه كان مدروساً ومتعمداً، فهو أراد أن يخاطب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى ومن ورائهم الدول الأوروبية بشعوبها وحكوماتها

تفاؤل كيف يمكن حمايته؟

بأن إيران التي اختطفت البحارة البريطانيين وهم يؤدون واجباً أقرته الأمم المتحدة لحماية شواطئ العراق من مياه الخليج، هي نفسها إيران التي تتطلع إلى امتلاك سلاح نووي، والرسالة التي أرادها بوش هي أن أي تنازل لإيران في قضية المحتجزين - الذين تعمد بوش أن يصفهم بـ "الرهائن" في إشارة استفزاز أخرى للشعب الأمريكي وتذكير بأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عقب سقوط نظام الشاه - سوف يفهم على أنه تشجيع للإيرانيين بالمضي قدماً في مشروعاتهم النووية والتشدد في رفض عروض الحوار المطروحة من جانب المجتمع الدولي ممثلاً في مجموعة "١+٥"، أي الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا.

لذلك تعمد بوش أن يصف قيام إيران باحتجاز البحارة البريطانيين بأنه عمل "لا يمكن تبريره"، معلناً تأييده محاولات حكومة توني بلير لحل هذه المشكلة سلمياً، لكنه رفض تقديم أي مقابل "للإفراج عنهم". رئيس الحكومة البريطانية توني بلير الذي لم يستجب للاستفزاز والضغط الأمريكية سعى إلى إشراك مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في الأزمة لتوسيع هامش الضغوط على إيران ولعدم تسليم ملف هؤلاء البحارة المحتجزين إلى الولايات المتحدة التي كانت شديدة الحرص على تلقفه وتوظيفه في إحكام الضغوط الدولية على إيران وفي مزيد من عمليات التشهير ضد النظام الإسلامي الحاكم في طهران.

ورئيس الجمهورية الإيرانية محمود أحمدى نجاد الذي أصدر قرار العفو عن المحتجزين البريطانيين كـ "هدية" للشعب البريطاني بمناسبة المولد النبوي لسيد المرسلين (صلى الله عليه وآله وسلم) استطاع أن يحقق هدفين بضرية واحدة: **الهدف الأول**، إظهار أعلى قدر من الحزم والحسم في مواجهة أي محاولة للاعتداء على إيران، وجاء قرار تكريمه للضباط الذين قاموا بعملية احتجاز البحارة البريطانيين منسجماً مع هذا المعنى، وهو أن القيادة العليا في البلاد والشعب الإيراني يشعرون جميعاً بالامتنان لأبنائهم من الضباط والجنود الذين قاموا بهذه العملية التي أظهرت مدى يقظة القوات الإيرانية وتأهبها لمواجهة أي اعتداء أجنبي. أما **الهدف الثاني**، فهو إظهار تسامح إيران، وأنها ليست دولة تنصيد الأخطاء للآخرين، وليست دولة منبوذة، وأنها دولة تحترم حريات وحقوق الآخرين.

هل هذا ما كان يقصده على أكبر ولاياتي الممثل الخاص للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (الزعامة) السيد علي خامنئي عندما قال أن "إيران حققت أهدافها في قضية عناصر البحرية البريطانية الـ ١٥؟"

ربما، لكن على أكبر ولاياتي أكمل عبارته السابقة بعبارة أخرى تقول أن "بريطانيا وجهت إلى طهران رسالة اعتذار"، وكان الرئيس أحمدى نجاد قد كشف أن الحكومة البريطانية تعهدت، في رسالة، عدم تكرار انتهاك المياه الإقليمية الإيرانية، وهو ما نفته بريطانيا بصورة قاطعة مؤكدة أن البحارة والمارينز الخمسة عشر كانوا في المياه العراقية ساعة احتجازهم. لكن، وفي الوقت نفسه، حرص توني بلير رئيس الحكومة على التأكيد بأن بريطانيا ترغب في حل الخلافات مع إيران سلمياً، وخاطب الشعب الإيراني قائلاً: "نحن نرغب في حل خلافاتنا مع حكومتكم سلمياً ولا نضمر لكم سوء النية".

عند هذا الحد يمكن التفاؤل بأن الأزمة قد خلقت مناخاً مواتياً لاستئناف التفاوض بين إيران والاتحاد الأوروبي، وهذا ما أدركه خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي الذي عجل بالاتصال بعلي لاريجاني كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني فور الإعلان عن الإفراج عن المحتجزين البريطانيين لإطلاق المباحثات بغية إيجاد حل لأزمة برنامج إيران النووي.

هذا التفاؤل لا يكفي وحده لتجاوز خطر احتمال فرض حل عسكري لأزمة هذا البرنامج يستهدف نظام الجمهورية الإسلامية نفسه، باعتباره (النظام) هو الهدف الحقيقي من كل الأزمة المثارة حول البرنامج النووي، ومن ثم فإن إيران مطالبة بأن تعي ما تحدث به الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بأن "الأزمة في حاجة إلى الحكمة لتجاوز الخطر الذي يهدد المنطقة"، وقبل هذا فإن إيران مطالبة بإعادة قراءة دقيقة للدروس المستفادة من التصويت الجماعي في مجلس الأمن الدولي ضدها لصالح قرار العقوبات الثاني الذي يحمل الرقم ١٧٤٧ والذي جاء على العكس من كل التوقعات الإيرانية وفي مقدمتها أن أزمة البرنامج النووي باتت من الخطر الشديد للدرجة التي تفرض الكثير من المراجعات التي تحول دون جعل هذه الأزمة سبباً في تقويض نظام الجمهورية الإسلامية نفسه.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسي) (٢)

The Persian Gulf States: Issues For US Policy
Kenneth Katzman
Congressional Research Service

إعداد: د. فوزي درويش

٦

مبيعات الأسلحة الأمريكية والمساعدات الأمنية

من الملامح الهامة لاستراتيجية الولايات المتحدة لحماية دول الخليج قيامها ببيع أسلحة لهم، وما يتعلق بها من خدمات. وبعض دول الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة السعودية تأمل في شراء أسلحة جديدة من بعض الموردين الآخرين بالإضافة إلى السعي لمجابهة التهديدات المتعاظمة من جانب إيران. وفي ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ تم الإعلان عن أن السعودية قد اتفقت على شراء عدد ٧٢ طائرة "إيروفايتر تايفون" Eurofighter Typhoon في صفقة من الطائرات تبلغ قيمتها ١٨ بليون دولار.

ولم يقيم الكونجرس بالاعتراض على أية مبيعات أسلحة أمريكية لدول الخليج (أعضاء مجلس التعاون الخليجي) منذ حرب الخليج لعام ١٩٩١، على الرغم من أن البعض في الكونجرس قد عبروا عن تحفظاتهم حول مبيعات عدد محدود من الأسلحة الأكثر تطوراً وصفقات تسليح أخرى في السنوات الأخيرة فبعض الأعضاء يعتقدون أن مبيعات الأسلحة المتطورة قد يتسبب في فقدان "التفوق النوعي" لإسرائيل على جيرانها العرب، فيما لو انضمت دول الخليج إلى عمل عسكري عربي مشترك ضد إسرائيل، أو قامت هذه

الدول بتحويل هذه الأسلحة إلى دول الخط الأمامي Front Line، ولكن القلة من الخبراء هم من يعتقدون أن دول الخليج سوف تقدم على ذلك. ويعبر البعض الآخر عن قلقهم من أن بعض الأنظمة الأمريكية التي بيعت للخليج تتطوى على تكنولوجيا الصواريخ التي يمكن أن تنتهك الاتفاقيات الدولية. وحتى لو قدر لهم أن يفعلوا ذلك، فإن الحكومات الأمريكية المتعاقبة قد اعتقدت أن دول الخليج شديدة الاعتماد على برامج التدريب، وقطع الغيار وبرامج التسليح الأمريكية بالقدر الذي يجعلها في وضع لا يمكنها فيه من استخدام الأسلحة المتطورة الأمريكية الصنع ضد إسرائيل أو أي من حلفاء الولايات المتحدة الآخرين غير أن قانون تفويض العلاقات الخارجية ١٩٩٤-١٩٩٥ The Foreign Relation Authorization يمنع بيع الأسلحة الأمريكية إلى أي بلد يقوم بتنفيذ المقاطعة التي فرضتها جامعة الدول العربية - الأولى أو الثانية - ضد إسرائيل .. لكن هذا الحكم قد تم التفاوض عنه بالنسبة لدول الخليج منذ أن تم إصداره.

وتعتبر غالبية دول مجلس التعاون الخليجي على درجة من الشراء مما لا يجعلها بحاجة إلى تلقى مبالغ ضخمة من المساعدات الأمنية الأمريكية، بما في ذلك

التمويل الخارجى العسكرى Foreign Military Financing ويرمز له (FMF)، ولا بالنسبة لمهمات الدفاع الفائضة Excess Defense Articles ويرمز لها (EDA) وعلى أية حال، فإن المساعدات الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجى، وحتى بالنسبة للدول الغنية منهم قد زادت نسبته مؤخراً. وتستخدم هذه المساعدات لتحقيق عدد من الأغراض فى الخليج، بما فى ذلك إقامة قدرات مضادة للإرهاب، وتشجيع الروابط العسكرية، وتمكين دول مجلس التعاون الخليجى من حيازة أسلحة أمريكية الصنع وتشغيلها بالتنسيق مع القوات الأمريكية. والمملكة العربية السعودية، على الرغم من ثرائها تتلقى مبالغ إسمية من بند أموال "التعليم العسكرى الدولى والتدريبات" International Military Education and Training Funds، ويرمز له بالرمز (IMET) وذلك من أجل تقليل التكلفة على الحكومة السعودية (بخصم ٥٠٪) لإرسال ما يقرب من ٤٠٠ من ضباطها إلى الولايات المتحدة للتدريب فى مدارسها كل عام.

بالنسبة لمعدات الدفاع الفائضة (EDA)

من بين دول الخليج، تعتبر البحرين وعمان هما الأقل قدرة من الناحية التمويلية، فهما يتلقيان من بند معدات الدفاع الفائضة على أساس المنح. ومعدات الدفاع الفائضة (EDA) هذه تشمل بنوداً عسكرية أمريكية صدر بشأنها تقريراً بأنها لم تعد قابلة للاستعمال بالنسبة للولايات المتحدة، ولكنها تعتبر مازالت قابلة للاستعمال بعد إجراء بعض الإجراءات عليها. فى ١٩٩٨-١٩٩٩ تلقت عمان عدد ٣٠ دبابة وتلقت البحرين عدد ٤٨ من الدبابات أمريكية الصنع من طراز M-60A3 وقامت وزارة الدفاع بتزويدهم بها. ومنذ يوليو ١٩٩٧، تلقت البحرين فرقاطة أمريكية وبطارية للدفاع الجوى من طراز Hawk من ضمن بند (EDA). وتطلب البحرين فى الوقت الراهن فرقاطة ثانية تحت ظل نفس البند. وتبعاً لوثائق ميزانية وزارة الخارجية سوف تتلقى كل من البحرين وعمان بعض المساعدات العسكرية المتنقلة وحيازة القدرة على حراسة حدودهما.

المبيعات العسكرية الخارجية (FMS)

لقد اعتبرت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة الأمريكية فى ظل بند (المبيعات العسكرية الخارجية) لدول الخليج بمثابة جانب مكمل لجهود الولايات المتحدة لتأكيد التحالفات مع دول الخليج فضلاً عن التشغيل المشترك بين قواتها وقوات دول الخليج. وبعض المبيعات التى تمت مؤخراً يبدو أنها طائرات تهدف إلى ردع إيران. ولربما كانت بعض دول الخليج تسعى إلى الحصول على أسلحة من مصادر غير أمريكية لإمكان تنويع علاقاتها فى الشؤون الدفاعية.

* ورغم أن دولة الإمارات العربية قد اشترت أغلب أنظمتها القتالية من فرنسا، إلا أن المسؤولين فى دولة الإمارات يبدو أنهم قد انتهوا إلى الاعتقاد بأن المشتريات من الولايات المتحدة تزيد من التزام الولايات المتحدة بأمن دولة الإمارات المتحدة. وفى مارس ٢٠٠٠ وقعت دولة الإمارات عقداً لشراء عدد ٨٠ طائرة أمريكية من طراز F-16 مزودة بصواريخ متوسطة المدى جو - جو متقدمة، وصواريخ ذات سرعة عالية مضادة للرادار، وصواريخ مضادة للرادار. وكذلك أنظمة مضادة لصواريخ السفن من طراز Harpoon. وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية بما فى ذلك الأسلحة والخدمات بما يقدر بنحو ٨ بليون دولار ولقد بدأ تسليم هذه المعدات فى مايو ٢٠٠٥. وفى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤ أبلغت وكالة التعاون الدفاعى والأمنى Defense Security Cooperation Agency (DSCA) الكونجرس عن مبيعات ٢٦ طائرة هيلوكوبتر من طراز Black-hawk، بلغ إجمالى ثمنها ٨٠٨ مليون دولار وكانت تتوى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً شراء نظام مضاد للصواريخ الباليستية anti-ballistic System طبقاً لتصريحات قائد السلاح الجوى الجنرال خالد آل بوعينين فى شهر نوفمبر ٢٠٠٥.

* أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية. فإنها، وقد انتعشت بأسعار النفط المرتفعة، فقد اشترت بما قيمته ١٤ بليون دولار من الأسلحة الأمريكية أثناء حرب الخليج، كما اشترت بعد هذه الحرب ٧٢ طائرة أمريكية الصنع من طراز F15S وذلك فى عام ١٩٩٣ بلغت قيمتها ٩ بليون دولار)، وكذلك ٢١٥ دبابة من طراز Abrams M1A2 بلغت قيمتها ٢,٩ بليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٢). كذلك قامت بشراء ١٨ وحدة إطلاق نيران (بقيمة مقدارها ٤,١ بليون دولار)، وكذلك ١٢ طائرة هيلوكوبتر من طراز Apache. ويتردد الآن أنها بصدد القيام بمشتريات جديدة من الأسلحة، بما فى ذلك الجيل الجديد من الطائرات المقاتلة لكى تحل محل الطائرات القديمة أمريكية الصنع من طراز F55 والطائرات البريطانية الصنع من طراز Tornados. وهناك تقرير ورد فى A Wall Street Journal Europe فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ يقول أن المملكة العربية السعودية قد قامت بتوقيع اتفاق تشتري بمقتضاه نحو ٤٨ نفثة من طراز Eusofighter Typhoon. وبمقتضى ثلاثة إخطارات بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٥ أحبط الكونجرس علماً بأن المملكة السعودية تتوى شراء ما تبلغ قيمته ٢ بليون دولار من المدرعات أمريكية الصنع حاملة الجنود (١٤٤) وما يتعلق بها من تجهيزات وخدمات، ووسائل دعم واتصالات للجيش السعودى، للحرس الوطنى السعودى. وفى ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ أخطر

الكونجرس عن إتمام بيع دبابات جديدة من طراز Abnams عددها ٥٨ لتحديث مالدى السعودية من هذه الدبابات، وكذلك تحديث ما لدى السعودية من طائرات الهيليكوبتر القديمة أمريكية الصنع من طراز Apache. وقد بلغت قيمة مجمل هذه المبيعات ٢,٢ بليون دولار.

أما الكويت، فإنها فى عام ٢٠٠٥ بدأت تتلقى مشتريات كانت قد تعطلت طويلاً من الطائرات الهيليكوبتر وعددها ١٦ طائرة أمريكية الصنع من طراز AH-64 Apache، مزودة بنظام Longbow fire control، وهي صفقة بلغت قيمتها نحو ٩٤٠ مليون دولار. وطبقاً لتقارير رسمية، فإن الكويت تنوى شراء طائرات إضافية من طراز F/A-18 لاستكمال ما لديها من أسطول مكون من ٤٠ من هذا الطراز من الطائرات، ولكن لم يتم تحرك فى هذا الاتجاه حتى الآن. كذلك قامت الكويت بشراء ٥ وحدات باتريوت لإطلاق النيران Patriot firing فى عام ١٩٩٢ وكذلك ١١٨ دبابة من طراز MIA2 فى عام ١٩٩٣. وفى أبريل ٢٠٠٤ وصفت إدارة بوش الكويت على أنها أحد الحلفاء الكبار من غير أعضاء الناتو major non. NATO ally وهو وصف سوف يسهل فى المستقبل مزيداً من مبيعات السلاح الأمريكى للكويت.

* كذلك فإن الرئيس بوش وصف البحرين بأنها أيضاً "أحد الحلفاء الكبار من غير أعضاء الناتو" فى مارس ٢٠٠٢ بما يعكس توثيق الصلة بين البلدين. وفى ١٩٩٨ اشترت البحرين ١٠ طائرات F-16S من الإنتاج الأمريكى الجديد تكلفت ٢٩٠ مليون دولار. وفى أواخر ١٩٩٩ وافقت الإدارة الأمريكية بعد موافقة من الكونجرس على بيع ٢٦ من صواريخ متوسطة المدى جو - جو بقيمة تصل إلى ٦٩ مليون دولار. ومن بين المبيعات التى أثارت قدراً كبيراً من الجدل بالنسبة لدولة من دول الخليج فى أغسطس ٢٠٠٠ هو ما طلبت البحرين أن تشتريه من ٢٠ أنظمة تكتيكية للصواريخ Tactical Missile Systems، وهي أنظمة للصواريخ ذات المدى القصير البالستية يجرى إطلاقها من منصات متعددة للصواريخ. فقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإبلاغ الكونجرس بأن النوعية التى تم بيعها للبحرين لا تنتهك قواعد نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، فى جهد منها لتخفيف حدة مخاوف الكونجرس من أن هذه المبيعات قد تعمل على تسهيل انتشار الصواريخ البالستية وصواريخ كروز فى الخليج. وفضلاً عن ذلك، فإن الإدارة اقترحت نظاماً أمريكياً - بحرينياً مشتركة للرقابة على السلاح لا يستطيع بمقتضاه أفراد الجيش

البحرينى الوصول إلى "البرنامج" codes المطلوب لإطلاق الصواريخ. وقبلت البحرين هذه الصيغة للرقابة وبدأ التوريد فى أكتوبر ٢٠٠٢. وفى أخطارين خلال ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ تم إخطار الكونجرس من جانب وكالة الدفاع للأمن والتعاون بذلك Defense Security Cooperation Agency ببيع ١٨٠ صاروخ Javelin وما يتعلق بها من منصات وتجهيزات، وكذلك ٩ طائرات هيليكوبتر من طراز Black hawk بقيمة إجمالية ٢٩٤ مليون دولار.

* وبالنسبة لدولة قطر، فإنها تتسلح تقليدياً من جانب كل من فرنسا وبريطانيا ولا يلوح فى الأفق أية صفقات كبرى للأسلحة الأمريكية، على الرغم من الإقتصاد القطرى الجيد الذى يستفيد من مبيعات الغاز الطبيعى الكبيرة. وتقول "وكالة الدفاع والأمن والتعاون الأمريكية" أن قطر قد عبرت عن اهتمامها بأنظمة دفاعية أمريكية قليلة بما فى ذلك نظام الصواريخ التكتيكي (Tactical Missile System) من ذلك النوع الذى اشترته البحرين، والذى وافقت الولايات المتحدة لقطر على شرائها. على أن قطر تعبر أيضاً عن اهتمامها الشديد فى شراء أنظمة الصواريخ الدفاعية من طراز باتريوت (PACIII)، وطبقاً لما تقوله "وكالة الدفاع والأمن والتعاون الأمريكية"، أن قطر ربما تكون راغبة فى شراء طائرات مقاتلة متقدمة إذا تيسر لها العثور على مشتر لعدد ١٢ طائرة ميراج ٢٠٠٠ كانت قد طرحتها للبيع فى عام ٢٠٠٢، وربما كان هناك احتمال بيعها للهند لكن الاتفاق بين الطرفين على هذه الصفقة لم يتم فى أغسطس ٢٠٠٥ لخلاف بين الهند وقطر على مسألة التسعير.

* وبالنسبة لعمان، فإنها كانت تشتري معظم سلاحها تقليدياً من بريطانيا. وهذا يعكس النفوذ البريطانى فى الجيش العماني. وكذلك إشراف الجيش البريطانى وتقديم المشورة للسلطان قابوس. وفى أكتوبر ٢٠٠١ فى تطور يمثل تقلص النفوذ البريطانى، أعلنت الولايات المتحدة أن عمان سوف تقوم بشراء ١٢ طائرة من طراز F-16 A/B بقيمة تقدر بنحو ٨٢٥ مليون دولار. وقد بدأ تسليم هذه الصفقة فى ديسمبر ٢٠٠٥. وفى أبريل ٢٠٠٢ قررت عمان شراء أنظمة استكشاف محمولة جواً للطائرات من طراز F-16 S وهي مبيعات بلغت قيمتها ٤٦ مليون دولار. وفى ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ أخطرت "وكالة الدفاع والأمن والتعاون الأمريكية" الكونجرس عن إمكان أن تبيع الولايات المتحدة إلى عمان ٢٥٠ صاروخ من طراز Javelin وما يلزمها من منصات، وتجهيزات تبلغ قيمتها ٤٨ مليون دولار.

جدول يبين القوى العسكرية المقارنة بين دول الخليج ، والعراق ، وإيران

البلد	الأفراد	الدبابات	صواريخ أرض-جو	طائرات مقاتلة	سفن حربية	الميزانية الدفاعية بـبلايين الدولارات
السعودية	١٩٩,٥٠٠ تشمل ٧٥,٠٠٠ حرس وطني	١٠٥٥ تشمل Abrams ٣١٥	١٦٠ باتريوت ٣٧١٦,٤ سام ١٠ صواريخ xc552	٢٩١ تشمل F-15 ١٥٥	٧٦ تشمل ٧ فرقاطات	٢١,٣
الإمارات	٥٠٠,٥٠٠	٥٤٥ تشمل Leclerc ٣٩٠	٤٠ + بالإضافة إلى ٦ صواريخ مسكود B	١٠٠ + تشمل F16 جديدة	١٨ تشمل ٢ فرقاطة	٢,٦٥
عمان	٤٦,٧٠٠	١٥٤ تشمل M60	٥٤ تشمل Javelin	٣٢ تشمل F-16	١٣	٣
الكويت	١٥,٥٠٠	٣٦٨ تشمل M-1A2 ٢١٨ Abrams	٨٤ بطارية تشمل ٢٤ Hawk Patient	٣٩ 18-F/A Cand D.	٤٠	٤,٣
قطر	١٢,٤٠٠	٣٠ AMX3	٧٥ SAMS تشمل ١٢ سيبتجر	١٨	٢١	٢,٢
البحرين	١١,٢٠٠	١٨٠ M-60A3	٨ I-Hawk batteries	٣٣ تشمل F-16 21	١١ وتشمل ١ فرقاطة	٠,٥٢٦
اجمالي دول الخليج	٣٣٠,٨٠٠	٢,٣٠٠	٤٠٠ +	٥٠٠ +	١٧٩	٣٣,٩٨
العراق	١١٥,٠٠٠	٧٧ T-72	؟	Negligible معظمها helos	١٠ pateol	؟
إيران	٥٤,٠٠٠ تشمل ١٢٥,٠٠٠ حرس ثوري	١,٦٩٣ تشمل T-72 ٧٥	٧٦ بطارية تشمل IHWK Some Stinger	٢٨٠ تشمل MiG - ٢٥ 30 SU - 24	٢٦٠ وتشمل ١٠ هونج ٤٠ Boghmor ٣ فرقاطة Kilo Subs	٤,٤

المصدر: International Institute for Strategic Studies The Military Balance 2006.

احتمالات التعاون مع حلف الناتو:

يهتم حلف الناتو بشكل متزايد بأنشطة خارج نطاق قاعدته الأوروبية التقليدية، لذلك فإن قمة حلف الناتو Istanbul Cooperation Initiative لتعاون أكبر بين الناتو - ودول الخليج Initiative تناولت بعض هذه الموضوعات. وحتى الآن، فإن كلاً من الكويت والبحرين، وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة قد انضمت إلى "مبادرة إسطنبول" ولكن عدم مشاركة كل من السعودية وعمان ربما تؤدي إلى ببطء تطور هذه الفكرة. ويريد بعض خبراء الناتو أن تتطور "مبادرة إسطنبول" لكي تسمح بنوع من التعاون يضاهي ذلك التعاون الذي يقدمه "الناتو تحت مسمى برنامج" الشراكة من أجل السلام" Partnership for Peace ولمزيد من تطوير التفاعل مع دول الخليج، فإن سكرتير عام حلف الناتو Jaap de Hoop حضر اجتماعاً على مستوى عالٍ لمسئولي الدفاع في الخليج في قطر في أول ديسمبر ٢٠٠٥.

وأثناء عام ٢٠٠٥، فإن الوحدات البحرية للناتو (بما فيهم الولايات المتحدة وباشتراك بعض القوات البحرية لدول الخليج قاموا بتدريبات في بحر العرب دعماً "لمبادرة أمن الانتشار" Proliferation Security Initiative، وهو برنامج لوقف إمكانات شحن ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل بحراً.

التعاون الأمريكي - الخليجي في السياسة الخارجية ومكافحة الإرهاب:

تسعى الولايات المتحدة لكي تقوم دول الخليج بدعم سياستها في عدة مسائل إقليمية ودولية. ومن أمثال هذه المسائل الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يشغل اهتمام معظم المواطنين في هذه الدول. كذلك فإن هناك عدة مسائل أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى دعم بشأنها من دول الخليج تشمل بعض الأزمات مثل الصراع بين إسرائيل وحزب الله في الفترة بين يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. وكذلك الحال بالنسبة لمكافحة الإرهاب. وهي مسألة تعاونت فيها دول الخليج بقدر كبير لأن مصالحها تتجسد في منع انتشار الحركات الإسلامية المتطرفة، وتتلاقى هذه المصالح مع مصالح الولايات المتحدة. وفي حالة كارثة إعصار "كاترينا"، فإن بعض دول الخليج وبخاصة الكويت، قد عبرت عن مساندتها للشعب الأمريكي بتقديم مساعدة مالية للولايات المتحدة للتخفيف من أثر هذه الكارثة.

عملية السلام العربي- الإسرائيلي:

منذ بدأت الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، مرت منطقة الخليج بفترة من عدم الاستقرار والحروب. ولم تكن دول الخليج تركز اهتمامها في النزاع العربي - الإسرائيلي بقدر ما كانت تفعل ذلك دول الخط الأمامي مثل مصر وسوريا، والأردن ولبنان. وحاولت دول الخليج

دعم جهود توسط الولايات المتحدة في النزاع العربي - الإسرائيلي، لكنها سعت في ذات الوقت إلى تعديل وتكييف سياسة الولايات المتحدة في هذه المسألة كما هو الحال بالنسبة لمسائل أخرى مثل النزاع الإسرائيلي مع حزب الله في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. وفي أعقاب الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ الذي تضمن الاعتراف المتبادل، فإن دول مجلس التعاون الخليجي شاركت في محادثات السلام متعددة الأطراف، رغم أن سوريا ولبنان قد قامت بمقاطعة هذه المحادثات. واستضافت كل من البحرين وقطر، وعمان الجلسات المتعددة الأطراف وتم إنشاء مركز أبحاث لإزالة ملوحة المياه في عُمان كنتيجة لاتفاق تم التوصل إليه في هذا المحفل. وفي عام ١٩٩٤ عمدت الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى تخفيف تطبيقها بالنسبة للمقاطعة الثنائية والثلاثية العربية - لإسرائيل، وقامت كل من عمان وقطر بإيجاد روابط تجارية مباشرة على مستوى منخفض مع إسرائيل في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦، واستضافت بعض الزيارات التي قام بها بعض القادة الإسرائيليين في هذه الفترة. وفي نوفمبر ١٩٩٧، وفي وقت كانت فيه عملية السلام تمر بفترة صعبة، لم تعر قطر المعارضة العربية أي إلتفاتة، واستضافت لديها المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان هذا آخر هذه المؤتمرات السنوية.

وفي نفس الوقت، فإن السعودية - في ذات الوقت الذي دأبت فيه دول الخليج على التسوية بالنسبة للشئون العربية - الإسرائيلية - كانت تتخذ دوراً، أكثر نشاطاً في هذه المسألة حينما أصبح عبد الله ملكاً للسعودية. فقد كان يركز اهتمامه على هذا الموضوع، وحاول مراراً دعم سياسة الولايات المتحدة في هذه المسألة، فقد وجه الجامعة العربية للموافقة على نسق من السلام بين إسرائيل والدول العربية في مارس ٢٠٠٢ في قمة الجامعة العربية في بيروت وأيدت كافة الدول الخليجية مشروع "خارطة الطريق" حلاً للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وفي نفس الوقت، في سبتمبر ٢٠٠٥ بعد الانسحاب الأحادي لإسرائيل من قطاع غزة، عقد وزير خارجية قطر اجتماعاً مع نظيرته الإسرائيلية كجانب مما قالت عنه قطر أنه بمثابة تشجيع لإسرائيل على تحركها نحو السلام، كذلك فإن البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ٢٠٠٥ رحب بالانسحاب الإسرائيلي الصحيح، وعبر عن الأمل بأنه سوف يتبعه انسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أكتوبر ٢٠٠٥، أصبحت قطر أول دولة عربية تتبرع بالمال لمدينة داخل إسرائيل، فأعطت ٦ مليون دولار لبناء ملعب رياضي في مدينة سخاين

Sakhnin التي يقطنها سكان من أصول عربية في شمال إسرائيل. كذلك قامت كل من عمان، والبحرين بالتفاوض عن المقاطعة العربية فيما يتعلق بمنطقة التجارة Free Trade Agreents مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن دول الخليج باعتبارها دولا عربية كانت تدعم الموقف العربي في النزاع. فبعد الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٠، أغلقت عمان مكتبها التجاري، في إسرائيل وأصدرت أوامرها للمكتب التجاري الإسرائيلي في مسقط بإنهاء أعماله. كذلك قامت قطر بإعلان إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة ولو أن المراقبين يقولون بأن المكتب قد سمح له سراً بالاستمرار على مستوى منخفض (لكن قطر لم تفتح لها مكتباً تجارياً في إسرائيل. وهذه الانتفاضة عجلت بقيام جامعة الدول العربية بدعم مالي مكثف من جانب الخليج لإنشاء صناديق مالية لدعم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وهذه الأموال أطلق عليها اسم صندوق الأقصى، وصندوق الانتفاضة لدى بنك التنمية الإسلامي، وتقرر أن يقدم ما يبلغ ١,٢ بليون دولار بصفة منحة للسلطة الفلسطينية. ووعدت السعودية فعلاً بهذا المبلغ. ولكن دول الخليج الأخرى تأخرت في سداد ما يخصها من هذا المبلغ. ويكمن الخلاف الرئيسي بين الولايات المتحدة ودول الخليج حول التعامل مع جماعات الميليشيا الفلسطينية وخاصة حركة حماس. واشتد الخلاف عشية انتصارات حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير ٢٠٠٦ مما مكن الولايات المتحدة أن ترى حماس بمثابة منظمة إرهابية، تقوم بهجمات على الإسرائيليين، وعمدت إلى حجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية في أعقاب انتصار حماس في الانتخابات التشريعية. وترى دول الخليج في حماس المدافع الشرعي عن المصالح الفلسطينية والمقاوم للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ولكي يتسنى مساعدة السلطة

الفلسطينية بزعامة حماس لمجابهة تخفيض المساعدة الغربية، فإن السعودية وقطر وعدتا بتقديم مبالغ ٩٢ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار على التوالي وذلك لتخفيف حدة الأزمة في ميزانية السلطة الفلسطينية. وفي يوليو ٢٠٠٦ أعلنت السعودية عن برنامج طويل المدى لإعادة المساعدات للأراضي الفلسطينية يصل إلى ٢٥٠ مليون دولار.

ولم تكن الخلافات بين الولايات المتحدة ودول الخليج واضحة بنفس القدر بالنسبة للصراع الذي تم بين إسرائيل وحزب الله في يوليو - أغسطس ٢٠٠٦ ونظراً لأن السعودية ترى أن الحركة الشيعية بمثابة حليف لإيران فإنها وجهت نقدها لمعركة حزب الله باعتبارها "نوعاً من المفامرة" رغم أن السعودية أعلنت بعد ذلك هي والدول الخليجية شجبهم للغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية والدعوة إلى وقف إطلاق النار الفوري. أما بالنسبة لقطر ودولة الإمارات فإنهما اشتركتا مباشرة في المفاوضات التي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ في ١١ أغسطس ٢٠٠٦، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار وأن تترك ميليشيا حزب الله الحدود مع إسرائيل. وقد أرسلت الإمارات مساعدات إنسانية إلى لبنان أثناء الأزمة. كما أن السعودية أعلنت عن منحة قدرها ٥٠ مليون دولار للإغاثة في لبنان في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ - هذا بالإضافة إلى ٥٠ مليون دولار لطوارئ الإغاثة لمساعدة لبنان على إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. وفي أغسطس ٢٠٠٦، قيل أن هناك اتفاقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم المساعدات للبنان حيث تساهم دولة الإمارات في إعادة بناء المدارس والمستشفيات وإزالة الألغام في جنوب لبنان. كذلك فإن قطر سوف تقوم بإعادة بناء مدينة بنت جبيل، وهو موقع تحمل عبء الحرب بين حزب الله وإسرائيل، كذلك سوف تقوم الكويت بتقديم منحة مقدارها ٨٠٠ مليون دولار لإعادة بناء لبنان.

جدول يبين سكان دول الخليج والتركيب الطائفي

الدولة	إجمالي عدد السكان	عدد غير المواطنين	التكوين الطائفي من جملة السكان
السعودية	٢٧ مليون	٥,٥٨ مليون	٩٠% من السنة، ١٠% من الشيعة.
الكويت	٢,٤٢ مليون	١,٢٩ مليون	٨٥% مسلمين (منهم ٧٠% سنة، ٣٠% شيعة ١٥% مسيحي)
الإمارات	٢,٦ مليون	٢ مليون	٨٠% من السنة، ١٦% شيعة، ٤% مسيحيون وهندوس وآخرون.
البحرين	٦٩٩,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٨١,٢% مسلمون (منهم ٧٠% شيعة، ٣٠% سنة) ٩% مسيحيون ٩,٨% آخرون.
قطر	٨٨٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٩٥% مسلمون معظمهم من السنة، ٥% آخرون.
عمان	٣,١ مليون	٥٧٧,٠٠٠	٧٥% إباضي مسلم، ٢٥% سنة وشيعة وهندوس.

المصدر: Central Intelligence Agency World Fact book, updated August 2006, and Various years reporting.

* إعداد كينيث كاتزمان المتخصص في شؤون الشرق الأوسط السياسية والدفاعية لقسم أبحاث الكونجرس.

العلاقات الإيرانية- التركية والنظام الإقليمي العربي... التحديات وآفاق المستقبل

أحمد مجدى السكرى
دبلوماسى بوزارة الخارجية

أولاً: العلاقات الإيرانية - العربية

تعتبر العلاقات الإيرانية - العربية أكثر تعقيداً من العلاقات التركية - العربية، وذلك نتيجة حرب الخليج الأولى وما أدت إليه من توتر لمرحلة طويلة ربما تتجاوز التوتر فى العلاقات التركية - العربية نتيجة خلافاتها مع كل من سوريا والعراق وتحالفها مع إسرائيل.

إن إيران ليست مجرد جار لها مع العرب وشائج من التاريخ والثقافة والعواطف ما يفوق أى دولة أخرى، إذ من الصعب الحديث عن ثقافة عربية دون الأخذ فى الاعتبار الامتزاج والتداخل بين الثقافتين العربية والفارسية ضمن الوعاء الإسلامى الرحب.

ونتناول فيما يلى الإدراك الإيرانى للأمن العربى.

الإدراك الإيرانى للأمن العربى

تتركز الرؤية الإيرانية للأمن العربى فى كسر حلقة أساسية من حلقات هذا الأمن وهى منطقة الخليج العربى.

وتدل الخريطة الجغرافية للخليج العربى على أن إيران تقع بامتداد الساحل الشرقى له وأما على الساحل الغربى فتقع الدولة الخليجية العربية. ويمثل الخليج من المنظور الإيرانى أهم ثوابت السياسة الأمنية والاستراتيجية الإيرانية، ليست فقط بحكم الموقع

الاستراتيجى لهذه المنطقة وإنما نظراً لظهور التدفقات النفطية بها فى فترات لاحقة، بالإضافة إلى أنها تمثل سوقاً لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة لتخفيف حدة مشكلة البطالة فى إيران كما أنها تمثل المسرح الرئيسى لما يمكن أن تلعبه إيران من أدوار، ولهذا فلقد حاولت السلطات الإيرانية أثناء الحكم العثمانى التقدم غرباً واحتلال العراق باعتباره القطر العربى الوحيد الذى له حدود برية معها، فقامت بهجمات متعددة على حدوده الإقليمية وبخاصة عندما دب الضعف والوهن فى أحشاء الإمبراطورية التى كانت تعرف بـ "رجل أوروبا المريض" وعجزت عن حماية أطرافها.

ولقد حاولت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة الهيمنة على المنطقة بهدف إضافة مكاسب إقليمية جديدة إلى حدودها سواء من خلال الاحتلال أو الضم أو بعقد الاتفاقات والمعاهدات غير المتكافئة.

وفى العصر الحديث حاول الشاه محمد رضا بهلوى أن يلعب دوراً متميزاً فى الخليج العربى والشرق الأوسط يستطيع من خلاله الهيمنة على المنطقة كقوة إقليمية كبرى، فلقد ربط طموحاته بالمصالح الغربية فى المنطقة ولعب دور "الدولة الحارس" أو "الشرطى" الغربى فى الخليج العربى فبعد الانسحاب البريطانى من شرق

السويس وإحلال الوجود الأمريكى محله ارتبط النظام البهلوى ارتباطاً وثيقاً به من أجل سد الفراغ فى المنطقة.

ولقد قامت الولايات المتحدة بتجهيزه عسكرياً وتهيئة إيران لأن تقوم بدور الوريث البريطانى تحت الإشراف الأمريكى. وتمخض التحالف الأمريكى - الإيراني عن ظهور الأطماع الإيرانية جلية فى المنطقة. وفى عام ١٩٧٠، طالبت بالبحرين على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية. وفى عام ١٩٧١ قامت باحتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهكذا تمكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز والذى له أهمية خاصة، حيث تمر به ٦٢٪ من موارد العالم البترولية و ٩٠٪ من احتياجات اليابان من البترول و ٧٠٪ من استهلاك دول الاتحاد الأوروبى و ٢٢٪ من استهلاك الولايات المتحدة من البترول كما يعتبر المنفذ الطبيعى البحرى لكل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عُمان.

وعندما عجز النظام البهلوى عن أداء دوره بإتقان أصبح وجوده يمثل عقبة أمام الهيمنة الغربية فى منطقة الخليج العربى، وهكذا كان نصيب النظام البهلوى السقوط عام ١٩٧٩.

وبسقوط الشاه انهارت الاستراتيجية الإيرانية الموالية للغرب وللولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث أطلق عليها الزعيم الروحى للثورة آية الله الخومينى اسم " الشيطان الأكبر " وأطلق على إسرائيل اسم " الشيطان الأصغر ".

ولكن لم يخف النظام الجديد فى إيران أطماعه فى المنطقة، فقد أعلن تمسكه بالمكاسب الإقليمية التى حققها نظام الشاه على حساب الأقطار العربية سواء فى حدوده مع الإمارات العربية المتحدة أو فى احتلاله للجزر العربية الثلاث سالكا مسلكاً جديداً عُرف بمبدأ " تصدير الثورة " . كما أعلن داريوس مزدهر وزير العمل الإيرانى آنذاك : " إن جزيرة البحرين وليست فقط الجزر الثلاث تنتمى إلى إيران " .

وبالنسبة للعلاقات الإيرانية - العربية، هناك حقوق تاريخية واقتصادية لكل من إيران والنظام الإقليمى العربى فى منطقة الخليج بحكم وجودهما المشترك، ولا يمكن لأى منهما أن يلغى الحق المتساوى للطرف الآخر فى المصالح والقضايا التى تهم المنطقة بشكل عام.

وتمر العلاقات الإيرانية - العربية بمرحلة مهمة من مراحل تطورها منذ وصول الرئيس خاتمى للسلطة فى عام ١٩٩٧ واتجاهاته المعتدلة على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية، تشهد فيها إعادة تقويم منطلقاتها وركائزها ووسائل إدارتها منذ اندلاع الثورة الإسلامية

فى العام ١٩٧٩ وحتى اليوم. إلا أن القيادة الإيرانية الجديدة ما كانت لتفعل ذلك إلا نتيجة إدراكها بوجود بيئة إقليمية ودولية جديدة، بقدر ما ولدت من ضغوط على الطرفين الإيرانى والعربى، بقدر ما أشعرتهم بوجود حاجة ضرورية لمزيد من التفاهم، التنسيق والتقارب.

وفى ظل هذه البيئة، كان هناك بعض القضايا التى كانت ولا تزال محورا للخلاف بين الجانبين وتتمثل فى الموقف من الصراع العربى - الإسرائيلى وعملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، الوجود الأجنبى فى الخليج، الموقف من الوضع فى العراق والعلاقات مع تيار الإسلام السياسى والحركات الإسلامية لمعاصرة.

بالنسبة للملف العراقى، أصبح العراق مخترقاً من جانب دولتى الجوار إيران وتركيا على اختلاف مصلحة كل منهما. ولا شك أن العراق ليس سعيداً لوجود أصابع إيرانية داخل منطقة شمال العراق خاصة وأن الأصابع التركية تعبت فى المنطقة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

بالنسبة للدور الإيرانى فى شمال العراق، يمكن القول أنه وعلى الرغم من العداء المستحكم بين إيران والعراق، إلا أن السلطات الإيرانية فضلت - وتفضل - استمرار نظام صدام حسين فى السلطة وهو فى حالة ضعف وإنهاك على نظام بديل يكون موالياً للولايات المتحدة بحيث تستخدمه كأداة لمناوأة إيران وإدارة سياستها تجاهها، ولذلك طالبت إيران بضرورة إطلاق مبادرة إيرانية - عربية تجاه العراق، وإن كان من المتوقع استمرار التنافس الإيرانى - العراقى بغض النظر عن الانفتاح النسبى الحالى بين طهران وبغداد، ويعمق هذا الإحساس التفسير الإيرانى نفسه الذى ألمح إلى أن تجربة الحرب العراقية - الإيرانية فرضت على إيران أن تتأهب لأى رد فعل متوقع من العراق مستقبلاً خاصة أنها تعتقد بأن العراق بنظامه الحالى فى إمكانه أنه يستعيد قوته العسكرية التقليدية مع انتهاء جولاته مع فرق التفتيش الدولية ورفع العقوبات المفروضة عليه.

وبالنسبة للإمارات صعدت إيران من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى وحاولت إحداث خلخلة فى وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقاً لمصالح وتطلعات كل دولة فى المنطقة.

وإن كان هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما المقصود هنا الإشارة إلى عملية التفاعل السياسى الإقليمى فى التعامل بين إيران ودول منطقة الخليج، وهذه أمور معروفة تماماً فى مجال السياسة الدولية.

ثانياً: العلاقات التركية - العربية في التسعينيات

تعكس العلاقات التركية - العربية نمط الصراع والتعاون في آن واحد مع هيمنة ملحوظة للنمط الأول، فالصراع أو التوتر في هذه العلاقات يدور حول قضايا متعددة متشابكة بعضها قائم منذ سنوات مثل مشكلات نهري دجلة والفرات، لواء الإسكندرونة، أمن الحدود والادعاءات التركية بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وبعضها مستجد كالتحالف التركي - الإسرائيلي، واتساع نطاق التدخل التركي في شمال العراق.

وقبل ذلك نتناول الإدراك التركي للأمن العربي.

الإدراك التركي للأمن العربي

تطلق تركيا أساساً في رؤيتها للأمن العربي من تحركاتها ونظرتها للمنطقة من منظور شرق أوسطي. ويمكن توضيح ذلك في العناصر التالية :

١ - تفضل تركيا صيغة أمنية تشابه صيغة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. فما لدى تركيا من مصالح حيوية في المنطقة يجعلها تسعى دوماً لجذب الأسواق الأوروبية خاصة في منطقة الخليج.

٢ - تسعى تركيا لتصبح اسطنبول المركز البنكي والمالي للشرق الأوسط.

تنظر تركيا إلى المنطقة العربية على أنها سوق استيعابية للطاقت العمالية التركية الزائدة بما يخفف من حدة البطالة وتأثيراتها الحادة على الاقتصاد التركي.

لقد تعرضت العلاقات التركية - العربية لهزات موسمية خاصة بعد التحالف التركي - الإسرائيلي في عام ١٩٩٦ والمغامرات المستمرة للقوات التركية في شمال العراق بحثاً عن فلول حزب العمال الكردستاني.

وتسعى تركيا منذ حوالي سبعة عقود إلى أن تكون جزءاً من النظام الغربي الذي لا يزال يرفض مسعاها حتى الآن بسبب الاختلاف الحضاري والثقافي بينه وبين تركيا الدولة الإسلامية.

فأخذت تركيا تسعى من جديد عبر بوابة إسرائيل ومحاولة جذب قوى أخرى في المنطقة إلى هذا التحالف، الأمر الذي يثير القلق العربي من زاوية اختلال توازن القوى الإقليمي والمشروع الأكبر الجديد للشرق الأوسط.

والواقع أن تركيا قد اتبعت منهجاً مختلفاً عن المنهج الإيراني في علاقاتها مع الدول العربية إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية، وضغطت اقتصادياً على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجلة والفرات من ناحية ثانية، ومارست ضغوطها على باقي دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستتهى عقد تأجير القاعدة العسكرية في

جنوب تركيا التي تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقي، وفرض المنطقة المحظورة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقي عبر الأنبوب الذي يمر بالأراضي التركية من ناحية ثالثة.

والواقع أن تركيا تمارس منذ انتهاء حرب الخليج الثانية دوراً متعدد الجوانب (الغازي، الحامي والوسيط بين أكراد العراق) في شمال العراق يتناقض مع تأكيداتها الرسمية بشأن حرصها على وحدة العراق، وسلامة أراضيها وسيادته.

كما يفرز هذا الدور توترات متزايدة في علاقات تركيا بالعراق، سوريا، مصر، وبلدان عربية أخرى لاسيما في ظل التوافق الزمني " المقصود " بين عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق، وبين تطور التحالف العسكري والإستراتيجي مع إسرائيل من جهة أخرى، وتعاون تركيا والتنسيق في دورها مع الولايات المتحدة، بريطانيا من ناحية ثالثة.

فضلاً عن المخاوف العربية "المشروعة" من احتمال أن تكون هذه التحركات مقدمة لإعادة ترسيم حدود العراق، وتحديد ضم تركيا للموصل وكركوك.

كما ترددت دعوة توجوت أوزال رئيس وزراء تركيا إلى ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركية، بل عزمه على تنفيذ هذا الأمر بوضع خطة عسكرية لاحتلال ولاية الموصل العثمانية - كركوك، سليمانية، أربيل، دهوك والموصل التي تقطنها الأقليات الكردية والتركمانية بالإضافة إلى العرب. فضلاً عن عدم موافقة القوات المسلحة التركية [الجنرالات الخمسة في مجلس الأمن القومي التركي] على هذه الفكرة وإخفاقها نتيجة تقديم رئيس أركان الجيش الجنرال نجيب طورومتاي لاستقالته، قد أثرت في صورة تركيا لدى العرب بشكل سلبي، بحيث عاد الكلام مجدداً عن تهديد تركيا للأمن القومي العربي وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة عربية هي العراق وهي سابقة ليست في مصلحة تركيا، وقد تفتح الباب على تدخلات دولية في شؤون أكراد تركيا في المستقبل، وقد أدى ذلك إلى اتهام أوزال وحزبه الوطن الأم ببعث الفكرة العثمانية في السيطرة على شعوب المنطقة مرة أخرى من خلال فكرة " العثمانية الجديدة " المسندة من قبل الفكرة الطورانية الداعية إلى الوحدة التركية من البحر الأدرياتيكي حتى سد الصين بقيادة تركيا.

ولم يكن هذا الاتهام موجهاً من جانب العرب فقط، بل إن زعماء المعارضة في ذلك الوقت [من أمثال

سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق القويم وبولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، وار دال اينونو . الابن الأصغر للزعيم التركي الثاني عصمت اينونو خليفة أتاتورك . زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري ونجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه كانوا ضد فكرة أو زال وضد مساهمة تركيا في قوة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق لأنهم كانوا يدعون إلى حياد تركيا في هذا الصراع الجديد الذي تتشابك فيه المصالح الاقتصادية مع استراتيجيات الأيديولوجيات المسيطرة الكبرى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، مما أدى إلى هزيمة حزب الوطن الأم في انتخابات ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ .

أما النمط التعاوني فيرتبط باستمرار بتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف وتتواصل الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الجانبين، ولا سيما في مصر وتركيا .

وتزداد احتمالات تطور هذه العلاقات مستقبلا باتجاه المزيد من التوتر والصراع نتيجة عوامل موضوعية عديدة ترتبط أساسا بالسياسات التركية وقصور الجانب العربي في التعامل معها . وهنا لا يمكن إغفال دور التحالف التركي - الإسرائيلي في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية والتي يعززها مشكلات تركيا الداخلية والخارجية ومن بين المشكلات التي تواجه تركيا على الصعيد الداخلي الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي ممثلا في حزب الفضيلة (الرفاه سابقا) والتيار العلماني ممثلا في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية، ومشكلات العنف والإرهاب .

وكانت معظم ردود الفعل الصادرة عن الدول العربية تعرب عن معارضتها للاتفاق بين تركيا وإسرائيل شعورا منها بمدى المخاطر التي يمثلها الاتفاق في الحاضر والمستقبل على مصالحها وأمنها القومي العربي بشكل عام، وكانت سوريا والعراق ولبنان ومصر قد أصدرت تصريحات وأجرت اتصالات مختلفة لتوضيح طبيعة هذا الاتفاق وأبعاده .

وقد وصف بعض المحللين سرعة المبادرة والتحريك من بعض الدول العربية المستهدفة بهذا الاتفاق ومحاولة كشف مخاطره على الأمن القومي العربي، بل وتحرك بعضها كمصر لدى تركيا لاستجلاء تفاصيله ونقل وجهة النظر العربية بأنها ظاهرة إيجابية .

ولكن ردود الفعل العربية في واقع الحال لم ترق إلى مستوى خطورة الحدث ولم تكن فاعلة باتجاه تعبئة العرب واستنهاضهم لإيجاد موقف واحد، كما إن تركيا

لم تأبه كثيراً بهذه الردود بل إنها أمنت في الاستمرار في وضع الاتفاق موضع التنفيذ .

وتعني تركيا تماما مدى التردى الذي وصلت إليه العلاقات العربية - العربية وقد أصبح واضحا من حرب الخليج الثانية وما تركته من آثار سلبية على النظام الإقليمي العربي وما تبعها من بدء للعملية السلمية التفاوضية بين العرب وإسرائيل .

وإذا كانت الضغوط الإيرانية في مواجهة الدول العربية حققت بعض المكاسب، فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة، وأكدت كلا من الدولتين قوتها في مواجهة عالم عربي ضعيف وممزق الأوصال .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد اتبعت إيران وتركيا والدول العربية طرقاً متشابهة لتحرير اقتصادياتها .

إلا أن بعض الدول، مثل تركيا، سارت بشكل أسرع وأكثر تناسقا . فالصفات المميزة لدول المنطقة كانت سيطرة الدولة على عوامل الإنتاج، والتدخل البيروقراطي في الأسواق، وحماية كبيرة للتجارة، وعدم التوازن في أسواق العمل .

وكان الاعتماد الكبير على قطاع البترول عاملاً مشتركاً أدى إلى تعرض ميزانيات هذه الدول للصدمات، وأثر على التغيرات في حصيلة العملات الأجنبية لكثير من دول الشبكة النفطية في المنطقة .

إضافة إلى ذلك، تشترك إيران وتركيا والدول العربية في عامل آخر يتمثل في الاعتماد الكبير للسياسات الاقتصادية الخاصة بتوزيع الدخل على إعانات الدولة وتحكمها في الأسعار، إلى جانب التحيز للتعليم الجامعي والتوظيف في الإدارة الحكومية .

وقد كان لما سبق أثر كبير في سعي تركيا إلى إنشاء تجمع اقتصادي يضم أبرز اقتصاديات الدول النامية وهو مجموعة الثمانية للتنمية D8 التي سبق الحديث عنها في موضع سابق من الدراسة، وتضم كل من إيران، مصر، نيجيريا، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، بنجلاديش بالإضافة إلى تركيا . وهو تجمع صاعد يهدف إلى تمكين هذه الدول من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة .

ويلاحظ أن المبادلات التجارية الإيرانية - العربية . وتحديدًا الخليجية . قد شهدت دفعة قوية أكثر من مثيلاتها على صعيد العلاقات التركية - العربية، وأهمها مشروع " الأنبوب الأخضر " الذي يقضى بتوصيل مياه الشرب من نهر الكارون - جنوب إيران . إلى دولة قطر عبر أنابيب ضخمة طولها ١٨٠٠ كم، ويمثل هذا المشروع بديلاً لنظيره التركي والمسمى " مشروع أنابيب السلام " .

ثالثاً: مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا في القرن الحادي والعشرين

في ضوء تناول موضوع العلاقات العربية بكل من دولتي الجوار الجغرافي إيران وتركيا فإن القضية المحورية التي يمكن أن تكون أساس لمستقبل تلك العلاقات يمكن تحديدها في احتمالات التوتر أو الصراع والاستقرار أو السلام بين الأطراف العربية ودول الجوار الجغرافي بوجه عام وكل من إيران وتركيا بوجه خاص.

فقد سبق إيضاح الاعتبارات المختلفة التي تحكم العلاقات فيما بين الطرفين العربي والإقليمي بالإضافة إلى تبيان أسباب المنازعات على الحدود فيما بينهما. ومما لا شك فيه، أن كل من إيران وتركيا تسعى إلى توفير أمنهما بصورة شاملة، حيث إن قضية الأمن هي المحرك والصانع للمناخ الأساسي لانطلاق كافة المجالات الأخرى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والعلمية وغيرها.

وينعكس ذلك بالضرورة وبصورة كبيرة على علاقاتها تجاه بعضهما البعض من ناحية، وتجاه النظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى.

وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن، بوجه عام محاولة استشراف مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فيما يلي :

* على الرغم من التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة الإيرانية في سبيل تطوير علاقاتها بالعالم العربي، إلا أن التباين والتنافس الحضاري والثقافي بين الأمتين الفارسية والعربية لازال يلقي بظلاله على مستقبل تلك العلاقات.

* لا بد من الإيمان بأنه لا يمكن تناول المشكلة الكردية إلا من خلال وضع الأكراد ووجودهم ضمن كل الدول التي تشتت فيها شملهم، وضعا يحقق أكبر قدر من التجانس بينهم وبين شركاء المصلحة والمصير. وقد يكون ذلك مدعاة لتعقيد شديد، لأن أي حل يحقق هذا التجانس يجب أن يكون متناسقاً ومقبولاً من جانب ثلاث قوميات يتعايش معها الأكراد، هي القومية العربية، القومية الإيرانية والقومية التركية. وما من شك في أنه ليس من السهل الوصول إلى ذلك التناسق، أو فرضه بطريقة من الطرق على غير إرادة الأطراف المعنية.

وهنا يجب على الديمقراطية التركية أن تخدم الثقافات التركية المختلفة داخل نسيج المجتمع التركي، وبالأخص الهوية الكردية ومراعاة حقوق الإنسان والتصالح مع الإسلام السياسي، وذلك بسن دستور جديد يمنح مزيداً من الحريات والحقوق، ويمنع تزايد العنف الداخلي ويزيل التمييز على أساس الدين، العرق والثقافة.

إن حل المشكلة الكردية يأتي بالحوار وإرساء قواعد الديمقراطية في المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ظل دولة موحدة هي إيران، تركيا، سوريا والعراق، حيث إن فتح الباب أمام انفصال الأقليات الكردية من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من النزعات الانفصالية لدى بقية أقليات المنطقة بما يؤثر على استقرار الشرق الأوسط والذي سينعكس بالضرورة على استقرار النظام الإقليمي العربي.

ومن بين الحلول المقترحة لتسوية المشكلة الكردية في كل من إيران وتركيا والدول العربية زيادة الاهتمام بالأنساب والمصالح بينهم وبين العرب حيث يشعر الأكراد بانسجام إلى حد كبير مع الكيان البشري العربي في سوريا، فتشابه المصالح هو الحل. وبذلك يمكن للمنطقة كلها، بما في ذلك الأكراد، أن تحقق الأمن والرخاء معاً إذا ما تغيرت الأولويات بعيداً عن الأمن، وبحيث تتطور المنطقة الكردية إلى مركز لتكامل الموارد والأسواق.

وبصفة عامة ستعتبر قضية الأكراد ورقة صالحة للاستخدام من كافة الأطراف في مواجهة بعضها البعض، وقد تحقق في بعض الأوقات مكاسب لأطراف معينة على حساب أطراف أخرى والعكس.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الأكراد سمحوا لأنفسهم ولا زالوا، بأن يتم استخدامهم أو توظيفهم في أغراض ذاتية من جانب دولة تجاه دولة أخرى، وأصبحوا ورقة للمساومة على مصالح بعض هذه الدول في مواجهة غيرها، مما أسهم في إضعافهم وتفريغ قضيتهم، وأصبحوا في النهاية "وقوداً" دائماً يدار به الصراع السياسي بين الدول الخمس التي تضم الأكراد على حدودها.

بل إن الملاحظ أن الأكراد لم يكتفوا بأن تركوا أنفسهم كأدوات في أيدي الدول الخمس على المستوى الإقليمي، بل تركوا أنفسهم كجزء من الصراع الدولي. وهو ما ظهر في النصف الثاني من عام ١٩٩٦، حيث اتضح تحالف بعض الأطراف من الأكراد مع القوى الكبرى [مثل الولايات المتحدة] ضد أطراف كردية أخرى مساندة لنظم إقليمية. أي أنهم أصبحوا أدوات لسياسات دولية غير مكثفين بأنهم أدوات لسياسات إقليمية.

* من المتوقع أن تستخدم سوريا ورقة الأكراد ضد تركيا للحيلولة دون الاستخدام السلبي للأخيرة لمياه نهري دجلة والفرات التي تتحكم فيهما. ويمكن لسوريا في حالة تفرغها من الصراع مع إسرائيل بعودة الجولان لها أن تدخل ورقة الإسكندرونة والرغبة في إعادتها لموطنها الأصلي سوريا، في إدارة الخلافات والتوترات فيما بين الدولتين في المستقبل.

* يمكن لكل من إيران وتركيا استخدام ورقة الأكراد في مواجهة العراق في أي لحظة. فبالنسبة لإيران، عندما ينوى العراق السعي نحو إعادة النظر في شط العرب، أو في مسألة الحدود الإيرانية - العراقية بصفة عامة. وبالنسبة لتركيا، فإنها ستستخدم ورقة الأكراد في مواجهة العراق لاستنزافه في جبهة جديدة، وتأكيد إضعافه خاصة بعد احتلالها المؤقت للشريط الحدودي بعمق ٥ كم وبطول ٢٤٠ كم إبان أزمة الخليج الثانية بحجة ضمان إبعاد الأكراد عن حدودها. بل إن السعي التركي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ لتنفيذ مخططاتها بإقامة المنطقة الآمنة تأتي في هذا الإطار.

وفي نفس الوقت، فإن تركيا تسعى لدور قائد إقليمي فعال ومؤثر في الحاضر والمستقبل والواقع يشير إلى أن إمكانياتها في تحقيق هذا الدور قائمة. ولذلك، فإنها ستستخدم ورقة المياه ضد العراق، كما تستخدمها ضد سوريا، وبهذا تسعى تركيا لكي تؤكد هيمنتها على المنطقة.

* فيما يتعلق بمستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، من المتوقع أن تبقى منطقة الخليج العربي على الدوام معرضة لعدم الاستقرار بسبب معضلتين، الأولى غياب العناصر الأساسية لتوازن القوى فيها، حيث تسيطر على الدول المؤثرة فيها، خصوصاً إيران، توجهات للهيمنة والمغامرات مستفيدة إما من الشعور بغياب عنصر الردع لدى الطرف الآخر أو لغياب الردع بشكل فعلي. ويتحول المثلث الخليجي المكونة أطرافه من إيران والعراق والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلى مثلث للتوتر وعدم الاستقرار بسبب بروز نزوات ومغامرات وغياب توازن القوى وانعدام المساءلة والمحاسبة. أما المعضلة الثانية، فتتمثل في عدم قدرة الدول الإقليمية الثماني على تكوين نظام أمني إقليمي مقنع يمكن الاعتماد عليه للاستقرار والالتفات نحو التنمية، يكون التعاون والتبادل التجاري والاستثمارات محركة ودافعه. فلا يمكن تأسيس نظام أمني إقليمي في المنطقة بالاعتماد على المن المستورد الذي جلبه الاحتلال العراقي للكويت مما كرس نظاماً أمنياً جديداً بقيادة الولايات المتحدة، ثم إن النظام الأمني الحالي يعتمد على ركيزة أساسية تجعل من منطقة الخليج العربي حالة استثنائية، لأنه يعتمد على مبدأ الإقصاء والحذف Exclusion لأهم وأكبر دولتين، عسكرياً وبشرياً، إيران والعراق، ولا يشركهما في الترتيبات الأمنية بدلاً من مبدأ الضم Inclusion وطبعاً حتى يتم ذلك، على إيران والعراق أن يغيرا من سياستهما.

وتشير القراءة الواقعية إلى أن بلورة استراتيجية دفاعية خليجية مشتركة ستظل مرتبطة بمدى استقرار البيئة الأمنية الخليجية على نحو يساعد دول الخليج

على بلورة " استراتيجية مشتركة للدفاع الجماعي عن الذات " والتخلي تدريجياً عن " المظلة الأمنية والدفاعية الأمريكية " ، وسيظل هذا مرتبطاً بمسار التحولات والتغيرات التي يمكن أن تشهدها الساحة الإيرانية وتحديد آفاق التطورات السياسية في إيران، ومدى قدرة التيار الإصلاحى الانفتاحى بقيادة الرئيس محمد خاتمي على تثبيت أركانه وامتلاكه الباع الأكبر في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم مدى قدرته على تعميق الانفراج السياسي الإقليمي مع دول الخليج أى على صعيد العلاقات الخليجية - الإيرانية، ومدى استعداد إيران في الوقت ذاته على التجاوب مع المطالب الإماراتية العادلة بشأن تسوية مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث. وليس واضحاً في الأفق المنظور مدى قدرة إيران على التجاوب مع التطلعات الخليجية في هذا الشأن، الأمر الذي سيؤكد استمرار "الهاجس الإيراني" في الحسابات الأمنية الخليجية لسنوات قادمة.

والواقع أن الدولتين الإقليميتين اللتين تقعان خارج النظام العربي وهما إيران وتركيا تسعيان لاستخدام ما لديهما من أوراق تتعلق بالحدود، سعياً نحو تحقيقهما لمكاسب سياسية من الدول العربية كما سبق إيضاحه عموماً. وإن كانت إيران هي الأقرب لتحقيق النجاح من تركيا في تطبيع العلاقات مع دول الخليج نظراً لأنها دولة جوار مباشر للخليج من تركيا. هذا بالإضافة إلى وجود جالية شيعية كبيرة في دول الخليج مثل البحرين (تضم أغلبية شيعية) الكويت (تضم ما بين ٢٥ - ٤٠٪ شيعية)، كما أن الإمارات ينتمى نسبة كبيرة من سكانها إلى المذهب الشيعي وتخشى من التدخلات الإيرانية واستغلال إيران للجاليات الشيعية فيها في إثارة القلاقل والتوترات.

على الرغم من وجود مصلحة لدى كلاً من إيران وتركيا - كدولتي جوار قويتين - في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة المتاخمة لهما وذلك حتى يتمكن من حماية مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية. ويتضمن مفهوم الاستقرار في هذا الصدد المحافظة على الوضع القائم، حيث إن تغيير مثل هذا الوضع يشير تهديد للمصالح الإيرانية والتركية.

إلا أنه من مصلحة دولتي الجوار إيران وتركيا - كذلك - أن يظل النظام الإقليمي العربي ضعيفاً غير قادر على إعادة بناء قوته الذاتية وترسانته العسكرية وإعادة تنظيم أوراقه بما يسمح له بموازنة القوتين الإيرانية والتركية المتصاعدة، حيث لا ترغب كلا الدولتين في وجود موقف عربي تفاوضي قوى فيما يتعلق بالقضايا موضع الخلاف بين النظام الإقليمي العربي وكل من البلدين مثل قضية الجزر في حالة

إيران وقضية التحالف مع إسرائيل والمياه في حالة تركيا والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية.

وإن كان من المؤكد أن يكون تأثير توجهات إيران الخارجية تجاه النظام الإقليمي العربي أقوى من تأثير تركيا، حيث إن الأساس الأيديولوجي لإيران أقوى نتيجة خصوبة المنطقة العربية من حيث التيارات والتوجهات الإسلامية.

وبالتالي فإن ضعف النظام الإقليمي العربي يشكل مكسباً للتوجهات الإيرانية والتركية، وتشكل هذه الاعتبارات وغيرها محددات لمستقبل العلاقات الإيرانية - التركية تجاه النظام الإقليمي العربي.

ومن ثم، فعلى الأمن القومي العربي أن يتسم بالمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح أو اختيار الوسائل واستعمالاتها طبقاً لكثافة أو تعقيد السياسات والمواقف بين أطراف الأمن الإقليمي.

فالأمن القومي لكل من إيران وتركيا يتسم بعلاقة تكامل واعتماد متبادل مع الأمن القومي العربي، وإن كان يغلب على الأمن القومي لكل من إيران وتركيا صفة التنافس أكثر من التعاون. حيث إن كل ما يهدد أحدهما يهدد الآخر فلا يتصور أن يتحقق الأمن القومي لأحدهما في ظل تعرض أمن الآخر لتهديد، حتى وإن كان هناك تنافس أكثر منه تعاون كما هو الوضع في التنافس على نفط بحر قزوين.

كما أنه من الصعوبة فصل ما هو عربي عما هو إقليمي، فلا بد أن يكون هناك تشابك مع الإقليمي. فلا يمكن الحديث عن أمن الخليج العربي دون الحديث عن إيران. وعلى الرغم من وجود الأمن القومي العربي كمفهوم موجود وقابل للتطبيق وتم تطبيقه فعلاً - كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من الباب الثالث من الدراسة - إلا أن هذا لا يحول دون القول أن النظام العربي أنهى القرن العشرين بوضع مترد للأمن القومي العربي. هذا التردى ليس مطلقاً بل فيه جوانب إيجابية.

فهناك تنافس بين أمن كل من إيران وتركيا على المستوى الثنائي مع تكاملهما مع الأمن القومي العربي. إن بقاء العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا في وضع التوتر ليست في مصلحة النظام العربي، كما أنها ليست في مصلحة دولتي الجوار إيران وتركيا، فالعلاقات المتوترة والمستمرة في التوتر تستنزف الموارد وتزيد من الأعباء الأمنية وتخلط الأولويات.

لذلك من المهم تصحيح هذه العلاقات وتفادي تكرار الخلافات والنزاعات عن طريق السعي لحل القضايا موضع الخلاف والنزاع.

ويمكن التأكيد على إن الدعوة إلى وضع استراتيجية عربية منسقة ستحسم كثيراً من المسائل المعلقة وتنتهي حالة التآرجح في العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا بين الصراع والتعاون.

لذلك فإن الخطوة الأولى الضرورية لتجاوز التدهور الراهن في العلاقات تتمثل في التوصل إلى ميثاق بعدم الاعتداء، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لقد أصبح توقيع مثل هذا الميثاق الثنائي والجماعي إحدى أهم الأولويات السياسية العربية خلال المرحلة القادمة.

أما الخطوة الثانية في سياق تصحيح العلاقات مع دولتي الجوار إيران وتركيا فتكمن في التعرف عن قرب على الأوضاع الداخلية لهما والاطلاع على اتجاهاتها التنموية وسياساتها الخارجية ومساراتها المستقبلية، ولن يتم التأسيس لمثل هذا الفهم إلا من خلال معلومات أولية ومباشرة ومن خلال مراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وكذلك من خلال الحوار المباشر الذي يتم عبر الوسائل الرسمية وغير الرسمية.

إن علاقات النظام العربي بإيران وتركيا بحاجة إلى جرعة كبيرة من العلاقات الإنسانية والشعبية والتي تستمد حيويتها من التأكيد على الجوار التاريخي كما أوضحت الدراسة في الباب الأول منها. وليس فقط الجوار الجغرافي، كما تستمد هذه العلاقات قوتها من البعد العقائدي والروابط الاجتماعية التي تراكمت عبر القرون والتي يمكنها فتح أبواب واسعة للتعاون، أو، كحد أدنى، وقف العداء المتبادل الراهن.

إن المطلوب ليس فقط التعامل مع كل من إيران وتركيا سياسياً ولكن تعامل في مختلف المجالات، على أن يكون الهدف الاستراتيجي والبعيد المدى لهذا التعامل الشامل هو تحويل دول الجوار من تهديد إلى رصيد، ويمكن تحقيق هذا الهدف على المدى القصير من خلال تخفيف حدة التوترات والصراعات حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض من التنازلات.

أما على المديين المتوسط والبعيد، فيمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إقامة نظام للتعاون الإقليمي وإقامة منطقة للتجارة الحرة وقيام كتل اقتصادي يعود بالفائدة على النظام العربي ودولتي الجوار إيران وتركيا معاً.

إن ما سيدفع إلى تحسين العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا وتحويل ميزان القوى في هذه لعلاقات لصالح النظام العربي، هو إنهاء واقع التجزئة السياسية العربية والانتقال إلى واقع التعاون والوحدة، إذ كلما ازداد التنسيق العربي وكلما تعمق التعاون بين الدول العربية، وكلما تم تجاوز الخلافات العربية البينية، تم

فى المقابل تحسين العلاقات مع العالم الخارجى بما فى ذلك دول الجوار بصورة عامة وإيران وتركيا بصورة خاصة.

ومما لاشك فيه أن توثيق روابط التعاون بين العالم العربى وكل من إيران وتركيا يعتبر أحد التوجهات الإيجابية الفاعلة لتحقيق الاستقرار الأمنى فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك يُعد من ضرورات تفعيل تلك العلاقات لإمكان إجراء الحوار حول المسائل محل الخلاف والتوتر فى مناخ أكثر هدوءاً، ومن ثم إقامة علاقات طيبة دون إحداث توتر بالمنطقة مع اللجوء إلى الأساليب السلمية لحل النزاعات.

فى ضوء كل ذلك، فإنه يتضح أن وظائف الحدود إما أن تكون حداً فاصلاً بين طرفين أو عدة أطراف، وإما أن تكون جسراً للتعاون له أبعاده الاستراتيجية والمصلحية والاقتصادية والأمنية.

وتملى الجغرافيا السياسية لكل من إيران وتركيا والعالم العربى ضرورات التقارب الإيرانى - التركى - العربى لتحقيق الأمن القومى لكل من هذه الأطراف: إيران، تركيا والأمن القومى للعالمين الإسلامى والعربى. وفى ضوء قناعتنا الفكرية بأن دول الجوار الجغرافى يجب أن نمد لها الجسور، ولا نفصل بينها وبينها، وألا نستنزف بالتالى إمكاناتها فى تحقيق مآرب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والإقليمية، خاصة وأن الواقع أثبت فشل فكرة المواجهة العسكرية.

لذلك من الواجب على الطرف العربى ألا يسمح مرة أخرى بالدخول فى معارك جانبية مع دول الجوار الجغرافى التى يمكن أن تكون دعماً للنظام العربى حال مد الجسور معها، وسنداً للعرب فى قضاياهم باستمرار، ولا يعنى هذا إسقاط أى حقوق عربية إزاء دول الجوار بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعماً للشرعية، مع الموافقة على السماح بإعطاء الفرصة لأولوية الجوار بدلاً من المواجهة.

ويعنى هذا أيضاً ضرورة احترام الحقوق التاريخية، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية، والأخذ فى الاعتبار العوامل المصلحية والأمنية باعتبارها الأسس التى تقوم عليها الحدود بين الدول بصفة عامة، وبين الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى وبصفة خاصة إيران وتركيا.

كل ذلك لا يعنى تجاوز الواقع والقفز على الحقائق. فعلاقة النظام العربى مع دولتى الجوار إيران وتركيا تخضع لقانون الصراع والتعاون بين الدول. وفى أحسن حالات التعاون هناك دائماً إمكانات الصراع، كما أنه وفى أقصى حالات الصراع هناك احتمالات التعاون بين النظام العربى وكل من إيران وتركيا.

بالإضافة إلى ما سبق، لا بد من صياغة استراتيجية عربية عند التعامل مع دولتى الجوار الجغرافى إيران وتركيا، وهنا من الأهمية بمكان أن لا نهمل العمق الحضارى فى تجربة العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى الفترة القديمة التى سبقت العصر الإسلامى، فالعلاقة العربية بكل من إيران وتركيا تتسم بكونها علاقة عضوية بينهما وبين العالم العربى سواء على مستوى الجغرافيا أو على مستوى التاريخ.

كما أنه من المهم أن لا نهمل حقيقة ظروف منطقة الشرق الأوسط التى تضمها سواء فى الماضى أو الحاضر أو تأثير النشاط العالمى داخل وخارج المنظمات التى تشترك فى عضويتها.

أما على الصعيد الاقتصادى، فيمكن تصور مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا على النحو التالى:

تتقلب العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى المجال الاقتصادى تقلباً كبيراً، لدرجة يصعب معها استقراء نتائج معتمدة وموثوقة للمستقبل.

فهل ستتجه إيران وتركيا والدول العربية، التى تُعد أجزاء فى التركيبة الإقليمية والجغرافية، إلى التعاون الاقتصادى فيما بينها؟ وهل سيعود هذا التعاون عليها بالنفع؟ وهل ستتمكن من تجاوز العقبات الهيكلية والضغط الدولية؟.

ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن علاقة كل من الدول العربية وكل من إيران وتركيا مع باقى دول العالم، فى مجالات التجارة والاستثمار تتقلب من سنة إلى أخرى بشكل كبير، الأمر الذى يؤثر بالطبع على نوع العلاقة فيما بينهم.

لذلك فإن مستقبل العلاقات يجب أن يُرسم باتفاق الطرفين، وببعد النية السياسية فى كليهما على تقبل العلاقة فى المجالات المختلفة، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدول ذاتها.

ويمكن تناول معالم العلاقة المستقبلية فى ثلاثة مجالات: النفط، التجارة والاستثمار.

* فى مجال النفط، يمكن هنا استغلال الموقع الاستراتيجى والمحورى لكل من إيران والمملكة العربية السعودية داخل مجموعة الأوبك. بصفتها أكبر دولتين مصدرتين للنفط وموجهتين لمسار أوبك كمحدد للكميات والأسعار العالمية. كما يمكن استغلال الأهمية النفطية المستقبلية لدول بحر قزوين - التى سبق الإشارة إليها فى موضع سابق من الدراسة - خاصة أن إيران تتمتع بالموقع الاستراتيجى بين قوسى النفط فى الخليج وبحر قزوين.

كما يمكن التركيز على احتمالات التعاون أو التناظر في ظل الطلب المتزايد على الغاز كأحد بدائل النفط. ويمكن أيضاً استغلال الموقع الجيوستراتيجي لكل من إيران وتركيا مع العالم العربي وتقارب الشواطئ الغربية والشرقية للخليج العربي لزيادة النشاط التجاري والذي يصب في صالح دعم العلاقات الاقتصادية مما سينعكس بدوره على العلاقات السياسية والأمنية بين الطرفين العربي وكل من إيران وتركيا.

* في مجال الاستثمار، يمكن زيادة التعاون العربي بكل من إيران وتركيا في تطوير آليات البنك الإسلامي للتنمية، وتمكينه من إصدار وسائل دين واستثمار إسلامية، من أجل إعادة توظيفها في أقطار العالم الإسلامي.

وهناك ضرورة لدراسة آفاق التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بين العالم العربي وكل من إيران و تركيا.

* إن إعادة تعريف دور الدولة، والاستجابة إلى تحديات العولمة هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجههما واضعو السياسات في المنطقة، كما أنهما العاملان اللذان يحددان مدى نجاح عملية التحول لدول المنطقة.

وتشمل هذه العوامل التي هي أساس عملية الإصلاح السياسات التجارية، سياسات المنافسة، الإصلاح المؤسسي، التعليم وأنظمة التوظيف. وتعد هذه الإصلاحات الداخلية أساساً لكل الاقتصاديات الإقليمية مما يمكنها من تحقيق استقرار في اقتصادها الكلي وخلق مسار نمو اقتصادي متوازن ومتنوع.

وتحاول كل من إيران وتركيا فتح مزيد من الآفاق للتعاون في منطقة الشرق الأوسط من أجل خلق مزيد من العلاقات الاقتصادية بما يحقق المصالح الإيرانية والتركية في المنطقة.

أما على الصعيد الثقافي، فيمكن تصور مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا من خلال البناء على الجوانب الإيجابية في العلاقات الثقافية والجوانب الحضارية عموماً، والمتمثلة في إسهام الإيرانيين مع العرب، في إغناء تلك الجوانب وتوسيع آفاقها بالعربية في فترة التكوين، ثم بالعربية والفارسية بعدئذ.

وبالنسبة لتركيا، فإنها تستخدم ميراثها الحضاري والديني والثقافي رغم توجهها العلماني في مخاطبة الدول العربية والإسلامية، ومن ثم كانت عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ أوائل الثمانينيات.

وفي مواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية التي نتجت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي فرضت حقائق ووقائع متطورة، ظهرت بعض الأصوات التي تنادي بأن تضم الكتيبة الفكرية من العلماء التي نادى بها السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية . منذ أن تولى مسئولية أمانة جامعة الدول العربية في السادس عشر من مايو عام ٢٠٠١. من أجل إيضاح الوجه الحضاري للإسلام أمام العالم، تضم رموز من عدد من علماء المسلمين في إيران، تركيا، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، الباكستان، الهند وأفغانستان بالإضافة إلى مختلف الدول العربية. ولا بد من التأكيد على أن الجانب الحضاري والثقافي المثالي هو الطريق الوحيد لتقارب العرب مع كل من الإيرانيين والأتراك يليه في ذلك الجانب الاقتصادي والذي سيُسهم إلى حد كبير في تقريب الرؤى السياسية بما يخدم قضايا النظام الإقليمي العربي في القرن الحادي والعشرين.

ويلحظ المراقبون أن هناك وعياً متنامياً بالفعل بضرورة تطوير علاقات التعاون "الاقتصادي والثقافي" مع كل من إيران وتركيا وضرورة استغلال القضايا محل الخلاف والتوتر بين البلدين في تحقيق قضايا الأمن القومي العربي.

كما يمكن تنمية العلاقات الثقافية بين الطرفين، وذلك باستغلال ما تقوم به العديد من الجامعات والمراكز العلمية والثقافية من إعطاء دورات لتدريسها وتعليم اللغتين الفارسية والتركية (الجامعات المصرية جامعة الكويت - جامعة قطر - جامعة الملك سعود بالرياض - مركز تعليم اللغة التركية التابع للسفارة التركية بالقاهرة .. وغيرها) وهذا مما يدعم الصلة بين العرب وكل من إيران وتركيا.

ولقد شهدت الكثير من الدول العربية إنشاء المراكز العلمية والأكاديمية والثقافية الإيرانية والتركية مما ساعد على نشر العديد من المؤلفات والأبحاث الفارسية والتركية والعربية، كما أن المدارس الإيرانية والتركية على جميع مستوياتها تعنى بدراسة اللغة العربية بالإضافة إلى أن الجامعات الدينية والمدنية الإيرانية تضم أقساماً خاصة باللغة العربية، وقد تخرج منها العديد من الإيرانيين والأتراك الذين قاموا بتوثيق العلاقات الثقافية بين العرب وكل من إيران وتركيا.

كما ينصح الكثير من فقهاء القانون الدولي العرب بضرورة توقيع اتفاقات صداقة وحسن جوار مع دول الجوار الجغرافي، تتضمن وقف أي اختراقات للأمن القومي العربي عبر هذه الدول.

تاريخ البترول في إيران

د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

إحدى دول الخليج، وتلعب دوراً بارزاً ومهماً في منظمة الدول المنتجة للبترول (أوبك).

وتحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية باليوم الوطني للبترول في ذكرى تأميمه (١٩٥١/٣/٢٠م)، وترى أن حركة تأميم صناعة البترول التي تزعمها الدكتور محمد مصدق تمثل أحد مفاخر الشعب الإيراني خلال تاريخ نضاله الوطني.

والاقتصاد الإيراني مرتبط إلى حد بعيد بالبترول، وإذا انخفض سعر البترول يواجه هذا الاقتصاد مشكلات عديدة وتشكل عائدات البترول المورد الرئيسي للدخل القومي الإيراني، والمصدر الأساسي للعملة الصعبة، حيث تعتمد إيران على البترول في صادراتها بشكل كبير، وقد اعتمدت الميزانية العامة في إيران على عوائد البترول والغاز الطبيعي بشكل أساسي في الخمسين عاماً الأخيرة، ذلك لأن إيران رابع دولة منتجة للبترول في العالم وثاني دولة مصدرة له كما أنها تمتلك احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعي يجعلها تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا الاتحادية.

وتاريخ البترول في إيران - بوصفها دولة مهمة من دول منطقة الشرق الأوسط الحساسة - ملئ بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية، وزاخر بالنضال

أصبح العالم الإسلامي في بداية القرن التاسع عشر في مقدمة الأهداف التي صوبت إليها حملات الغرب الثلاث، وهي حملات التبشير والاستغلال والاستعمار، وكانت منطقة الشرق الأوسط قد بدت في النصف الأول من القرن العشرين كأكبر مستودع ومصدر للطاقة التي قامت عليها الثورة الصناعية الثانية، وكان بترولها الرخيص في البداية أهم دعم اقتصادي حصلت عليه أوروبا الغربية، ذلك لأن البترول يحتل مركز الصدارة في تطوير الصناعات الحديثة وحركتها، إذ أنه الطاقة الرئيسية لتدوير عجلات الصناعة، والمادة الأساسية لإنتاج المنتجات البتروكيمياوية.

ولم تكن إيران تملك من حقوق التصرف في سياساتها الداخلية أو الخارجية ما تملكه الدول المستقلة. وتسابقت بريطانيا وروسيا على كسب الامتيازات والرخص من الحكومة الإيرانية، وتمادى حلول الدولة القاجارية (١٧٩٥-١٩٢٥م) في سياسة الاقتراض ومنح الرخص ورهن الموارد لبريطانيا وروسيا، وإيران غنية بثرواتها البترولية، ولقد أثبتت الأبحاث العلمية والاكتشافات البترولية أن ثلثي كمية البترول في العالم مخزونة في منطقة الخليج، وإيران

والكفاح وبالوسائل والمؤامرات والصعود والهبوط والاحتلالات والانقلابات والثورات. وقد مر البترول الإيراني عبر تاريخه بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: منذ بداية ظهور البترول في إيران وحتى مرحلة ما قبل التأميم في ١٩٥١/٢/٢٠

تذكر بعض المراجع أن ينابيع البترول كانت تتساب خلال الصخور في إيران منذ أن ظهر الإنسان الأول على سطح الهضبة الإيرانية، ومن المحتمل أن تدفقات هذا البترول أو الغاز المنساب من القيعان المحملة بالزيت قد اشتعلت بفعل البرق، وأن أول بئر بترول حفر بأمر من دار يوش الكبير (٥٥٢-٤٨٦ ق.م)، وأن هذا البئر يقع في منطقة شوش الواقعة في خوزستان الغنية بالبترول. وكان القدماء يستفيدون من البترول في تكوين التماثيل وفي العلاج عن طريق تبخير المريض بحرق الأسفلت، كما استخدم الأسفلت في بناء الجدران والأعمدة والحجرات وفي دهان الأبواب.. وكان القار الأسود يشفى الدمامل، كما كانت بعض مشتقات البترول تعالج بعض الأمراض الجلدية وآلم الأسنان وغيرها من الأمراض. كما استخدم القار في عمليات البناء واستخدم البترول في الحروب وفي التدفئة والإضاءة.

وفي العصر الحديث أعطى أول امتياز للتنقيب عن البترول عام ١٨٧٢ للبارون جوليوس رويتر البريطاني الجنسية في عهد ناصر الدين مشاه القاجاري (١٨٤٨-١٨٩٦). لكن المعارضة الشعبية أدت إلى إلغاء هذا الامتياز نظراً لضالة حصة إيران من عائدات البترول. ومنذ أن اكتشف احتياطي البترول الهائل في نهاية القرن التاسع عشر في جنوب إيران سال لعاب دول الغرب، وتمكن المهندس "لويم نوكس دارس" البريطاني الجنسية من الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في جميع أنحاء إيران ماعدا المقاطعات الشمالية الواقعة تحت النفوذ الروسي وهي: (آذربيجان، جيلان-مازندران - جرجان - خراسان)، وذلك في عام ١٩٠١ في عهد مظفر الدين مشاه القاجاري (١٨٩٦-١٩٠٦) مقابل تسديد نسبة تساوي ١٦٪ من صافي الأرباح إلى الحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى رسوم الامتياز وحصة من أسهم الشركة. وكانت مدة الامتياز ستين عاماً، وهي مدة طويلة، ولم يقتصر الأمر على التنقيب بل تعداه إلى الاستخراج والتكرير والبيع والتصدير.

وبعد أن ظفر "دارس" بهذا الامتياز فوض الحكومة البريطانية في جميع الحقوق المترتبة عليه. وفي عام ١٩٠٧ أبرمت بين روسيا القيصرية وبريطانيا معاهدة تم الاتفاق فيها على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق: منطقة نفوذ روسية كبيرة في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة في الجنوب (حيث يوجد البترول)،

ومنطقة عازلة محايدة تشمل طهران بينهما، مع التأكيد على حرص الدولتين على استقلال إيران وسيادتها في البنود الأخيرة من المعاهدة!!

وفي عام ١٩٠٨م بدأ تدفق البترول بغزارة في أول بئر حفر في منطقة "مسجد سليمان" في جنوبي البلاد وهي منطقة النفوذ البريطانية. وفي عام ١٩٠٩م أنشئت شركة البترول البريطانية الإيرانية في لندن لمباشرة تنفيذ بنود الامتياز، وهي الشركة - التي أصبحت بعد وقت قصير من أكثر شركات البترول نفوذاً في العالم، وتم إنشاء فرع لهذه الشركة في إيران، لم يكن لإيران الحق في التدخل في شئون الشركة، وكان العمال البسطاء من إيران، وكان سائر العاملين والموظفين من جنسيات أخرى يختارها صاحب الامتياز، وكانت البحرية البريطانية هي المساهمة الرئيسية في هذه الشركة التي كانت تزود الأسطول البريطاني بالبترول بكميات كبيرة وأسعار زهيدة تقل عن السعر العالمي، كما كانت الشركة تقدم نسبة (٣٪) من الأرباح لزعماء القبائل والعشائر لحراسة المنشآت البترولية وضمان الأمن والهدوء في المنطقة.

واستمر إنتاج البترول وتصديره وفق بنود امتياز دارس حتى تم إلغاء هذا الامتياز عام ١٩٢٢م من جانب الحكومة الإيرانية والبرلمان الإيراني اللذين شعرا بالغبن الذي لحق باقتصاد البلاد وبالدخل القومي بسبب هذه الاتفاقية الجائرة المجحفة. وتفاوضت الحكومة على عقد اتفاق آخر في أواخر إبريل عام ١٩٢٣م مع شركة البترول البريطانية - الإيرانية بشروط جديدة تحافظ على حقوق إيران ومصالحها الوطنية. وقد قلصت هذه الشروط مساحة المناطق التي يشملها الامتياز إلى مائة ألف ميل مربع، وزادت عائدات إيران من نفطها، فأصبحت حوالي ٢٠٪، إلا أن مدة الامتياز مددت حتى عام ١٩٩٣م. وتم الاتفاق بين الطرفين على استبدال العمال الإيرانيين - بالتدريج - بالعمال الأجانب، وعلى تدريب الجيل الشاب من الإيرانيين على العمل في مجالات صناعة البترول، وبعد أن كانت إيران تحصل في امتياز دارس على (١٧، ٠) من الدولار على كل برميل مصدر، أصبحت تحصل على (٢٣، ٠) في الامتياز الجديد. وارتفعت كمية البترول المستخرج من عام ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٥١م، وزادت المبيعات وزاد التصدير، ووصلت أرباح الشركة إلى أرقام فلكية، لكن إيران لم تستفد كثيراً من هذه الأرباح، وكان المستفيد الحقيقي هم المساهمون البريطانيون والخزانة البريطانية، ولم تنفذ بريطانيا معظم بنود الاتفاقية، وبخاصة البنود المتعلقة بتدريب الخبراء الفنيين الإيرانيين، وخفض أعداد العمال الأجانب، وتوفير السكن للعمال الإيرانيين، ومنحهم مرتبات مجزية مثلهم

مثل الأجانب، وكان جزء كبير من العائدات والأرباح الناتجة عن الاستفادة من البترول الإيراني يستثمر من جانب البريطانيين في سائر دول العالم لاكتشاف واستخراج البترول. وكانت الشركة تحرق الغاز الطبيعي المتدفق مع الزيت، ولم تكن إيران تستفيد من هذا الغاز لأنه كان يهدر دون جدوى. بالإضافة إلى أن نسبة الأرباح التي كانت الشركة البريطانية الإيرانية تقدمها إلى الكويت والعراق وغيرها من الدول تفوق ما كانت تقدمها لإيران بمراحل. وفي الوقت الذي كانت شركات البترول الأمريكية قد عقدت فيه اتفاقية مع السعودية على أساس تصنيف عائدات البترول، كانت شركة البترول البريطانية الإيرانية تسدد لإيران أقل من (٣٠٪). ولما طالب الإيرانيون بزيادة العائدات إلى مستوى مماثل رفضت الشركة هذا المطلب. هذا بالإضافة إلى أن الشركة كانت تحول دون دخول أية دولة أو شركة بترولية أخرى إلى المناطق التي يشملها الامتياز.

وفي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كان موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي وتعاظم أهمية البترول في الحرب سبباً دفع الحلفاء إلى توريث إيران في نشاطاتهم العسكرية أثناء الحرب، رغم إعلان إيران أنها تقف موقفاً "محايداً"، وبعد احتلال اليابان لإندونيسيا، أصبح البترول الإيراني الاحتياطي الوحيد للحلفاء في الشرق، ولجأت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى احتلال إيران في الخامس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٤١م، ودخلت بريطانيا من الجنوب، ودخل الاتحاد السوفيتي السابق من الشمال، للدفاع عن خطوط الإمداد، وبجحة وضع حد لنشاطات عملاء الألمان. وكانت إيران معبراً تموينياً للبلدين أثناء الحرب، وأجبر الحلفاء رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١م) على التنازل عن العرش لولي عهده (محمد رضا)، وغادر رضا شاه البلاد منفياً إلى جنوب أفريقيا، حيث قضى هناك بقية حياته، وتوفي في يونيو عام ١٩٤٤م، ورفضت القوات البريطانية والروسية التي كانت تحتل البلاد - آنذاك - دفنه في إيران، فنقل جثمانه إلى القاهرة حيث دفن في مسجد الإمام الرفاعي، قبل نقله إلى طهران في مايو عام ١٩٥٠م، وتشيد ضريح له في مدينة الري (جنوبي طهران). ومن المفارقات أن يدفن ابنه الشاه محمد رضا بهلوي أيضاً في مسجد الإمام الرفاعي بالقاهرة في عام ١٩٨٠م.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتبين الدور المهم الذي لعبه البترول الإيراني خلالها، تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الحصول على امتيازات بترولية في إيران، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التي تقدمت بها هذه الدول، وطالبت

إيران الشركة البريطانية الإيرانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وتقدمت الشركة باتفاقية إضافية أو مكملة تضمنت بنوداً لصالح إيران - إلى حد ما - إلا أن الاتفاقية لم تفي بالغرض المطلوب، ولم تضمن كامل حقوق إيران في ثروتها البترولية، ولذلك رفضها البرلمان الإيراني. وأقر - في وقت لاحق - قانون تأميم صناعة البترول.

المرحلة الثانية: (من تأميم صناعة البترول في ١٩٥١/٣/٢٠م إلى الإطاحة بالدكتور مصدق):

أدى عدم التزام شركة البترول البريطانية الإيرانية ببنود اتفاق عام ١٩٢٣م، وتدخل الشركة في الشؤون الداخلية والسياسية لإيران بصفة دائمة إلى التفكير في إلغاء الاتفاق، وأصبح إلغاء هذا الاتفاق مطلباً وطنياً. وتفاقم سخط الجماهير على بريطانيا وعلى استغلالها للبترول الإيراني، وتدخلها في الشؤون الإيرانية. وتزعمت الجبهة الوطنية تحت قيادة الدكتور محمد مصدق هذه الجماهير، وهي الجبهة التي كانت قد تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية من عدد من المثقفين والتقدميين الإيرانيين، وكان تأميم صناعة البترول أهم أهداف الجبهة السياسية، وكانت هذه الجبهة تشكل أكبر حزب معارض داخل البرلمان الإيراني، ومصدق هو مؤسس هذه الجبهة، كما أنه كان يرأس لجنة البترول في البرلمان. وعندما تقدمت بريطانيا باتفاقية إضافية بشروط أفضل بالنسبة لإيران، عرضت الحكومة الإيرانية الاتفاقية على أعضاء البرلمان الذين قرروا تشكيل لجنة خاصة لبحث ودراسة الاتفاقية وتفصيلاتها، وتقديم تقرير مفصل عنها، واجتمعت اللجنة وأعدت تقريراً رفضت فيه الاتفاقية الإضافية، وتقدم مصدق بطلب تأميم صناعة البترول. لكن البرلمان رفض هذا الطلب، وشكل لجنة لرسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد البترولية، وتقدمت اللجنة بمشروع تأميم البترول إلى البرلمان في وقت لاحق، وصدق مجلس النواب والشيوخ على المشروع، وانتخب مصدق رئيساً للوزراء، ووضع قرار التأميم موضع التنفيذ في جميع أنحاء إيران، وتم تأسيس شركة البترول الوطنية.

والحقيقة أن حركة التأميم كانت ورائها دوافع كثيرة تتمثل في أن شركة البترول البريطانية الإيرانية كانت دولة داخل دولة، وكانت تعين الوزراء وتقبل الوزارات وتسبغ عضوية المجلس النيابي على من تشاء، وكانت تسيطر تماماً على رؤساء القبائل في جنوب إيران، ومن أهم هذه القبائل: النجديارية والقشقائية وقبيلة بني كعب العربية، وكان زعماء هذه القبائل يحصلون على نسبة من أرباح الشركة لحراسة الأنابيب الممتدة عبر الصحاري والآبار والحقول والمنشآت البترولية بالإضافة

إلى سوء معاملة موظفي الشركة للإيرانيين وموظفي الحكومة، وكذلك الرغبة في تحسين الأحوال الاقتصادية، والقضاء على النفوذ الأجنبي وعملاء الأجانب في البلاد، والحصول على الحرية والاستقلال في الشؤون الداخلية والخارجية.

وغيضت بريطانيا، واعتبرت أن التأميم فسخ للعقد من جانب واحد، ودخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها شكلت مواجهة صريحة مع الاستعمار، وتقدمت بريطانيا بعدة اقتراحات رفضها مصدق، وعرض النزاع على مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية، وسافر الدكتور مصدق إلى نيويورك ولاهاي على رأس وفد إيراني لتوضيح موقف إيران، والدفاع عن حق بلاده في التأميم، ونصح مجلس الأمن طرفي النزاع بالتباحث والتفاوض لحل النزاع، وأعلنت محكمة العدل الدولية عدم صلاحيتها لبحث شكوى بريطانيا ضد إيران، وقطعت العلاقات بين بريطانيا وإيران في أكتوبر ١٩٥٢م، وإرتأت بريطانيا اللجوء إلى القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم، لكنها لمست معارضة من حليفتها الولايات المتحدة، وتحركاً من جانب الاتحاد السوفيتي للوقوف إلى جانب إيران، فأجتمعت عن الإقدام على القيام بعمل عسكري. وجمدت بريطانيا الودائع والأرصدة الإيرانية المودعة في البنوك البريطانية، ولم تتمكن إيران من تصريف بترولها بسبب ضغوط الإدارة البريطانية على الأسواق العالمية، وحدث نقص شديد في العملة الصعبة واشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران، وطلبت بريطانيا تعويضات من إيران لكن الدكتور مصدق رفض تسديد المبلغ الذي طلبته بريطانيا، واقترح أن تقتصر التعويضات على ما تملكه الشركة من أصول مادية في مدينة آبادان (عبدان) التي أنشئت فيها مصفاة بترول عملاقة.

أما شركة البترول البريطانية الإيرانية فقد غادرها العاملون الأجانب، وتولى الإيرانيون الأمور الفنية والإدارية فيها، وانحصر نشاطها في توفير الوقود والمواد البترولية التي تستهلك داخل البلاد فقط، وانخفض معدل الإنتاج نتيجة لعدم إمكانية تصريفه وتصديره إلى الخارج.

وطلب الدكتور مصدق معونة مالية من الولايات المتحدة لسد العجز في ميزانية الدولة، لكن الولايات المتحدة رفضت بإيعاز من بريطانيا، كما رفضت مساعدة إيران في تسويق المخزون من بترولها. وأنشق الكثيرون ممن أغرتهم الأموال والمناصب على الدكتور مصدق، ودبت الخلافات الأيديولوجية في الجبهة الوطنية، وتخلّى عنه رجال الدين وعلى رأسهم آية الله كاشاني، وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتمويل

والتحريض للمحافظة على مصالحها في الخليج، وخوفاً من تداعيات تأميم البترول الإيراني وتأثيره على بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول. وفي ١٩/٨/١٩٥٢م ظهرت وحدات من الجيش الإيراني (كان مصدق قد قام بعمليات تطهير للجيش وخفض الميزانية لصالح المشروعات الصحية والزراعية والصناعية، وقلص صلاحيات بعض قادة هذا الجيش وفصل عدداً من ضباطه الفاسدين) في شوارع العاصمة طهران ومعها جماعات من المتظاهرين تنادي بسقوط مصدق، وتهتف للشاه محمد رضا بهلوي، وتطالب بإقصاء الدكتور مصدق وحكومته عن الحكم. وهكذا نجح الانقلاب المضاد الذي دبّره المخابرات البريطانية والأمريكية، وأداره كرميت روزفلت ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في طهران، وأطلق على خطة الانقلاب اسم: آجاكس.

وعاد الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان قد اضطر إلى مغادرة البلاد عندما تصاعد الخلاف بينه وبين الدكتور مصدق من روما إلى إيران، وذلك بعد أن اطمأن إلى نجاح الانقلاب المضاد، وسلم مصدق نفسه بعد أن أمطروا منزلة بوابل من قذائف الدبابات والرشاشات، وحوكم مصدق أمام محكمة عسكرية ووجهت إليه تهمة الخيانة، وأصدرت المحكمة عليه حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وتمت ملاحقة واعتقال مؤيديه وأنصاره، وتم إعدام الكثيرين منهم، وعلى رأسهم الدكتور حسين فاطمي وزير خارجية مصدق.

وقد لعبت الصحافة وبخاصة الصحف الموالية للجبهة الوطنية دوراً بارزاً في مسألة تأميم صناعة البترول، وفي تصديق مجلس النواب على قانون التأميم، وفي إلغاء معاهدة ١٩٣٣، حيث حولت القضية من قضية اقتصادية إلى قضية استقلال اقتصادي وسياسي، وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه الدكتور مصدق.

وبالإطاحة بمصدق وبحكومته الوطنية التي تبنت تأميم صناعة البترول الإيراني، بدأت صفحة جديدة من صفحات تاريخ إيران السياسي، حيث كان التأميم منطقاً لسلسلة من الإجراءات التي حققت آمال الشعب الإيراني في النهاية، كما أنه كان - آنذاك - نقطة تحول في تاريخ العلاقات البترولية في العالم كله. وكان له رد فعل دولي كبير، وكان لتجربة مصدق في التأميم أثر إيجابي في الحركات التحررية المناهضة للاستعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد أن ضرب مصدق المثل في الوطنية، المطالبة بالحقوق ومواجهة التحديات، وفي التضحية والصمود من أجل الحصول على الاستقلال الوطني.

المرحلة الثالثة: (منذ الإطاحة بمصدق وحكومته في ١٩/٨/١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٢م):

تم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً للوزراء بعد الإطاحة بمصدق، وانهارت المعونات والمساعدات الأمريكية على إيران وكانت قد توقفت في الفترة التي رأس فيها الدكتور مصدق رئاسة الوزراء، وقام احتكار غربى جديد للبترول الإيراني وزعت فيه الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني. واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا في ديسمبر ١٩٥٢م، وفي أغسطس ١٩٥٤م أبرم اتفاق بين الحكومة الإيرانية والشركات الأجنبية ينص على تشكيل كنسرسيوم (اتحاد شركات بترولية عالمية)، وهي ثمانى شركات أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول البريطانية الإيرانية. وذلك من أجل استغلال البترول الإيراني وتسويقه. وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالي:

شركة البترول البريطانية الإيرانية ٤٠٪ - الشركات الأمريكية ٤٠٪ - الشركات الهولندية ١٤٪ - الشركات الفرنسية ٦٪. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة شريكاً له وزنه في صناعة البترول الإيراني. وتم الاتفاق على سريان مفعول الاتفاق لمدة خمسة وعشرين عاماً تجدد - بإخطار سابق - ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سنوات. ووافقت الحكومة الإيرانية الجديدة على دفع تعويضات لبريطانيا عن سنوات التأميم، وهي فترة حكومة الدكتور مصدق.

وهكذا تم - عملياً - تجاهل قانون تأميم صناعة البترول الإيراني الذي كان من الأحداث المهمة والعلامات البارزة في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ذكر الشاه محمد رضا بهلوى أنه كان من الصعب أن يعقد اتفاق - آنذاك - أفضل من ذلك. وقال رئيس الوزراء عباس هويدا أثناء تقديمه للائحة اتفاقية الكونسرسيوم إلى البرلمان: إن الاتفاق المذكور لم يكن الشئ الذي نصبوا إليه.

وأحكمت الولايات المتحدة قبضتها على إيران بعد أن حلت محل بريطانيا، وسيطرت على الجيش والمخابرات والمؤسسات الاقتصادية، وصارت إيران أهم وأضمن قاعدة سياسية وعسكرية للولايات المتحدة في العالم أجمع طوال خمس وعشرين سنة. وانهمرت أرباح البترول التي كانت قد توقفت خلال فترة مصدق وحكومته الوطنية على اتحاد الشركات البترولية التابعة للدول الغربية. وزاد عدد الخبراء العسكريين الذين تقتضى صفقات السلاح وجودهم على أرضى إيران.

وفي عام ١٩٥٧م عقدت إيران معاهدة مع شركة "آجيب" الإيطالية، وتم إنشاء شركة إيرانية إيطالية

مشتركة، وكانت إيران تمتلك ٥٠٪ من أسهم هذه الشركة وقد أغضبت هذه المعاهدة شركات الكونسرسيوم التي كانت تريد احتكار بترول إيران. وبعد فترة قصيرة عقدت إيران اتفاقية لاستخراج البترول في إيران مع شركة "بان أمريكان"، وامتلكت شركة البترول الوطنية الإيرانية ٥٠٪ من أسهم هذه الشركة أيضاً.

المرحلة الرابعة: (من ٢١ يوليو ١٩٧٢م وحتى الآن):

في ١٩٧٢/٧/٢١ قام الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١-١٩٧٩م) بإلغاء اتفاقية الكونسرسيوم ومن ثم إنهاء سيطرة الشركات العالمية الثمانية على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين. وقد أعاد هذا القرار لإيران سيطرتها الكاملة على مصادر ثروتها القومية، وأتاح لإيران إيرادات أوفر مكنيتها من تقوية وبناء مشروعاتها الاقتصادية في جميع المجالات، ولم تهيمن إيران على الإدارة الكاملة لجميع منشآتها البترولية فقط، بل أصبحت لها الحرية الكاملة في تحديد شروط بيع بترولها. ولقد اعتبر إلغاء معاهدة ١٩٥٤م نجاحاً كبيراً حققته إيران، وانتصاراً كبيراً صب في مصلحة الشعب الإيراني.

وفي حرب أكتوبر (١٩٧٣م) فرضت الدول العربية حظراً بترولياً على الدول الداعمة لإسرائيل، واستخدمت البترول كسلاح سياسى، لكن إيران رأت أن الأمر لا يخصها، واستفادت كثيراً من نظرية ملء الفراغ.

على الرغم من أن الشاه محمد رضا بهلوى استجاب لطلب الرئيس السادات أثناء حرب أكتوبر وأمدّه بكميات من البترول لتموين الطائرات وتشغيل الفرق الآلية، وذلك بعد أن أصدر أوامره لإحدى ناقلات البترول الإيرانية بأن تغير اتجاهها وأن تفرغ حمولتها في مصر.

وقفز الدخل القومى الإيراني قفزة هائلة بعد ارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر، وفي ديسمبر عام ١٩٧٢م طلب الشاه من دول منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول الخام، وتقرر بالفعل زيادة سعر برميل البترول من (٥٠,٠٢٢) إلى (١١,٦٥١) دولار، وشنت وسائل الإعلام الغربية هجوماً على الشاه واتهمته بتخريب الاقتصاد الغربى، بل واقتصاد العالم كله، وصرح الشاه فى مؤتمر صحفى بأن السعر الجديد ليس كافياً وأنه معتدل ومعقول، لأن البترول مادة مهمة ويشق منها - آنذاك - حوالى سبعين ألف منتج مختلف، وأن سياسة البترول الرخيصة قصيرة النظر، ستؤدى إلى إتلاف مصادر البترول الموجودة، وستجعل العالم يواجه كارثة اقتصادية.

ولم تقف الشركات البترولية الكبرى مكتوفة الأيدي،

وسقطت طائرة رئيس شركة "أجيب" البترولية الإيطالية التي عقدت مع إيران معاهدة بترولية ثورية، وأثبتت التحقيقات وجود قنبلة في الطائرة، على الرغم من أن التقرير الرسمي ذكر أن سبب سقوط الطائرة هو: فقدان الرؤية الكافية. وبدأت وسائل الإعلام الدولية هجوماً واسع النطاق ضد إيران والشاه، وشجعت المنظمات الطلابية في الخارج في نشاطها المضاد لإيران والشاه.

وكانت المرحلة الرابعة بداية التحول العميق الذي طرأ على العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وبدأت الولايات المتحدة تضيق ذرعاً بسياسة منظمة الأوبك، ووصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة لزيادة أسعار البترول، وشجعت مؤسسة حقوق الإنسان العالمية على التنديد بأسلوب تعامل الشاه مع معارضيه السياسيين في الداخل والتصفية الجدية للرموز الوطنية المعارضة في الخارج.

وتواصل الانتقام من الشاه خاصة وأنه بدأ صفحة جديدة مع العرب بعد أكتوبر ١٩٧٣م، وأخذ يدين مواقف إسرائيل وسياساتها، ويدافع عن وجهة نظر العرب ومواقفهم. ولهذا السبب كانت إسرائيل أول من عمل على الإطاحة بالشاه، وكان اليهود الإيرانيون أول من استعدوا لذلك بتهريب أموالهم خارج إيران.

وأعلنت شركة الكونسرسیوم تخفيض مشترياتها من البترول الإيراني في عام ١٩٧٧م بحجة ارتفاع أسعاره، فانخفضت مبيعات إيران البترولية، وأدى انخفاض الدخل المرتقب من البترول في هذا العام إلى توقف بعض المشروعات العمرانية والصناعية، وأدى ذلك إلى موجة رهيبة من الغلاء والتضخم الإقتصادي. وقامت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بتحريك المعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين المقيمين في هذه الدول ضد نظام حكم الشاه. كما اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بتجاهل حقوق الإنسان في إيران.

أما بريطانيا فقد شنت حملة ضد الشاه بإعادة نشر كتاب عن النخبة في إيران للكاتب "مارفن زونيس" الذي ألقى فيه الضوء على حجم المؤسسة الدينية الإيرانية، وعلى الإمام الخميني على وجه الخصوص. كما أتاحت هيئة الإذاعة البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخميني، بإذاعة بياناته باللغة الفارسية على الشعب الإيراني من محطتها الموجهة من لندن إلى إيران أثناء وجوده في المنفى في باريس، مما أوحى لرجال الدين الإيرانيين بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه. بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السري البريطاني في الدولة الإيرانية بغرض الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا، انتقاماً منه لإلغائه اتفاقية مع الكونسرسیوم.

أما فرنسا التي كانت قد رحبت بالخميني ضيفاً في أراضيها ومنحته حق الإقامة فيها، ليمارس نشاطه ضد الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان الخميني يرسل منها أشرطة (الكاسيت) التي كان يملأها بصوته وبدعوته إلى التمرد والعصيان. كما أن صحيفة "لوموند" الفرنسية نشرت في ١٩٧٨/٥/٦م حديثاً أجراه مندوبها مع الخميني عن الديكتاتورية وحرية الصحافة المخنوقة والأحزاب الممنوعة والانتخابات المزورة والدستور المنتهك وموقفه من إسرائيل والعرب ومن القوى الكبرى في العالم، وعن تبديد الثورة البترولية في تخزين السلاح بغير طائل.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي الذي يشارك إيران في حدود تمتد لمسافة ١٥٠٠ ميل في شمال البلاد والذي كان يطمح دائماً في الحصول على امتياز بترولي أسوة بالدول الغربية الأخرى، فقد قام بتشجيع الحركات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية في طهران، كما عمل على إسقاط بعض الحكومات الإيرانية التي كانت تقف ضد أطماعه. وكان حزب توده الشيوعي عميلاً للسوفييت، وعندما أقدم الدكتور مصدق على تأميم البترول عارض الحزب مشروع التأميم، وقاطع شراء سندات القرض الوطني، كما قاطع الاتحاد السوفيتي شراء بترول إيران وقت الحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران آنذاك، على الرغم من أن الدكتور مصدق عرض بيع البترول الإيراني على الاتحاد السوفيتي بتخفيض مقداره (٥٠٪)، وطلب السوفييت الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في شمال إيران. وهكذا وبعد أن كان حلم القياصرة القديم هو الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، أصبح حلم الماركسية السيطرة على منابع البترول.

ويشير الشاه محمد رضا بهلوي في مذكراته التي كتبها في المنفى إلى البترول الإيراني وإلى موقف الغرب منه، فيقول: بعد إلغاء إتفاق الكونسرسیوم في ١٩٧٣/٧/٢١ لم تقبل شركات البترول الكبرى أن تبيع لها الشركة الوطنية الإيرانية البترول بتخفيض يصل إلى ٥٠٪ بعد أن تقوم هذه الشركات بالتنقيب عن البترول والعتور عليه، ولم تقبل هذه الشركات أن تكبر الشركة الوطنية الإيرانية، وأن تقوم بإنشاء معامل تكرير في آسيا وأفريقيا، وأن تشارك شركة البترول البريطانية في الاستفادة من بترول وغاز بحر الشمال، وأن تتنافس الشركات الكبرى مثل: شركة شل وشركة اكسون موبيل.

ويضيف الشاه قائلاً في موضع آخر من مذكراته: لقد كنت أريد أن أبني إيران قبل أن ينتهي الإحتياطي البترولي فيها لكن كان لي معارضون كثيرون حاولوا إفشالي في هذا المجال، وفي مقدمة هؤلاء يمكن ذكر

أسماء مجموعة شركات البترول الكبرى التي لم تكن ترغب في أن تخرج سياسة بيع البترول بالسعر العادل من دائرة هيمنتهم. كما أن هذه الشركات لم تكن ترغب في التسليم بضرورة الإقدام على التضحيات اللازمة من أجل توزيع الثروات من جديد بين الدول الصناعية والمجتمعات النامية. لهذا كله اختاروا التضحية بإيران كنموذج يعتبر به، وهبوا لتخريبها، ولم يختاروا بلداً مثل ليبيا. كما يذكر الشاه في موضع آخر أن شخصيتين أمريكيتين مهمتين تعملان في مجال البترول الأمريكي قالتا في عام ١٩٧٦م: إن أمر الشاه سوف ينتهي تماماً بعد عامين.

وعن نفاذ الاحتياطي البترولي الإيراني قال الشاه في مذكراته: لقد قلت غير مرة إن مستقبل إيران يجب ألا يكون مرهوناً بالبترول... فبعد حوالي ثلاثين عاماً أخرى (كان يتحدث عن عائدات البترول عام ١٩٧٧م) حيث سيبلغ عدد سكان إيران (٦٥) مليون نسمة. سوف تنضب مصادرها البترولية، لذلك يجب أن نفكر من الآن في هذا الأمر، فالسياسة ليست إلا فن التوقع، لذلك فكرنا في إنشاء محطة كبرى لإنتاج الكهرباء الذرية بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا، إن جريمتي إنتى أردت أن أخرج إيران من عصر البترول وأدخلها في عصر الذرة في الوقت المناسب، وقبل أن يفوت الأوان.

وذكر الشاه في كتابه: بسوى تمدن بزرك (نحو حضارة عظيمة): أن مصادر بترولنا ومصادر البترول في العالم كله ستتنضب في المستقبل القريب، وسواء أردنا أم أبينا، سنصل إلى مرحلة الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، ولهذا السبب بدأنا في تنفيذ برنامج طموح من أجل الاستفادة من الطاقة النووية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينية.

وإذا كان البترول قد لعب دوراً في الإطاحة بالشاه بعد أن تضاعفت جهود القوى الأجنبية ضده لأسباب لعل البترول يكون أهمها وأولها، فإن له دوراً في قيام الثورة في ١١/٢/١٩٧٩م بعد أن أدرك الشعب أن الشاه يبدد الثورة البترولية من أجل شراء السلاح وبخاصة بعد الزيادة الكبيرة في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهي الزيادة التي مكنت الشاه من شراء أسلحة متنوعة ومتطورة. وكانت قد حدثت إعتصامات واضطرابات في قطاع البترول وغيره من القطاعات والمؤسسات. وقال أحد عمال تكرير البترول لمراسل أمريكي: إننا لن نصدر البترول إلا بعد أن نصدر الشاه شخصياً. وكانت اضطرابات عمال البترول على رأس هذه الاضطرابات وأكثرها تأثيراً، لأن هؤلاء العمال امتنعوا عن تصدير البترول خارج إيران، وحرّموا النظام من المصدر الوحيد للدخل. وشكل شاهبور بختيار آخر حكومة قبل نجاح الثورة، وقدم بعض الوعود للمواطنين

ومنها: وقف تصدير البترول إلى إسرائيل، إلا أن نطاق معارضة الشاه اتسع.

ولعب البترول دوره في استمرار الثورة الإسلامية. وفي استقرار النظام الجديد، وفي دعم النظام السياسي خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) على الرغم من أن هذه الحرب استنزفت قدرات وطاقات ظاهرة وكامنة لبلدين من أهم البلدان المنتجة للبترول في المنطقة، وأن منشآت البترول ومعامل التكرير وشبكات الأنابيب تعرضت للقصف خلال فترة الحرب، وكانت تتم إعادة بناء هذه المنشآت وهذه المعامل وهذه الشبكات التي لحقت بها الأضرار نتيجة لعمليات القصف. كما كان البترول وسيلة لخروج إيران من عزلتها السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وكسر الحصار الاقتصادي الذي قادت به الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن قطاع البترول الإيراني شهد إنخفاضاً حاداً في مجالات الاستثمار الأجنبية في بداية الثورة وخلال الحرب العراقية الإيرانية، بسبب زيادة معدل مخاطر الاستثمارات، وتغيير الدستور الإيراني، وما تبعه من تغيير قانون قطاع البترول. كما كان للبترول دور بارز في مرحلة إعادة البناء والتعمير.

أهمية بترول إيران وموقعها:

البترول مادة عالمية حيوية يحتاج إليها الجميع بلا استثناء. وتعد إيران، التي تفاخر بأنها أول دولة أنتجت البترول في الشرق الأوسط، دولة بترولية رئيسية في العالم. وقد أنشئ قطاع البترول في إيران منذ أكثر من مائة عام، وبعد هذا القطاع من أهم وأضخم القطاعات الصناعية في إيران، كما أنه يعد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، والمصدر الذي يغطي نفقات المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والعمران. وصار البترول أحد العوامل المرتبطة بالآزمات والمشكلات التي تعاني منها إيران في الوقت الراهن، ذلك لأن إيران تمتلك ثاني احتياطي بترول في العالم بعد السعودية (١٣٧,٥ مليار برميل في نهاية عام ٢٠٠٥م). كما أنها رابع دولة منتجة للبترول بعد السعودية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر الأعضاء في منظمة الأوبك بعد السعودية. وذكر التقرير السنوي الصادر عن شركة "بريتش بيتروليوم" أن مصادر البترول الإيرانية ستبقى (٩٣) سنة أخرى في حالة المحافظة على معدل الإنتاج الحالي (متوسط إنتاج إيران من البترول الخام في عام ٢٠٠٥م (٤) مليون و(٤٩) ألف برميل يومياً)، وأن إيران تمتلك ١٤,٩٪ من احتياطي الغاز العالمي، وهذا يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية. وإيران تمتلك مخزوناً هائلاً من الغاز يبلغ (٢٧) تريليون لتر مكعب. والغاز هو المحرك الثاني للاقتصاد الإيراني،

وقد أبرمت إيران اتفاقيات لبيع الغاز الطبيعي مع تركيا في عام ١٩٩٦م، ومع الهند وكوريا وبعض الأسواق الأوروبية. ومن المعروف أن إيران تشجع الآن على استهلاك الغاز داخل البلاد، لأن نفقات إنتاج الغاز أقل بكثير من نفقات إنتاج البترول، وأن استبدال أنواع الوقود الموجودة بالغاز يحافظ على احتياطي البلاد من البترول، ويخفض نسبة التلوث.

والزيادة المضطربة في أسعار البترول سمحت بزيادة عائدات إيران من البترول، مما جعلها قادرة على تمويل طموحها النووي في ظل سباق تسلح نووي في منطقة تعج بالمشكلات السياسية وتحفل بالتهديدات، وفي إطار سعيها الواضح لتعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من حرص المسؤولين الإيرانيين دائماً على التأكيد على ضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. كما تقوم إيران الآن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال البترول دون أن تفقد حصتها الكبرى، كما تقوم بتنمية وتطوير حقولها البترولية وحقول الغاز الطبيعي. وتخصص جزءاً كبيراً من الغاز الطبيعي المستخرج من حقل بارس الجنوبي (حقل بترول وغاز مشترك بين إيران وقطر) للاستهلاك المحلي المتزايد، وجزءاً آخر للضغط في الحقول البترولية التي وصلت إلى منتصف عمرها الافتراضي، لأنه من المعروف أن حقن الغاز في الحقول البترولية في فصل الشتاء يحافظ على غزارة إنتاج هذه الحقول.

كما استغلت إيران مشروع "طريق الحرير"، وهو الخط الذي يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران، ويربط إيران بدول آسيا الوسطى، في كسر الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة عليها.

وكان قد تم افتتاح خط سكك حديدية دولي جديد بين إيران وتركمنستان، وهو خط: مشهد - سرخس - تجن في ١٤/٥/١٩٩٦، وهو الخط الذي سيربط الصين ودول آسيا الوسطى بأوروبا عن طريق إيران، وسوف يحيي طريق الحرير القديم من جديد. كما تم إنشاء خط حديدي آخر، وهو خط: بانق - بندر عباس.

كما استطاعت إيران تأمين أسواق آسيوية تصدر إليها بترولها، وتحركت صوب روسيا لإنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه.

أما عن أهمية موقع إيران، فإن إيران تعد بمثابة "القلب" في منطقة العبور بين قارات العالم الثلاث (آسيا - أوروبا - أفريقيا)، أي أنها تعد طريق مواصلات رئيسي وطريق لتجارة الترانزيت بين الشمال والجنوب. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول

آسيا الوسطى والقوقاز صارت إيران بمثابة جسر اتصال رابط، وأهم وأنسب معبر مائي لكل دول آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بسبب تجاورها الجغرافي لهذه المنطقة. وهذا أعطى ميزة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية لإيران.

ولجزر أبي موسى وطنب الصغير وطنب الكبرى (الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران) أهمية كبرى بالنسبة لإيران من الناحية الجيوبوليتيكية، فهي منافذ بحرية لها أهميتها بالنسبة لإيران. وتعد إيران أرخص وأقصر وأنسب طريق لنقل مصادر الطاقة، ومن هنا تأتي أهمية موقع إيران، وتتمتع إيران بعدد كبير من الموانئ في الخليج وبحر عمان، وموانئ الخليج تعد أقرب مكان لنقل البترول إلى أسواق جنوب شرق آسيا التي تتمتع بأعلى معدلات تنمية في العالم، وتستفيد الدول الحبيسة الواقعة في منطقة بحر قزوين (الخرز) وآسيا الوسطى من هذه الموانئ لنقل بترولها وغازها الطبيعي إلى الأسواق العالمية.

ويعد مضيق هرمز أهم نقاط الخليج، وأي خطر يهدد هذا المضيق، سيكون بمثابة الأزمة المؤثرة في العالم كله، وليس من مصلحة إيران زعزعة استقرار أمن الخليج لأنها تعد من أهم الدول المصدرة للبترول، ولديها أكبر أساطيل للنقل البحري في مجال البترول في العالم، واستقرار الأمن في الخليج يصب في مصلحة إيران وبقية دول المنطقة. ومضيق هرمز - كما هو معلوم - ممر مائي ضيق يصفونه بأنه "عنق زجاجة"، يصل الخليج العربي ببحر عمان، يبلغ طوله ٢٧٠ كم، وعرضه ٤٧ كم، وبعد هذا المضيق من أهم المحطات في شبكة نقل البترول في العالم، إذ يمر منه أكثر من ١٥ مليون برميل بترول يومياً، بالإضافة إلى البضائع الأخرى والغاز السائل والمنتجات البتروكيماوية. وهو بوابة العبور لما يقرب من ٤٠٪ من البترول الخام المصدر للعالم. وكانت أهمية هذا المضيق سبباً في المحاولات المستمرة من جانب القوى العظمى (الإقليمية والدولية) للسيطرة عليه بدعوى توفير الحماية اللازمة لخطوط البترول.

وسواء ألمحت إيران غير مرة إلى غلق هذا المضيق، مما قد يؤدي إلى عرقلة وتعطيل حركة الملاحة ومرور ناقلات البترول في الخليج، وقطع شرب الطاقة الغربية، إذا تعرضت صادراتها البترولية لأية تهديدات، وألمحت إلى استخدام سلاح البترول ووقف تصديرها له - كرد فعل انتقامي - إذا هوجمت مصالحها بسبب برنامجها النووي، أو قامت بضرب ناقلات البترول في مياه الخليج على غرار ما حدث في الحرب العراقية - الإيرانية، فإنها إذا نفذت هذه التهديدات وأقدمت على هذه الإجراءات، تكون قد "هجمت المعبد على من فيه"،

وطبقت مبدأ: 'على وعلى أعدائي'، وسوف تكون هي أول الخاسرين، بالإضافة إلى زعزعة أمن واستقرار واقتصاد واستثمارات دول الخليج وصناعة البترول العالمية، إذ ستضطرب الأسواق وسترتفع الأسعار. وفي المقابل، إذا فرضت المجموعة الدولية عقوبات على القطاع البترولي في إيران، أو إذا تم فرض حصار على المشتقات البترولية، وبخاصة البنزين الذي تستورد إيران حوالي ٤٨٪ من استهلاكها الإجمالي منه، لتعويض النقص الحاصل ليها، أو إذا تم منع تطوير وتنمية حقول البترول، أو إذا أحجمت الشركات البترولية الدولية عن الاستثمار في إيران أو إذا فرض حصار بحري على نقل البترول إلى الخارج، فإن هذا كله سيؤدي إلى رفع الأسعار، وهذا يتعارض مع مصالح دول كبرى لها شركات تتفاوض على عقود مهمة في مجال البترول والغاز.

المصادر والمراجع:

- ١- إيران بين التاج والعمامة- أحمد مهابة - القاهرة - ١٩٨٩م.

- ٢- إسلام أون لاين - ٢٠٠٦/٢/٩ - قطب العربي: هل تصمد إيران أمام الحصار المتوقع؟، أ.د/ محمد السعيد عبد المؤمن - ٢٠٠٢/٤/١١: النفط والإصلاح السياسي في إيران.
- ٣- جريدة الأهرام: صفحة الوجه الآخر - الأحد ٢٨ يناير ٢٠٠٧م.
- ٤- باسغ به تاريخ: الرد على التاريخ (مذكرات الشاه محمد رضا بهلوي في المنفى).
- ٥- تاريخ إيران السياسي بين ثورتين - د/آمال السبكي - الكويت ١٩٩٩م).
- ٦- تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين- د/عبد السلام فهمي - القاهرة ١٩٧٢م.
- ٧- خاطرات وتآلمات مصدق - الدكتور/محمد مصدق - الطبعة الثانية - ١٩٨٦م.
- ٨- مجلة مختارات إيرانية- الأعداد: (١-٣٠-٤٤-٧٢-٧٧) .

الفهم الإسرائيلي لسياسات الاستقطاب والمحاوَر في المنطقة ... المحور الشيعي - المحور السني

سمير زكي البسيوني
باحث في العلوم السياسية

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ والتي عرفت بحرب الثلاثة والثلاثين يوماً لتشكل حادثاً هاماً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد تبعت أهمية هذه الحرب ليس فقط لأنها كانت من الحروب القليلة في تاريخ الصراع بين الطرفين التي عجزت فيها آلة الحرب الإسرائيلية عن تحقيق الانتصار، ولكن تتمثل أهميتها الأكبر فيما تمخضت عنه هذه الحرب من نتائج ليس فقط على طرفي الحرب، أي حزب الله اللبناني وإسرائيل، وإنما على كافة دول المنطقة، حيث بدا واضحاً أن خريطة التحالفات في المنطقة طرأ عليها العديد من التغيرات، وبدأت تتشكل محاور جديدة في المنطقة، من هنا يكتسب هذان المقالان أهمية كبيرة، حيث يقدمان رؤية إسرائيلية لسياسات الاستقطاب والمحاوَر في المنطقة، والخطوات التي يقوم بها كل محور للحفاظ على مصالحه من ناحية ووضع العقبات أمام المحاور المضادة، وفيما يلي نص المقالين:

مثلث إيران - حزب الله - سوريا :

ياكوف أميدرور

The Hizballah - Syria - Iran Triangle, The Middle East Review of International Affairs, V11, March 2007

الأوسط اليوم لا يمكن أن يكون أكثر من مستقبل السلام والاعتدال والازدهار الاقتصادي الذي كان التركيز عليه بشكل كبير في التسعينيات.

يقوم المحور الشيعي (إيران - سوريا - حزب الله) على محورين الأول، أيديولوجي، حيث تحاول هذه القوى الراديكالية تغيير الشرق الأوسط وتأمل في أن يمتد هذا التغيير خارج المنطقة أيضاً، وقد نجح هذا المحور في تصدير أفكاره بدون أن يكون له وجود مادي في الأماكن التي نشر فيها معتقداته وأفكاره، ويمكن فهم هذا التأثير الذي يقوم به هذا المحور من خلال مثال بسيط وهو أن الاسم الأكثر شعبية الذي يطلق على الأطفال الآن في المدن السنية هو اسم حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، والسبب في هذا أن أفكار هذا الزعيم قد انتقلت عبر أنحاء العالم العربي والإسلامي. المحور الثاني، له أيضاً جوانبه المادية، حيث يتم

يركز هذا المقال على مثلث إيران - حزب الله - سوريا أو المحور الشيعي من حيث طبيعته، والعلاقات بين أطرافه، ويوضح أن هذه العلاقة لم تنشأ أثناء حرب لبنان ٢٠٠٦ ولكنها تسبق هذا التاريخ، كما يشير المقال إلى أن إسرائيل ضيقت الفرصة لضرب هذا المحور وهو الأمر الذي دفع أعضائه إلى إعادة ترتيب أوضاعهم.

نحن ندفع ثمن أوهام السنوات الماضية حيث يبدو أن السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط أصبحت شيئاً يشبه علاقة بريطانيا بفرنسا في أسوأ حالاتها أو العلاقة بين فرنسا وموناكو في أحسن حالاتها، ونحن اليوم نواجه نتائج وتداعيات هذا الوهم الكبير، ومن الضروري أن ننظر إلى الوراء ونسأل أولئك الذين يعتقدون أن هناك شرق أوسط جديد عن جدوى السياسات التي يقومون بها في المنطقة، فالشرق

تكوين ما يسمى بالهلال الشيعي الذي يبدأ من طهران مروراً ببغداد، (وعندما تغادر الولايات المتحدة بغداد سوف يكون لهذا المحور دور كبير)، وسيتسمر عبر سوريا إلى لبنان، ويسعى هذا المحور إلى تأكيد الروابط المادية بين الإيرانيين والسوريين في هذه المنطقة، ولكن المهم هنا أن نعرف أن هذا المحور لن يقتصر على أو لن يتوقف عند

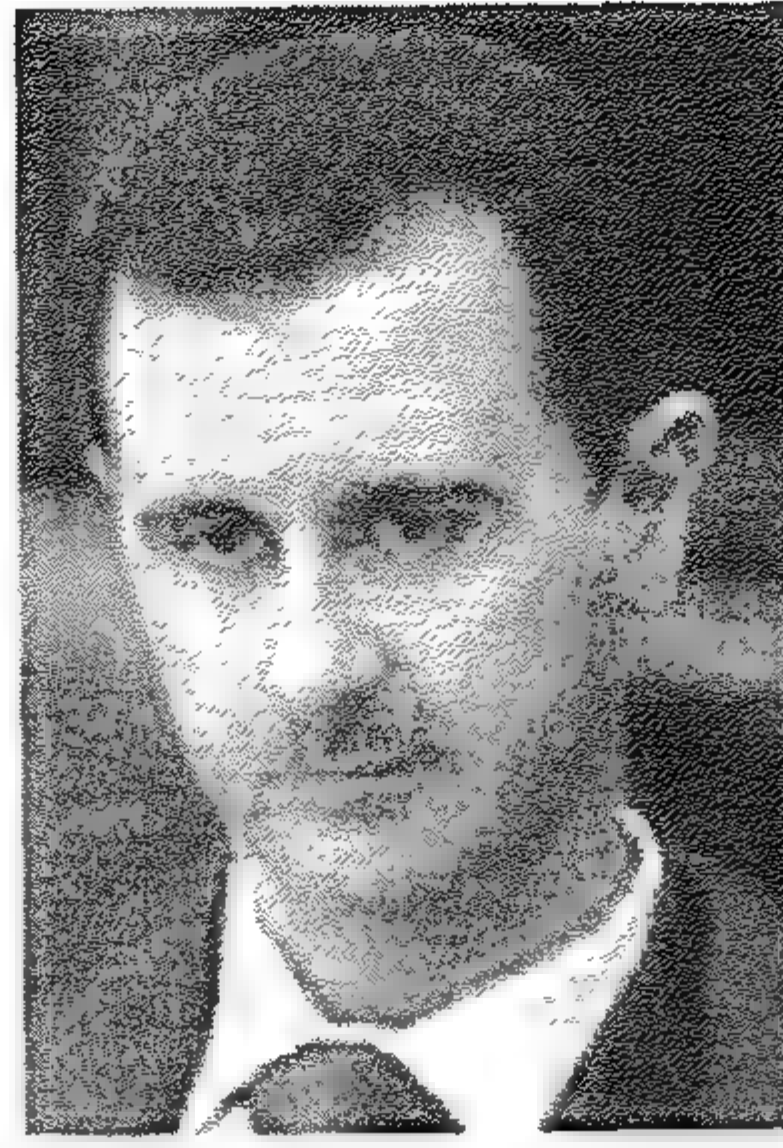
الحدود فهذا المحور أصبح له حضور كبير في المجتمع الفلسطيني وبالتالي فهو يسعى إلى تأكيد حضوره في المجتمعات السنية أيضاً.

ورغم الاختلافات التي قد توجد بين الماضي والحاضر فهناك في السياسة قاعدة هامة وثابتة وهي: "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي ضد الغريب"، بمعنى أنه عندما يكون هناك صراع على الهيمنة والسلطة في العراق فإن الشيعة لن يترددوا عن قتل السنة، ولن يتردد السنة عن قتل الشيعة، ولكن عندما يواجهوا عدواً مشتركاً سواء كان الولايات المتحدة أو إسرائيل فإن شيعة إيران أو لبنان لن يتورعوا عن تقديم المساعدات المباشرة لأهل السنة في غزة أو جنين، ويعود السبب في ذلك إلى أنهم يواجهون عدو مشترك وهو إسرائيل.

المهم هنا أن خطورة هذا المحور ليست موجهة في الأساس لدول إسرائيل فقط وإنما يدخل ضمن التهديد دول سنية أخرى بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج العربي الأخرى وعلى هذه الدول أن تعي هذا الخطر حتى تحافظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، فمن المهم أن ندرك أن هذا المحور الشيعي لا يسعى فقط إلى مواجهة إسرائيل أو إنهاء النفوذ الأمريكي في المنطقة، فهدف هذا المحور الحقيقي هو الوجود داخل الدول التي بها أغلبية شيعية للاستيلاء على السلطة مثل البحرين والسعودية، أضف إلى هذا مصر والأردن.

الملك عبد الله عاهل الأردن عبر عن مخاوفه من هذا المحور بشكل واضح، كما عبرت الصحافة في مصر عن مخاوفها من هذا المحور بشكل غير مسبوق من قبل في الصحافة في مصر، الأمر الذي يؤكد المخاوف القوية لدى هذه الدول من هذا التهديد.

علاوة على هذا فإن الوضع قد يتجه إلى مزيد من التآزم، وذلك إذا ما تمكنت الدولة التي تقود محور الشر (إيران) من امتلاك السلاح النووي، ولهذا نجد أن الجهود الإيرانية الساعية لامتلاك السلاح النووي قد



تضاعفت في هذا الاتجاه وذلك لتحقيق عدة أهداف أولها، لكي تصبح قوة إقليمية في المنطقة فالإيرانيون يريدون أن يمتلكوا قنبلة نووية وكان هذا هو الحال أيضاً في عهد الشاه، ثانيها، اليوم المظلة النووية قد تكون أداة لردع أي طرف يحاول المساس بهذا المحور الشيعي أو يعوق تقدمه، والإيرانيون يفهمون أو يعلمون أنه بدون امتلاك سلاح نووي فإنهم سيواجهون المزيد من الضغوط الدولية والتي سيكون من الصعب مواجهتها بدون هذا السلاح.

دول المنطقة لديهم إدراك أنه في حالة وجود مظلة نووية إيرانية فإنهم سيكونون أحد الأهداف الإيرانية والتي ستكون معرضة للضغوط من جانب إيران وسوف يواجهون صعوبة كبيرة لمقاومة هذه الضغوط، والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل سوف تعملان على تفضي تهديد إيران لوجودها ومصالحها في المنطقة.

النقطة المهمة هنا هي أن حزب الله وحماس وغيرهم من عملاء إيران - التي يمكن أن تشمل أيضاً منظمة فتح - سوف يكون لديهم قدر أكبر من الشجاعة للعمل ضد إسرائيل مع الوضع في الاعتبار محدودية قدرة إسرائيل على الرد والاستجابة، وهذا يرجع لعدة اعتبارات منها، أن إيران قد تفاجئ إسرائيل، كما أن إسرائيل عليها أن تأخذ الاحتياطات اللازمة لحماية القدس من الصواريخ الإيرانية.

دول الخليج أيضاً قد لا تكون قادرة على تحمل الضغوط الإيرانية في حالة امتلاكها للسلاح النووي، وبصرف النظر عن الضغوط الخارجية الإيرانية المتمثلة في السكان الشيعة أو المتطرفين الموالين لإيران فإن المسألة الأكثر خطورة وإثارة للتوتر هي تضارب المصالح بين إيران والسعودية حول الصناعات النفطية المتعلقة بالتسعير، بالإضافة إلى ذلك هناك خلاف حول من سيطر على المنطقة التي يوجد بها احتياطي نفطي كبير ويوجد بها أغلبية شيعية، ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بمدى قدرة دول الخليج على التصدي لهذه الضغوط الداخلية والخارجية خاصة إذا كانت الضغوط الخارجية مصحوبة بتصريحات من قبيل "إنه من المستحيل اتخاذ أي إجراء ضدنا لأن لدينا سلاحاً نووياً" في هذا السياق فإن على شعوب المنطقة إدراك أن القادة الإيرانيين في حالة امتلاك السلاح النووي فإن سقف مطالبهم سوف يرتفع بشكل كبير، وسوف تزيد

فرصهم في اتخاذ إجراءات أكثر تطرفاً الأمر الذي قد يزيد من قوة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في كل أنحاء العالم.

من هنا فإنه وبعد انتهاء حرب صيف لبنان ٢٠٠٦ فإنه يجب أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لكي نعترف بالحقيقة وهي "إننا لم نكسب نقطة، وأضعنا فرصة تاريخية كانت في متناول أيدينا، وكان يمكن أن تمثل ضربة حاسمة للمحور الشيعي، وإضعاف قدراته العسكرية والتي كانت من الممكن أن تكون حائلاً دون سقوط لبنان في أحضان هذا المحور، كانت لدينا الفرصة في أن نجعل دمشق تفكر مرتين قبل الدخول في هذا المحور، وكانت لدينا الفرصة لإثبات محدودية القدرات الإيرانية، كل هذا يؤكد أننا أضعنا فرصة كبيرة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط.

لكي نفهم هذا، ثمة ملاحظات عدة يمكن إبدائها حول مثلث سوريا وإيران وحزب الله، فسوريا وإيران لديهم نقاط اتصال محدودة ولكن السؤال هنا ما هو الشيء أو ما هي الأرضية المشتركة بين نظام علماني مثل النظام العلوي في سوريا والنظام الديني في إيران؟ من الواضح أن الأرضية المشتركة التي تجمع بينهم هي الخوف المشترك لديهما من الضغوط الخارجية أيضاً هناك إحساس مشترك لديهما من أن الوحدة بينهما سوف تحقق لهما مصالح كبيرة. هذا الاتصال بين الطرفين يبدو أكثر وضوحاً في وضعين مختلفين :

أولهما: حزب الله، فمن الواضح أن المنظمة نفسها بنيت من جانب الإيرانيين، وهو الأمر الذي يعنى أن إيران لن تستطيع أن تعمل بدون التنسيق مع سوريا، وإذا كانت سوريا لا تقبل أن تقوم بدور الوسيط بين إيران وحزب الله، فإن الوضع يختلف الآن أو على الأقل عشية الحرب الأخيرة على لبنان، فمن خلال سوريا يتم نقل جميع الأسلحة إلى حزب الله بالإضافة إلى الأموال التي يتم تهريبها عن طريق البنوك، فالمقاتلين الذين يذهبون للتدريب والعودة من المستحيل أن يخترقوا أي حدود أفضل من سوريا.

لهذا يمكن القول أن سوريا هي الجسر الذي أنشئت على أساسه إيران وحزب الله، وأصبحت سوريا بمثابة الخلفية اللوجستية المساندة لحزب الله، ومنذ أن أصبح بشار الأسد رئيساً لسوريا في عام ٢٠٠٠ أبدى إعجابه بحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله وبدأ السوريون أنفسهم في إمداد حزب الله بالأسلحة وبالتالي أصبح حزب الله هو محور العلاقة بين سوريا وإيران.

ثانيهما: التعاون مع الجماعات الفلسطينية (حماس والجihad الإسلامي) فالتنسيق بينهم يتم في دمشق، حيث توجد معظم مكاتب رؤساء المنظمات الفلسطينية،

ومن الواضح أن حماس لم تفقد استقلالها بل أصبحت أكثر استقلالية نظراً للمساعدات التي تقدمها لها إيران، والجهد الإسلامي ليست مستقلة ولكنها بمثابة الذراع الطويلة لإيران رغم أنها سنية، ففي الفترات التي صرح فيها الإيرانيين لهذه الجماعات قائلين "إذا لم تقوموا بهجمات إرهابية فإننا لن ندفع لكم رواتبكم" كانت الجهاد الإسلامي تقوم بالاعتداءات "الإرهابية" فقط من أجل إقناع إيران.

وفي هذا السياق التقت الرغبة المشتركة لكل من سوريا وإيران لبناء قدراتهم "الإرهابية"، صحيح أن لهم وجهات نظر مختلفة لكن مصالحهما تفرض عليهم الاستفادة من نفس الأصول.

من ناحية أخرى، لا يوجد اعتماد من جانب إيران على سوريا بخصوص التهديد النووي، فالخطر النووي موجود في إيران حتى لو قامت سوريا بتخفيض مستوى علاقتها إلى أدنى درجة مع إيران، ولهذا فليس هناك أساس حقيقي للذين يقولون أن العملية السياسية مع سوريا ستساعدنا ضد الإيرانيين، فالخطر النووي يجب أن يتم معالجته مباشرة مع الإيرانيين، ولا حاجة للالتفاف حول هذا من التعامل مع السوريين.

على الرغم من هذا فإن السوريين بحاجة إلى المساعدة لبناء قدراتهم العسكرية للحرب، فسوريا بلد فقير، ومن الممكن للإيرانيين أن يساعدوا سوريا في بناء قدراتها العسكرية، فسوريا لا تحتاج لإيران للذهاب للحرب ولكنها تحتاج إليها من أجل بناء قدراتها العسكرية في المستقبل، ولهذا إذا أراد السوريون الذهاب غداً للحرب فإنهم لن يحتاجوا للإيرانيين، أما إذا أرادوا بناء جيش قوى على المدى الطويل فإنهم بحاجة إلى الإيرانيين وأموالهم.

ومن هنا يمكن فهم الدور الهام الذي يقوم به حزب الله كأداة اتصال هامة لهذا المثلث لأنه يسمح لكلتا الدولتين (سوريا وإيران) باستعادة السيطرة على لبنان وهو ما تسعى الدولتين لتحقيقه، حيث تعد هذه هي الطريقة التي يمكن من خلالها أن يبسطا سيطرتهم ونفوذها ليس فقط على لبنان ولكن فيما بعد لبنان إلى إسرائيل.

من المهم أيضاً ملاحظة أنه نظراً إلى أن إسرائيل لم تعد خطيرة وجادة بما فيه الكفاية في مواجهة حزب الله فإن هذا الوضع ساهم في خلق حافز جديد لدى أطراف أخرى تشعر بأنها مهددة من الشيعة ولكنها غير قادرة على تجاهل ادعاءاتهم بالنجاح في الحرب الأخيرة مع إسرائيل، هذا هو الحال بالنسبة للفلسطينيين وهو الحال أيضاً بالنسبة للسنة، وهو الحال أيضاً مع بعض أطراف الحكومة اللبنانية، فهذه الأطراف الآن تتجه إلى التعاون مع حزب الله باعتباره الطرف الأقوى.

وليس من باب المصادفة أن المملكة العربية السعودية التي لم تقم بإدانة إسرائيل أثناء الحرب تتجه الآن إلى الدخول في مفاوضات مع حزب الله وهو الأمر الذي لم تقم به السعودية من قبل أثناء الحرب، ربما يفسر هذا أن السعودية أدركت الآن من هو القوى ومن هو الضعيف فهي دائماً تتجه في اتجاه الطرف الأقوى، وهذه هي السياسة السعودية المتبعة منذ تأسيس المملكة، حيث أحست المملكة بضعف موقفها في مواجهة محور الشيعة، ورغم هذا تتجه إلى محاولة إقامة خطوط اتصال مع الطرف الشيعي الأقوى. وفي الختام يمكن القول أن المحور الشيعي لم ينشأ

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ ولم ينشأ بعد أن توطدت العلاقة بين إيران وسوريا أثناء الحرب، فقد قدمت الحرب الأخيرة ما يمكن أن نطلق عليه فرصة المرة الواحدة للتعامل مع هذا المحور وجعل باقى دول المنطقة التي تخشى من هذا المحور تدرك أنه من الممكن وقف تقدم هذا المحور، وهذه كلها أمور لم تحققها الحرب الأخيرة. وأستطيع أن أقول أننا سندفع ثمن هذا الإخفاق في المستقبل وعند هذا الوقت لن نلوم إلا أنفسنا. يناقش هذا المقال التحالف بين الدول العربية المعتدلة (مصر - السعودية - الأردن) وكيف تعاملوا مع خطر المحور الشيعي.

المحور المضاد لإيران: مصر - السعودية - الأردن

بليت بيهاف

The anti - Iranian Front: Egypt, Saudi Arabia, and Jordan, Middle East Review of International Affairs, V11, March 2007.

تنطلق رؤية مصر والسعودية والأردن لمثلث إيران - سوريا - حزب الله (كما هو منظور في الصحف وليس للأنظمة ذاتها) على أنه محور السياسة المتطرفة، أو "العاصفة الشيعية" كما أطلق عليها الملك عبدالله في الأردن، أو على أنها مجموعة تسعى إلى إقامة الشرق الأوسط الإسلامي، هذه هي الشروط التي تنطبق على هذا المحور حتى قبل حرب



لبنان في صيف ٢٠٠٦. الدول العربية تدرك أن إيران تسعى لأن تتحول إلى قوى عملاقة في الشرق الأوسط على الأقل منذ انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيساً، ولكنهم رغم ذلك تجاهلوا هذا الطموح الإيراني، ففي القمة العربية في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦ لم يتم الإشارة لإيران سوى في مسألة عودة الجزر الثلاث التي يوجد نزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حولها.

ويبدو أن هناك قراراً حذراً بعدم التعامل مع تهديدات المحور الشيعي وتجنب المواجهة مع إيران، وبعد أحداث الصيف الماضى والتي شملت خطف جلعاد شاليت، ثم خطف اثنين آخرين من الجنود الإسرائيليين في شمال إسرائيل ثم الحرب على لبنان، كل هذا أكد للدول العربية أن العمل العربي المشترك بدأ ينهار

خصوصاً بعد انهيار المحور الذي كان يضم مصر والسعودية وسوريا، وبدا واضحاً أن هناك فراغاً أصبح موجوداً في المنطقة.

هذا الفراغ تم ملأه عن طريق قوى أخرى، وهى القوى التي تنظر إليها الدول العربية على أنها قوى خارجية، وهى الولايات المتحدة وغزوها لأفغانستان والعراق، وتركيا التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي من ناحية ومن ناحية

أخرى تحاول الحفاظ على مصالحها في شمال العراق وحدودها مع سوريا، بالإضافة إلى إيران التي ليست جزءاً من العالم العربي، فأحمدى نجاد منذ أن انتخب رئيساً لإيران وهو لا يكاد يفوت مناسبة إلا ويعبر فيها عن الخطاب الثوري الذي تتصور بعض الدول العربية أنه يتجه إلى إحياء فكرة تصدير الثورة الإسلامية التي كانت إيران قد تبنتها في السنوات الأولى للثورة.

كل هذه الإشارات توضح ما يدور في المنطقة والتحركات الإيرانية للسيطرة على المنطقة، الأمر الذي يخلق حالة من الانقسام بين دول المنطقة التي تجمعها قواسم مشتركة هي:

- ١- إدراك التهديد الذي تشكله إيران وحلفائها، سواء كان التهديد حقيقياً أم مجرد تصور.
- ٢- إدراك دول المنطقة أن السعى الإيراني لامتلاك

القدرات النووية وسيلة لتحقيق الهيمنة والتدخل في المنطقة.

ومن بين هذه المواقف المختلفة لهذه المجموعة من الدول هناك العديد من التعريفات في حقل العلوم السياسية يمكن أن نطلقها على هذه الدول، ولكن للأسف لا شئ من هذه التعريفات يناسب هذه الدول للدفاع عن نفسها في مواجهة هذا الخطر، فالتعريف الأول هو "المحور"، فتحن كثيراً ما نذكر المحور الراديكالي أو المحور الشيعي (رغم أن سوريا ليست شيعية) والذي نقصد به دول إيران وسوريا لكن لا يوجد محور معتدل، فمصر والأردن ينفيان وجود محور موحد في المنطقة، والذي يثير الاهتمام أكثر هو أن السعودية تبقى دائماً هادئة فالسعودية ليست كبيرة المتكلمين عندما يكون الأمر متعلق بالسياسات الواضحة أى في أوقات المواجهة.

التعريف الثانى هو "المعسكر"، هذا التعريف لا يوجد بشكل واضح في الصحافة العربية، فهو يشير أكثر إلى مصطلحات أخرى من قبيل "الصف" أو "الخط"، وهو ما يعيدنا إلى مفهوم "وحدة الصف" الذي كان يتبناه عبد الناصر، وفي الحقيقة لا ينطبق هذا المفهوم على هذه المجموعة من الدول سواء كان تحالفاً أو كتلة واحدة، حيث لا تنطبق خصائص مفهوم الجبهة أو المعسكر على هذه الدول المعتدلة.

"الجبهة"، ربما يكون هو التعريف الذي قد نصل به إلى أفضل الحلول التي تصف الوضع، فهو تحالف للمعارضة يمكن أن نسميه "تحالف معتدل" وفي رأيي أن هذا هو أنسب التعريفات لأنه يعبر عن مدى الضعف هذا الجانب وذلك مقابل التماسك والقوة الموجود عليها محور الشيعة.

وهذا ليس تعريفاً بالمعنى الدقيق، فهناك غموض في تحديد الدول التي تنتمى إليها، لأن هذا التحالف أنشئ بين السعوديين والمصريين والأردنيين عشية مؤتمر روما في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ من أجل إيجاد حل للحرب في لبنان، ويبدو أنه لم يكن أكثر من مشاور، وأصبح محور - على الأقل في نظر الذين يريدون هذا - ورداً على محور إيران وسوريا وحزب الله ولكن الظروف كانت مختلفة في الحالتين، صحيح أن مجموعة الدول المعتدلة تتحرك ولكن في إطار وجود مجموعة دول أخرى وهي دول مجلس التعاون الخليجي. التي تضم دول الخليج "الفارسي الست" بما في ذلك المملكة العربية السعودية، البعض الآخر قد يتحدث عن هذه الدول في إطار الحديث عن "الرباعية العربية" وهي مصر والسعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى إشكالية من ينتمى لهذا التحالف هناك العديد من المشكلات الأخرى لعل أهمها هي مشكلة انعدام الثقة بين الدول، فمصر على سبيل المثال لها أجندة خفية تريد عن طريقها تحسين وضعها واستعادة النفوذ، الأردن أيضاً تسعى لتعويض خسارتها للعمق الاستراتيجي في العراق، والسعودية تريد أن تصبح قائد للمنطقة مرة أخرى، وتسعى السعودية إلى القيام بهذا الدور منذ أن قدمت المبادرة السعودية إلى القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تحولت إلى المبادرة العربية.

ويمتد التضارب بين هذه الدول أيضاً في المصالح وأولوياتها، فعلى سبيل المثال يتم النظر إلى مشكلة لبنان من جانب هذه الدول برؤى مختلفة، فمصر لا تنظر لهذه المشكلة على أنها أولوية هامة ولكن تنظر إليها من منطلق الاستقرار الاقليمي، بينما تنظر السعودية إلى لبنان باهتمام بالغ نظراً للروابط الأسرية والمالية بين السعودية وأسرته الحريري.

وفي ضوء هذه الحقائق التي ذكرناها فإن ثمة سؤالاً هاماً يطرح نفسه وهو ما هي قدرة هذا التحالف على الصمود وافراز طاقات جديدة وقدرته على البقاء على المدى الطويل خاصة في ضوء التضارب الموجود بين أعضائه؟ أضف إلى هذا سؤالاً هاماً يدور حول مدى قدرة قادة الدول الداخلة في هذا التحالف - مصر، الأردن، والسعودية - على مواجهة الجماهير حيث تعد مسألة الرفض الجماهيري في هذه الدول لسياسات هذا التحالف من أهم العقبات التي تواجه هذا التحالف.

وبصرف النظر عن تسمية الأطفال باسم حسن نصر الله التي زادت في الفترة الأخيرة في العديد من الدول السنية ومنها مصر والسعودية، يمكن ذكر مثالا آخر يدل على مدى الشعبية التي أصبح يمتلكها نصر الله في الوقت الراهن، فخلال شهر رمضان الماضي كان أفضل أنواع التمور المجففة في مصر يطلق عليها اسم "نصر الله" يليه نوع آخر باسم "أحمدى نجاد"، مثال آخر أكثر دلالة يتمثل في استطلاع للرأي قام بإجرائه مركز بن خلدون الذي يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم في أغسطس ٢٠٠٦ وشارك فيه حوالي ٢٠٠٠ شخص حول أكثر الشخصيات جماهيرية في الوطن العربي، وكانت نتيجة التصويت أن حسن نصر الله حصل على أعلى نسبة وهي ٨٢ ٪، يليه أحمدى نجاد بنسبة ٧٢ ٪ ثم خالد مشعل بنسبة ٦٠ ٪ وبن لادن بنسبة ٥٢ ٪ ومحمد مهدي عاكف المرشد العام لجماعة الأخوان المسلمين في مصر بنسبة ٤٥ ٪، والسؤال هنا أين كل الذين ليس لديهم أجندة إسلامية؟

ورغم هذا هناك فرصة ولكنها غير واضحة لقادة الدول المعتدلة وذلك للحد من شعبية هذه الرموز وهي الفرصة التي لاحت بعد إعدام صدام حسين، والموقف الإيراني من إعدامه، حيث بد أن هناك حالة من الغضب في الشارع العربي نحو إيران وموقفها من إعدام صدام حسين في أول أيام عيد الفطر.

وأخيراً من المستحيل عدم ملاحظة الدور المركزي للولايات المتحدة في هذا تحالف الدول المعتدلة، وذلك استناداً إلى أن دور إيران لا يهدف فقط إلى تهديد الاستقرار الإقليمي لهذه الدول ولكن إلى تشويه صورة الإسلام المعتدل والتي حاولت الدول المعتدلة أن تحافظ عليها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

من الواضح أن الدول المعتدلة سوف تعمل على أن تكون ليس فقط أداة ردع في يد الولايات المتحدة تجاه إيران وحلفائها في المنطقة، ولكن أيضاً للعمل على تقديم أجندة عمل إيجابية من خلال تقديم بعض الاغراءات لبعض الأطراف لتحقيق أهداف محددة، وقد سبق لهذه الدول أن قامت بهذا الدور في الاجتماع الذي عرف باسم مجموعة ٢+٦ (أي دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر والأردن)، مع كوندوليزا رايس في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٦ والذي كان يهدف إلى تشجيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على إعادة الاتصال مرة أخرى.

وربما كانت هذه الدول تسعى إلى إثبات شيء إيجابي بالإضافة إلى توصيل رسالة لسوريا بأنها "قد لعبت اللعبة الخطأ، وأنها الآن خارج اللعبة"، الأمر الذي يعني أن سوريا إذا ما أرادت أن تدخل في عملية السلام أن تفكر أكثر من مرة في علاقتها مع إيران.

التعقيب:

كشفت الحرب الإسرائيلية - اللبنانية عن كثير من الحقائق التي لم تكن محسومة من قبل، أهمها، التأكيد على نجاح خيار المقاومة في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي كانت تروج دائماً أنها لا تقهر وذلك في مواجهة خيار التسوية، كما كشفت حرب لبنان الأخيرة أن خريطة الصراعات في المنطقة أخذت تتبدل كنتيجة حتمية لتغير خريطة المصالح وخريطة التحالفات الإقليمية والدولية، وثمة ملاحظات عدة يمكن الخروج بها من المقالين السابقين:

١- من الواضح أن هناك داخل الأوساط الإسرائيلية ما يشبه بالندم الإسرائيلي على تفويت

فرصة الحرب على لبنان لتحقيق العديد من الأهداف لعل على رأسها القضاء على قدرات حزب الله العسكرية، الذي تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل أحد أهم الأوراق الراحبة في يد إيران، وهو ما دفع عمير بيرتس وزير الدفاع الاسرائيلي إلى وصف حزب الله بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية"، وربما ظهر هذا الندم في الصدمة التي أصيبت بها كافة الأطراف الموالية للولايات المتحدة وإسرائيل بعد انتهاء الحرب، فالصحف الأمريكية الموالية لإسرائيل خرجت بعد الحرب وتحدثت عن "صدمة الهزيمة"، فقد كتبت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" وتساءلت عن كيفية تحول أفضل قوة في منطقتها وهي إسرائيل التي وصفتها بأنها "سوبر باور" المنطقة إلى أن تصبح عاجزة على يد الفدائيين بـ "حزب الله"، وأن الأمر يحدث أيضاً مع "سوبر باور" العالم أي الولايات المتحدة في العراق.

٢- أفرزت حرب لبنان الأخيرة نتائج إيجابية لإيران، حيث ازدادت قوة وثقة في خياراتها السياسية سواء بدعم حزب الله، أو في نظرتها إلى إسرائيل ككيان قابل للهزيمة، وهذا كله سيزيدها تمسكاً ببرنامجهما النووي.

٣- يبدو أن هناك إدراكاً إسرائيلياً بمدى التناقض الموجود في سياسات المحاور التي أفرزتها الحرب الأخيرة، فإسرائيل تدرك أن المحور الذي تقف ضده وتعمل على إضعافه وهو "محور الشر" كما تطلق عليه الولايات المتحدة على قدر كبير من القوة والتماسك، وفي الوقت نفسه تدرك الضعف والتفكك الموجود في محور الاعتدال (مصر - السعودية - الأردن) سواء كان هذا الضعف متمثلاً في ضعف التنسيق وربما تناقض في المصالح بين أطرافه، أو في حالة الانحياز الجماهيري الواضح داخل هذه الدول للمحور لمحور إيران وسوريا وحزب الله، وهو المحور الذي تبني خيار المقاومة الذي يلقي قبولا شعبياً واسعاً في العالم العربي، ونجح في تنفيذه سواء في حرب لبنان الأخيرة أو في العراق ضد قوات الاحتلال الأمريكية، والأهم من هذا أن انتصار المقاومة في لبنان، والانحياز الشعبي العربي والإسلامي الواسع لهذا الخيار قد أسقط خيار التسوية بعد ثبوت عجزه عن تحقيق السلام، وبعد نجاح المقاومة في تحويل إسرائيل إلى كيان طبيعي قابل للهزيمة.

التحولات النفطية في الخليج (الفارسي) وتنامي دور الولايات المتحدة في المنطقة

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

عنوان هذا الكتاب بالفارسية "تحولات نفطي خليج فارس وكسترش نقش ايالات متحد در منطقه" وهو من تأليف محمد تقى زاده الأنصاري ، وقد صدرت طبعته الأولى في طهران عام ١٣٧٤ ش = ١٩٩٥م عن دار نشر البرز . ويتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة فصول وخاتمه وملاحق ، ويقع في مائة وثلاث وستين صفحة عدا الملاحق .

وفي مقدمته على الكتاب يذكر المؤلف أن الضعف الذي أصاب مكانة إنجلترا العالمية في الحرب العالمية الثانية أدى إلى أن تحل الولايات المتحدة محل منافستها

(إنجلترا) وتنتبه إلى المناطق الاقتصادية والإستراتيجية الهامة في العالم . وقد عرف البترول على أنه مادة إستراتيجية خلال الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا كان الحصول عليه مجالا لتنافس الدول الصناعية وأيضاً مجالا للمنافسة السياسية والاقتصادية . وقد استطاعت شركات البترول الكبيرة الحصول على ثروات ضخمة عن طريق السيطرة على مصادر البترول في الدول المنتجة له والحصول عليه بأسعار زهيدة .

وموضوع هذا الكتاب هو كما يتضح من عنوانه حول التحولات النفطية في الخليج (الفارسي) وتنامي دور الولايات المتحدة في هذه المنطقة . والواقع أن أمريكا تقوم بدور مباشر أو غير مباشر في سوق النفط كأكبر قوة إقتصادية في العالم ، وذلك عن طريق التحكم في أسواق النفط أو حكومات البلدان المختلفة

تحولات نفطي خليج فارس
و
كسترش نقش ايالات متحد
در منطقه

تأليف محمد تقى زاده أنصاري

حتى تصل إلى أهدافها الإقتصادية والسياسية . وعلى هذا فإن أمريكا جعلت واردات البترول مقابل صادراتها منذ عام ١٩٤٨ وما تلاه . وفي عام ١٩٧٠ طرحت واشنطنون نظرية "العلاقة المتبادلة" التي إهتمت بمصادر الدول المنتجة للبترول والمستهلكة له ، وعلى أساس هذه النظرية تضمن دول الشرق الأدنى تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والأسواق الغربية طبقاً لإتفاقيات طويلة المدى .

وفي هذا الصدد يقول وليام روجرز وزير خارجية أمريكا الأسبق في تقرير له في ٢٦ مارس ١٩٧١ عن سياسة أمريكا الخارجية وأهمية منطقة الخليج (الفارسي) : "إن شبه الجزيرة العربية

والعراق وإيران تمتلك ما يقرب من ثلث إحتياطي البترول في العالم . والإستفادة من هذا النفط في ظروف سياسية وإقتصادية مناسبة للدول الحليفة لنا في الإتحاد الأطلنطي وسائر دول أوروبا الغربية واليابان تلقى كل العناية" .

ومن ثم فإننا نجد أن أمريكا رغم إنتاجها من ثمانية إلى تسعة ملايين برميل بترول يومياً وإستهلاكها لما يقرب من ستة عشر مليون برميل تعد أكبر مستورد ومستهلك للبترول في العالم ، وهي تولى منطقة الخليج (الفارسي) إهتماماً خاصاً نظراً لأنها تحتوى على حوالي ٦٠ ٪ من الإحتياطي العالمي المسجل .

وتعد أمريكا أعظم قوة لها دور رئيسي ويمكنها التأثير على السوق العالمي بسياساتها ، ليس فقط في مجال النفط ولكن في معظم المصادر الطبيعية

والمعدنية. وسوف يكون سوق النفط في المستقبل تابعاً لإستهلاك الدول الصناعية إلى حد ما وفي مقدمتها أمريكا.

وإذا حدث في يوم من الأيام واستبدلت الطاقة بشئ آخر غير البترول فإن أمريكا ستكون هي اللاعب الأساسي في هذا المضمار أيضاً.

وتجربى الدراسة في هذا الكتاب كما يقول المؤلف في مقدمته على محور سؤالين أساسيين، أولهما: إلى أى حد تشكل حقول نفط الخليج (الفارسي) أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التي اتخذتها أمريكا لاستمرار سيطرتها على هذه المصادر؟. ثانياً: ما هو دور منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وخاصة الدول المنتجة في الخليج (الفارسي) في اتخاذ القرار بالنسبة لأسعار النفط؟ ومن هنا تضمن الفصل الأول من هذا الكتاب تتبعاً لمعظم تطورات السوق النفطية العالمية مع الأخذ في الاعتبار دور الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد بعد الحرب العالمية الثانية. أما الفصل الثاني فهو يتتبع السياسة الإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها في الخليج (الفارسي). والفصل الثالث عبارة عن مرور على السياسات الإقتصادية والسياسية التي تتحكم في سوق النفط في السنوات الأخيرة من الثمانينيات.

يبدأ المؤلف في الفصل الأول من كتابه بالحديث عن مجالات التفاهم حول مصادر النفط في العالم والإستهلاك الكثيف له، ويقول إنه لم يكن للشرق الأوسط دور في الإنتاج العالمي للبترول في بداية إستخراجه بحيث أنه في عام ١٨٦٠ وعندما كان الإنتاج العالمي من النفط لا يتجاوز ٦٩ ألف طن، كان إنتاج أمريكا بمفردها ٦٧ ألف طن والألفان طن هما بقية إنتاج الدول الأوروبية، وكان إنتاج النفط العالمي منحصراً في أمريكا. وبعد عشرين سنة نعود فنرى أنه من بين ٤٠٦٢ ألف طن إستخرجت في العالم أنتجت أمريكا منها ٢٥٩٨ ألف طن وكان نصيب الدول الأوروبية هو ٤٦٠ ألف طن من تلك الكمية وإستخرجت كمية تعادل أربعة آلاف طن في الشرق الأقصى. وبمضي الوقت زاد إستخراج النفط الروماني والروسي وإرتفع معدل إستخراج النفط في الشرق الأقصى أيضاً، وفقدت أمريكا بالتدريج مكانها في هذا المجال بعد الحرب العالمية الأولى؛ ذلك أن كثيراً من مصادر النفط المعروفة آنذاك كانت تحت سيطرة الإنجليز، ولم تكن أمريكا راضية عن هذا الوضع.

ونتيجة للتفاهم الذي عرف بإسم "الخط الأحمر" وعقد بين شركات الولايات المتحدة وإنجلترا وهولندا وفرنسا والشركات الدولية لعراق بترول يوم، قبلت الأخيرة السعي من أجل الحصول على إمتيازات جديدة

، وبعد هذا التفاهم مظهراً من مظاهر التساوي بين إنجلترا وأمريكا في المنطقة منذ بداية عام ١٩٣٠ .

وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين، منحت الحكومة الإيرانية إمتياز البحث عن النفط وإستخراجه من المناطق الشرقية والشمالية الشرقية في إيران إلى شركة أمريكية هي شركة "أميرانيان"، وهو إسم مركب من إيران وأمريكا.

كما سجلت شركة "بحرين بترول يوم" في كندا على أنها شركة إنجليزية وبدأت نشاطها الكشفي في البحرين وبدأت أول عمليات التنقيب لها في عام ١٩٣٢ . وكذلك الحال بالنسبة لشركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا "سكال" التي نجحت في الحصول على إمتياز إستخراج بترول المملكة العربية السعودية وعقدت إتفاقية في عام ١٩٣٢ .

وعلى أعتاب الحرب العالمية الثانية ، كان الإنجليز يستخرجون ما يقرب من ٨٠٪ والأمريكيون يستخرجون ١٨٪ من النفط في منطقة الخليج (الفارسي). وبطبيعة الحال لم تكن أمريكا حتى الآن قد أصبحت مستوردة وكانت تصدر معظم الوقود السائل.

وفي فبراير ١٩٤٣ نشرت لجنة خاصة بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً عن تناقص إحتياطي النفط في أمريكا بعد الحرب وأنه يجب عليها السيطرة على منابع النفط في الدول الأخرى وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يجب على الحكومة الأمريكية مساندة المستثمرين الأمريكيين في هذا الشأن بأقصى ما تستطيع.

وعقب تشكيل شركة إحتياطي النفط من قبل الحكومة الأمريكية أعلن مدير هذه الشركة في عام ١٩٤٣ أن هذه المؤسسة قد إتفقت مع شركات النفط على أن تمد أمريكا خط أنابيب كبير من منابع البترول في الدول المجاورة للخليج (الفارسي) إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وأن ذلك سوف يؤدي إلى تسهيل وسرعة إستخراج النفط في الكويت والمملكة العربية السعودية وسوف يكون لأمريكا الرقابة الكاملة على إستخراج نفط هذه المناطق، وأنها ستتولى تحقيق السلام وتأمين الأمن في الشرق الأوسط. وقد عقد هذا الإتفاق مع الشركات النفطية الأخرى، إلا أن هدف أمريكا من هذه الرقابة التامة على نقل بترول الشرق الأوسط لم يتحقق نظراً لمعارضة هذه الشركات.

وفي إبريل عام ١٩٤٤ بدأت المباحثات بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية وإنتهت بإتفاقيتين هما: إتفاقية أغسطس عام ١٩٤٤ والتي تنص على أن تكون الكميات الكافية من النفط في متناول كافة الدول المحبة للسلام بأسعار عادلة ومناسبة، وألا تكون هناك تفرقة بين المستهلكين، وأن تشكل لجنة دولية للنفط من

ممثلى أمريكا وإنجلترا تكون مهمتها إقتراح السبل الضرورية لتوفير النفط اللازم ووضع نظام وقواعد خاصة لشئون النفط الدولية. وكان الهدف من هذه الإتفاقية هو وضع مستقبل صناعة النفط فى العالم فى يد أمريكا وإنجلترا اللتين تسيطران على ٨٠ ٪ من مصادر البترول فى العالم آنذاك، وقد إعتضت على هذه الإتفاقية الصحف الروسية والمحافل السياسية هناك، بإعتبار أن عقدها يخالف مبادئ التعاون والصداقة. ثم عقدت أمريكا وإنجلترا إتفاقية أخرى فى سبتمبر ١٩٤٥، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى لم يوافق عليها. ويرى الكثيرون أن أمريكا وإنجلترا أرادت من عقد هذه الإتفاقيات المذكورة غلق الباب فى وجه الإتحاد السوفييتى ومنعه من التدخل فى شئون الشرق الأوسط إلى الأبد. وكانت الضغوط الأمريكية من أجل إجلاء الجيش الأحمر من إيران محل تقدير وإستحسان من الإيرانيين، ورأت أمريكا أن تقديم العون لإيران فى خططها العمرانية المعروفة بالخطة السبعية سيكون له تأثير كبير حتى تقاوم إيران الضغوط الروسية ولا ترتدى فى أحضانها، كما أنها تبعدها عن السيطرة الشيوعية. وأكد رؤساء القيادة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية فى يوم ١١ أكتوبر ١٩٤٦ على أهمية إيران الإستراتيجية وأعلنوا أن تأييدهم وحمايتهم لإيران من أجل المحافظة على المصالح القومية الأمريكية أمر ضرورى، وأن إيران هى الفاصل والحاجز الطبيعى فى مواجهة النفوذ السوفييتى والسيطرة على مصادر البترول فى الشرق الأوسط.

وفى بادئ الأمر كانت أمريكا مستعدة للتفاهم مع الإتحاد السوفييتى وقبول حقه وأولويته فى إكتشاف البترول وإستخراجه فى شمال إيران، إلا أن خبراء النفط الأمريكين أعلنوا بعد ذلك أنه لا أهمية لمصادر النفط فى شمال إيران، وأن الإتحاد السوفييتى عندما رأى أن مصادره البترولية الداخلية لا تقى بحاجته فى حرب كبيرة أخذ يتجه إلى مصادر النفط فى جنوب إيران وجاراتها الغربية العراق ومناطق أطراف الخليج الفارسى، وأن سعى السوفييت للتدخل فى إيران وفصل القسم الشمالى من هذه البلاد هو الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق هذا الهدف النهائى. وكان من الطبيعى أن يؤكد المسئولون الأمريكيون فى عهد "ترومان" على ضرورة إجراء إصلاحات إجتماعية وإقتصادية فى إيران.

وفى أول زيارة لشاه إيران لأمريكا عقدت مباحثات لإعادة النظر فى إتفاقية النفط بين حكومة إيران وشركة النفط الإنجليزية الإيرانية لزيادة الدخل من النفط، وقد تضاعفت أسعار النفط فيما بين عامى ٤٥ و ١٩٤٨ إلى الضعف، وكانت المنفعة الناتجة من زيادة

أسعار النفط السريعة من نصيب الشركات. وقد طالبت السعودية أيضاً بإعادة النظر فى إتفاقيتها مع شركة "أرامكو" واتفقت معها على أن يدفع ٥٠ ٪ من مكاسب الشركات النفطية كضرائب للحكومة السعودية. وقد فتحت هذه الإتفاقية فصلاً جديداً فى العلاقات بين حكومات الشرق الأوسط وشركات البترول حتى إعتبرت الحكومات نفسها شريكاً فى دخل النفط منذ ذلك الحين. وقد إتضح لأمريكا منذ ذلك الوقت أنه ينبغى عليها عقد إتفاقيات من أجل الحصول على طاقة رخيصة، وأخذت أمريكا تتقدم حتى تثبت أقدامها فى سوق إنتاج الطاقة.

إتفاقية الكنسرسيوم (اتحاد الشركات) ودخول شركات مستقلة :

إستلزمت السياسة الإقتصادية للولايات المتحدة التقليل من تأثير السياسة الأوروبية فى الشرق الأوسط وبالتالي تأييد دخول شركات كبيرة ومستقلة. ومن النماذج البارزة على هذه السياسة دور هذه الدولة فى تهيئة الجو السياسى لعقد إتفاقية كنسرسيوم ودخول شركات مستقلة. فبعد عدة سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية تم تأميم النفط الإيرانى فى شهر مايو ١٩٥١، وهنا زادت إنجلترا وأمريكا إنتاج نفط الكويت، وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج نفط العراق والسعودية. ومنع الإنجليز بيع البترول الإيرانى فى الأسواق الخارجية وإعتبروه نفطاً مسروقاً. وكانت السفن الحربية البريطانية تعترض ناقلات البترول الإيرانية فى البحار وتصادر ما تحمله.

وقد إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا والمشاكل التى تعرضت لها إنجلترا مع تأميم النفط فى الفترة من عام ١٩٥١ وحتى ١٩٥٣ وحاولت إبعاد إيران عن مشروع التأميم، وبدأت تقدم نفسها لإيران على أنها توافقها فيما إتخذته من إجراءات لتأميم النفط وتعارض موقف الإنجليز من عملية التأميم، وكانت ترى أن مشروع الكنسرسيوم يمكن أن ينظم عمليات الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأدنى والأوسط، وفى أغسطس عام ١٩٥٣ أطيح بحكومة الدكتور مصدق الشرعية فى إيران التى وقعت بعد ذلك بعام إتفاقية نصت على أن يكون نفط إيران فى يد كنسرسيوم لمدة خمسة وعشرين عاماً، وكانت نصيب خمس شركات أمريكية عبارة عن ٤٠ ٪ من أسهم الكنسرسيوم. ومع تشكيل هذا الكنسرسيوم وضعت أمريكا وشركاتها النفطية أقدامها فى سوق النفط الإيرانية. وأصبح هذا الكنسرسيوم عملياً يملئ قراراته فى المسائل الأساسية للسياسة النفطية على إيران، وأبعدت شركة النفط الوطنية الإيرانية عن ساحة إتخاذ القرار.

وهكذا نرى أن سياسة أمريكا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت إستمراراً لسياساتها التي كانت تتبعها في فترة ما بين الحربين. ففي هذه الأثناء سعت أمريكا إلى الوصول إلى الأنشطة النفطية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في الخليج الفارسي التي كانت تحت سيطرة إنجلترا وفرنسا، ولتحقيق هدفها أخذت تضغط بشدة عليهما. وتبلور سعى أمريكا بعد الحرب على شكل الكنسرسيوم الذي يمكن إعتباره نموذجاً واضحاً للسياسة الإستعمارية الأمريكية الجديدة. على أية حال فإن تشكيل الكنسرسيوم وجذب الشركات النفطية إلى منابع النفط في الشرق الأوسط يمكن أن يكون تمهيداً لظهور منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك".

رد فعل الدول المصدرة للبترول في مواجهة خفض أسعار النفط وتحولاتها بشكل عام :

منذ عام ١٩٤٨ تحولت أمريكا من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد له، ومن ثم طلب ايزنهاور ولأول مرة من شركات النفط الأمريكية تخفيض واردات النفط إلى أمريكا تطوعياً، ولما لم يصل إلى نتيجة فرض قوانين بخصوص واردات النفط ومنتجاته منذ عام ١٩٥٩. وأدت هذه الخطوة إلى زيادة الإنتاج الأمريكي وإنخفاض الطلب من سائر الدول المنتجة للنفط. وقد أثر هذا على أسعار النفط والعائد منه لدى الدول المنتجة للبترول، وفي البداية عقد مندوبو خمس دول هي فنزويلا والسعودية وإيران والعراق والكويت اجتماعاً في بغداد في سبتمبر ١٩٦٠ وأعلنوا تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وذلك للحفاظ على مصالحهم وتقوية السياسة النفطية لهذه البلاد. وهذه المنظمة تتكون الآن من السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وقطر ودولة الإمارات المتحدة وليبيا والجزائر واندونيسيا ونيجيريا واليابان. وقد أدت القرارات التي أصدرتها أوبك إلى الحد من مصالح الشركات البترولية بشكل ملحوظ، وطبق مبدأ المناصفة بين الشركات والدول المنتجة للبترول بدقة عن السابق.

وفي عام ١٩٦٨ ظهرت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوبك" وتضم عشر دول منتجة للبترول وهي السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين ومصر وسوريا ولبنان والجزائر والإمارات المتحدة وقد اتخذت هذه المنظمة إجراءات هامة بخصوص التوفيق والتنسيق بين السياسات البترولية للدول العربية، والحد من الأنشطة الإحتكارية، والإستفادة من سلاح النفط في الضغوط السياسية على أمريكا. وكان من نتيجة هذه الضغوط زيادة أسعار البترول عام ١٩٧٣ إلى ثلاثة أضعافها. وفي ذلك الوقت أدى منع تصدير البترول إلى أمريكا وتقليل إنتاج الدول

العربية إلى توجيه ضربة شديدة لوضع أمريكا التي ساندت إسرائيل في حربها الرابعة على العرب.

أزمة الطاقة تتزامن مع ربيع الأوبك :

إن حظر البترول العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعدها بخمسة شهور هو نموذج عملي لتقييم الإستفادة من البترول كسلاح سياسي. وقد إتخذ هذا الحظر شكلين أحدهما الحظر الرسمي على أمريكا والبرتغال وهولندا وجنوب أفريقيا والثاني تخفيض الإنتاج. وقد أثر النقص في المعروض من الطاقة، وسيطرة الأوبك على أسعار النفط الخام وعامل المفاجأة في الحرب والحظر على أمريكا تأثيراً مباشراً. والمعروف أن معظم الدول الصناعية في العالم كانت تعتمد اعتماداً تاماً على نفط دول الشرق الأوسط على وجه الخصوص نظراً لرخصه. وأعلن ويليام روجرز وزير خارجية أمريكا في ذلك الوقت أن حل مشكلة الطاقة لن يتيسر بدون وجود حل المشاكل السياسية في هذه المنطقة وذكر أن هناك أربعة مسائل رئيسية تؤثر على علاقات بلاده الخارجية تأثيراً كبيراً وهي :

- ١- الزيادة في إستهلاك النفط العالمي ٢- التركيز المتزايد لإحتياطي النفط الهام في عدد قليل من الدول
- ٣- تغير العلاقات بين المنتجين والمستهلكين والشركات
- ٤- ظهور أمريكا كمستورد يتزايد طلبه على النفط. وأن إستهلاك النفط في العالم خلال السنوات العشر التالية سيكون بمعدل إستهلاك النفط الذي تم خلال المائة عام السابقة.

وقد عانت معظم الدول الصناعية الغربية من منع النفط عنها، كما أن الدول العربية المصدرة للنفط كانت أيضاً في حاجة إلى دخل النفط ولم تكن قادرة على الإستمرار في الحظر لمدة طويلة، ومن هنا عادت هذه الدول إلى تصدير بترولها وزادت أسعار النفط حيث تضاعفت إلى أربعة أمثالها. وقد عمدت أمريكا وحلفاؤها الغربيون إلى جذب رؤوس الأموال من عائد بترول دول الأوبك إليهم، فذهب الكثير من مدخرات هذه الدول إلى البنوك الغربية والمؤسسات المالية الدولية.

وعلى أثر إرتفاع أسعار البترول المفاجئ سعى الأمريكيون إلى توجيه سياساتهم بخصوص الطاقة إلى طريق الوصول إلى الإكتفاء الذاتي، بحيث تصل إلى هذا الهدف في عام ١٩٨٠، كما طالبت الحكومة الأمريكية المنتجين المحليين ببيع بترولهم بأسعار أقل من الأسعار الدولية حتى لا يحدث ركود في الصناعات الداخلية الأمريكية. وفي هذه الأثناء تأسست الوكالة الدولية للطاقة وإنضم إليها كل أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بإستثناء فنلندا وفرنسا وأيسلندا، ووضعوا الخطط من أجل توفير النفط في

حالة تعرضهم لخطر جديد، وقد تزعمت أمريكا هذه الحركة واعتبرت أوبك هذه المنظمة خطراً على وجودها.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٧٥ أعلنت الأوبك في مؤتمرها الخامس والأربعين في فيينا زيادة الأسعار إلى عشرة في المائة مما دعا الرئيس فورد إلى إعلان إنزعاجه وقلقه من هذا الاتفاق. وبعد وفاة الملك فيصل الذي كانت علاقته مع أمريكا مميزة، أصبح من الممكن تلخيص العلاقة بين السعودية وأمريكا بأن الرياض قد طمأنت الغرب بأنه لا عودة مطلقاً إلى منع البترول، كما أن الرياض قد وضعت كل ثروتها البترولية تحت تصرف الغرب، وكانت تأمل في أن تكون سياسة الأوبك هي المحافظة على أسعار البترول دائماً في مستوى منطقي ومعقول. وفي المقابل تضمن أمريكا أمن حلفائها وتساعد السعودية في التنمية الصناعية والمساعدات العسكرية. وقد سيطر الملك فهد سيطرة كاملة على سياسة النفط السعودية، وبإختصار فقد كان له أثر فعال على سياسات الأوبك.

وكانت العراق هي الدولة الوحيدة التي زادت إنتاجها من البترول خلال فترة حظر البترول أثناء حرب أكتوبر، وكانت ترغب دائماً في زيادة أسعاره؛ إلا أنها غيرت سياستها بعد ذلك واتبعت نهج السعودية، وكانت تحصل على معونات مالية كبيرة منها.

وقد حاول الرئيس جيمي كارتر الذي إنتخب لرئاسة أمريكا عام ١٩٧٦ إيجاد حل لجعل أمريكا في غنى عن واردات النفط، وأعلن عن هذه السياسة في عام ١٩٧٧ والتي كانت تقوم على أساس الإستفادة من أنواع أخرى من الطاقة ومنها الطاقة الذرية. ومع ذلك فلم تستطع هذه السياسة الوصول بأمريكا إلى الإكتفاء الذاتي في الطاقة، وتأتى بعد ذلك الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فتقلب موازين الطاقة في العالم إلى حد ما، ويواجه العالم نقصاً يومياً في البترول يعادل ستة ملايين برميل، وتواجه أمريكا لوحدها نقصاً يعادل ثمانمائة ألف برميل يومياً، وهي نسبة تصل إلى حوالي خمسة في المائة من الإستهلاك اليومي للبترول هناك.

وفي الفصل الثاني يتحدث المؤلف عن تداعيات السياسة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج الفارسي بعد الثورة الإسلامية في إيران ويرى أنه :

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران حاولت أمريكا إضعاف هذه الثورة ولكي تطمئن على خروج النفط ودخول البضائع عن طريق مضيق هرمز حولت دور الشاه السابق كشرطي في هذه المنطقة إلى ملك السعودية إلا أن الحركات التي حدثت في السعودية وعدم قدرة النظام السعودي على القيام بهذا الدور أدى في النهاية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي في ٢٤

يناير ١٩٨١ بعضوية الكويت والبحرين والسعودية والإمارات وقطر وعمان بزعامة ملك السعودية حتى يحافظ الغرب على مصالحه في المنطقة بقدر المستطاع.

لقد ظلت أوبك تسيطر دائماً على أكثر من نصف منتجات النفط في العالم منذ عام ١٩٦٨ وحتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، وأخذ إنتاجها يتزايد بشكل مستمر، وقد أدى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ إلى تحطيم توازن القوى في منطقة الخليج الذي كان موجوداً لصالح الولايات المتحدة، ولم تعد السعودية وحدها قادرة على الحفاظ على الأمن وحماية منابع البترول ومصالح الغرب بشكل عام في المنطقة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معادلة جديدة تتناسب والأوضاع المستحدثة، وفكر السياسيون والجنرالات الأمريكيون في ضرورة أن تلجأ أمريكا في حل عسكري لقضية النفط، وأعلن رئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية أن البناتجون يعني بتشكيل قوة خاصة تتكون من مائة ألف جندي يطلق عليها إسم قوة التدخل السريع، بحيث تكون قادرة عند الضرورة على الحفاظ على طرق مرور النفط عبر الخليج. وكانت القوات الفرنسية والأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي قادرة على الوصول إلى مناطق البترول في الخليج في خلال عدة ساعات، كما أعلنت فرنسا نفس الشئ من أن قوات التدخل مستعدة لمواجهة أي أزمة كتهديد الخطوط أو الطرق التي ينقل عبرها البترول إلى فرنسا. وأعلنت السعودية أن من يفكرون في إمتلاك آبار البترول يجب عليهم أن ينسوا ذلك دائماً، كما أعلنت روسيا التي كانت تعتبر نفسها حامية لدول الخليج (الفارسي) بأن من يفكر في الإستفادة من قوة التدخل السريع مخطئ دائماً، وبعد ذلك بشهرين وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ دخلت القوات الروسية أفغانستان وتمركزت في الجنوب على مسافة خمسمائة كيلو متر من مضيق هرمز. ويمكن إعتبار إحتلال أفغانستان أحد العوامل التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي. وقد حاولت أمريكا طمأنة زعماء دول المنطقة من المشاكل التي يمكن أن تنشأ نتيجة إحتلال أفغانستان والتعاون معهم من أجل نشر الأمن في بلادهم. وفي خطاب للرئيس الأمريكي جيمي كارتر قال: إن أهم مشكلة حدثت بعد الحرب العالمية الثانية هي إحتلال القوات العسكرية الروسية لأفغانستان، وإعتبر التهديد الروسي بمنزلة تسلل إلى خطوط الإتصال الخاصة بنفط الخليج.

وفي أبريل عام ١٩٧٧ وبعد تولي جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بقليل، إقترح تشكيل منظمة "سيا"، وكان إنتاج النفط قد بلغ ذروته حتى سنة

١٩٧٨ ثم إنخفض إنخفاضاً شديداً بحيث إنضم الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية سنة ١٩٨٥ إلى الدول المستوردة للبترول، حتى أن البعض فكر فى أن الاتحاد السوفييتى سيقوم بخطوة عسكرية من أجل الوصول إلى منابع البترول فى الخليج الفارسى. وفى ذلك الوقت كانت دول الخليج تؤمن ما يقرب من ٦٠٪ من نفط العالم، وكان معظمه يمر عبر مضيق هرمز. وظلت فكرة تشكيل قوة التدخل السريع فكرة على الورق حتى أغسطس ١٩٨٠، ومن هنا كانت الاقتراحات التى قدمت من قبل العسكريين الأمريكين تقوم على استخدام الأسلحة الذرية فى حالة قيام الروس بمنع تدفق نفط الخليج إلى الدول الغربية وفى حالة تحرك الروس إلى جنوب إيران. وفى هذه الأثناء وخلال عام ١٩٨٠ بدأت الإجراءات من أجل تشكيل قوة التدخل السريع. وقد قامت هذه القوات بعمل مناورات عسكرية بالقرب من سواحل عمان عام ١٩٨١ وشاركت فيها القوات العمانية والإنجليزية. وكان من ضمن الإجراءات التى قامت بها أمريكا أيضاً لمنع الروس من الوصول إلى مناطق البترول بالخليج الفارسى إنشاء قيادة مركزية للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ومنح مساعدات إقتصادية تصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار لباكستان على أمل عمل توازن فى مواجهة التهديد السوفييتى.

وبمجرد تولى الرئيس ريجان حكومة الولايات المتحدة أشار إلى إرتفاع أسعار النفط وأنه يرغب فى تخفيض الأسعار، وأبدى السعوديون أيضاً رغبتهم فى خفض الأسعار مع زيادة الإنتاج. وكان من سياسة الطاقة فى أمريكا عدم التدخل فى سوق النفط ومنتجاته، ولكنها تتخذ السياسات اللازمة عند الضرورة فى حالة قيام أى دولة أو دول بعمل خلل فى السوق الدولية للنفط، كما أنها تجنبت الإعتماد أكثر من اللازم على أحد مصادر الطاقة، وحاولت عمل التطوير اللازم فى النواحي التكنولوجية. على أية حال تم تشكيل قوة التدخل السريع لمواجهة أية احتمالات فى الخليج الفارسى، وهى القوة التى كان الهدف منها حفظ الأمن والإستقرار فى الدول الصديقة والحليفة لأمريكا فى منطقة الخليج.

وفى الفصل الثالث يتحدث المؤلف عن الدخول النشط والفعال لأمريكا فى منطقة الخليج والوضع العام لسوق النفط فى الثمانينيات، فبعد بدء الحرب الإيرانية - العراقية فى عام ١٩٨٠، وسعت العراق الحرب فى منطقة الخليج (الفارسى) فى عام ١٩٨٢ حتى تصيب بالشلل صادرات إيران النفطية، وبالتالي مصادر النفط الإيرانية التى تعتمد عليها إيران إعتقاداً

أساسياً فى حربها. وبدأت الهجمات على ناقلات البترول خارج المناطق الحربية وعلى موانئ الخليج منذ عام ١٩٨٤. ولم يقتصر الأمر على ناقلات البترول العراقية أو الإيرانية بل إمتدت الهجمات إلى سفن الدول المختلفة مثل دول مجلس التعاون الخليجى، وهنا برز من جديد خطر تدخل القوى الكبرى من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى الخليج. ولهذا السبب إجتمع مندوبو دول أعضاء مجلس التعاون بناء على طلب الكويت فى شهر مايو ١٩٨٤ فى الرياض وطلبوا من مجلس الأمن منع الهجمات على ناقلات البترول، وصدر القرار رقم ٥٥٢ من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية فى المجلس، وتم إمداد دول الخليج بالعديد من الأسلحة وطائرات الإنذار المبكر. وأدى إحتمال إغلاق مضيق هرمز إلى قيام بعض دول الخليج بمد خطوط أنابيب لنقل البترول، ومع ذلك فإن هذه الخطوط لم تلغ تماماً أهمية مضيق هرمز فى نقل البترول، حيث نقل عن طريقه فى عام ١٩٨٦ ما يقرب من ٢٥٪ من البترول الخام.

إشتدت بعد ذلك الهجمات على ناقلات البترول فى الخليج، وتعرضت سفن الكويت لهجمات إنتقامية مما دعاها إلى طلب الحماية من أمريكا من هذه الهجمات وروسيا عام ١٩٨٦، وكان من نتيجة ذلك موافقة الاتحاد السوفييتى على رفع أعلامه على السفن والناقلات الكويتية. وعندما علمت أمريكا بذلك أبدت إستعدادها للموافقة على رفع أعلامها على السفن الكويتية وقبلت الكويت ذلك فوراً ورفضت العرض الروسى، ولكنها إستأجرت من الروس ثلاثة سفن صغيرة فى مقابل ذلك.

ونتيجة لضرب العراق للبارجة الأمريكية "استارك" بصواريخ "اجزوسه" الفرنسية قررت أمريكا تقوية وجودها العسكرى فى الخليج، وأعطت الأوامر بإطلاق النار على أية طائرة تقترب من سفنها الحربية هناك مما أدى إلى توتر الأوضاع العسكرية فى المنطقة. كما أعلنت أنها مضطرة إلى ملئ الفراغ الموجود هناك، ودعت حلفاءها الغربيين لمساعدتها فى الدفاع عن الخليج. وكما كان تدفق البترول إلى أمريكا يشكل منفعة لها، فإنه كان يشكل منفعة كبيرة لحلفائها أيضاً ذلك لأن ٦٪ من النفط الذى تستهلكه أمريكا توفره منطقة الخليج بينما كان ٦٠٪ من نفط اليابان و ٥٠٪ من نفط أوروبا الغربية يأتى من هذه المنطقة. ومن هنا أرسلت أمريكا ما يقرب من ٤١ سفينة حربية و ٢٤٠٠ جندي إلى الخليج بالإضافة إلى بعض السفن الحربية وكاسحات الألغام التى أرسلت من قبل بعض دول حلف الناتو، وكذلك عدة سفن حربية روسية. وأدى التواجد

الأمريكي في الخليج إلى ضغوط مالية على ميزانية هذه الدولة، كما أثرت هذه الأزمة على وضع منظمة الأوبك من ناحية خفض الإنتاج والصادرات النفطية وبالتالي إنخفاض دخل البترول للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

وقد عمدت الوكالة الدولية للطاقة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران إلى إتخاذ سياسة جديدة لضمان تدفق البترول إلى دول العالم ومن ذلك تقليل إستهلاك النفط والإستفادة من المصادر البترولية للدول الأعضاء، وكذلك الإستفادة من سائر المواد المولدة للطاقة، وعدم الإعتماد على الطاقة التي تأتي من الخليج فقط، وزيادة المدخرات البترولية، ولتحقيق هذه الأهداف حاولت : ١- زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك، وتقليل الواردات من دول الخليج، والحد من إستهلاك النفط والإستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، وزيادة الإحتياطي البترولي، ونقل المحطات البترولية الرئيسية من الخليج إلى موانئ أخرى.

وإذا نظرنا نظرة إجمالية إلى تاريخ السياسة النفطية الغربية، وخاصة أمريكا في العقود الأخيرة وكذلك تصرفات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في الخمس والعشرين سنة الماضية، فإن ذلك سيقودنا إلى حقائق سياسية وإقتصادية تتعلق بالدول المستوردة للبترول والمصدرة له، وهي :

الأبعاد السياسية لمسلك الدول المستوردة هي :

أ - الحفاظ على المصالح الحيوية في المنطقة والسيطرة عليها كأهم قضية، والإستعداد للتدخل المباشر في المنطقة للمحافظة على شريانها الحيوي.

ب - المواجهة السياسية الأمريكية مع الدول المصدرة عن طريق إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، وتفعيل نظرياتها عن طريق الحلفاء في المنطقة.

أما الأبعاد الإقتصادية لمسلكهم فهي :

أ - التقليل من أهمية القدرة الإقتصادية للدول المنتجة للنفط أوبك وخاصة دول منطقة الخليج الأعضاء في الأوبك عن طريق الزيادة اليومية للصادرات من البضائع والأسلحة.

ب - السعى من أجل إخراج المنطقة من دائرة مركز

الثقل لصادرات النفط للعالم بإستثمار رؤوس الأموال عن طريق الدول غير الأعضاء في أوبك بالإستعانة بالبنك الدولي.

ج - السعى من أجل توجيه مدخرات ورؤوس أموال الدول الأعضاء في الأوبك إلى الإستثمار في مؤسسات مالية غربية وخاصة في أمريكا.

د - إنشاء مؤسسات تجارية للتحكم في سوق النفط، مثل إنشاء بورصة النفط وغير ذلك.

هـ - فرض ضرائب ضخمة على النفط أو إعطاء إعفاءات على الفحم الحجري.

أما الأبعاد السياسية لمسلك الدول المصدرة فتتلخص في :

أ - إدراك الحاجة إلى التوافق والتفاهم السياسي الذي هو ضروري للتفاهم الإقتصادي، والذي زاد منذ الثمانينيات.

ب - إدراك أنه مع تقارب مصالح المصدر والمستورد، فإن سياسة التوتر في الشؤون النفطية لا يمكن أن تكون ذات تأثير كبير من الناحية العملية.

وبخصوص الأبعاد الإقتصادية لمسلكهم نذكر :

أ - السعى من أجل تثبيت أسعار النفط إلى الحد المعقول.

ب - السعى من أجل تبديل مصالحهم النفطية إلى صناعات مرتبطة بهذا الشأن مثل البتروكيماويات والغاز التي كانت ناجحة إلى حد ما.

ج - السعى من أجل إدارة العرض وثبات الأسعار بدلاً من إدارة الأزمة.

د - بشكل عام، فقد أصبح إقتصاد الدول المصدرة منذ عام ١٩٧٣ مرتبطاً أكثر بالإقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى ما سبق، فإنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة وهي أن السياسة النفطية لأمريكا في المستقبل سيقوم على الحفاظ على أسعار النفط في مستوى معين، أي أنها لن تجعل نفسها تابعة مائة بالمائة، وحتى إذا حدث هذا فإنها ستقوم بالإستفادة من دول ثالثة لديها الإستعداد لتنفيذ سياساتها. والخلاصة أنها لن تترك أسهم الأوبك تتجاوز حداً معيناً في السوق العالمية.

١- التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٩/٢/٢٠٠٧

- ٢- الوزير أو رئيس الجهاز المرتبط بالموضوع موضع البحث والدراسة داخل المجتمع.
- ٤- رئيس اللجنة المناسبة لموضوع البحث من مجلس الشورى الإسلامي.
- ٥- حجج الإسلام والآيات والحضرات الآتية أسماءهم.

السيد هاشمي رفسنجاني، السيد جنتي، السيد واعظ طبس، السيد أمين نجف آبادي، السيد حداد عادل، السيد أمامي كاشاني، السيد موصدي كرمان، السيد حسن حبيبي، السيد مير حسن موسوي، السيد علي أكبر ولاياتي، السيد دري نجف آبادي، السيد محمود ري شهري، السيد حاج شيخ حسن صانعي، السيد حسن روحاني، السيد حبيب الله عسكر اولادي، السيد علي لاريجاني، السيد محمد رضا باهنر، السيد مجيد أنصاري، السيد مصطفى مير سليم، السيد توسلي محلاتي، السيد سيد مرتضى بنوي، السيد علي أكبر ناطق نوري، السيد سيد حسن فيروز آبادي. السيد غلا مرزا آفازات، السيد بيترن نامدار زنجنه، السيد محسن رضاي، السيد حسين مظفر، السيد محمد هاشمي، السيد محمد رضا عارف، السيد محمد جواد إيرواني، السيد برويز داودي، السيد نلا محسين محسن، السيد علي آقا محمدي، السيد محمد فروزنده، السيد داود دانش جعفري.

ونسأل الله عز وجل أن يوفق السادة المحترمون في أداء هذه المسؤولية التي حملوها على أكتافهم، ومع الاهتمام بالتوصيات المذكورة.

سيد علي خامنئي.

أصدر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله على خامنئي قراراً بشأن التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام في دورته الجديدة لمدة خمس سنوات، وفيما يلي نص القرار:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله عز وجل أن وفق مجمع تشخيص مصلحة النظام وأيده خلال دورته الخمسية المنقضية، واستطاع خلالها أن يقدم خدماته في إطار مسؤولياته القانونية، وقدم رؤيته للنظام خلال العشريون عاماً الماضية، ووضع السياسات الكلية للدولة في صدر أولوياته، وكانت المسؤولية في هذا الجانب على عاتق فرد فرد من أعضائه المحترمين والأمانة العامة. وخاصة الرئاسة المحترمة، ونشكرهم جميعاً على حسن الإدارة والتركيب المناسبة والمتناسقة والمتكاملة لأعضاء ذلك المجمع المحترم بمنح الفرصة والإمكانية لدراسة الموضوعات المطروحة من جوانب مختلفة، وأن يكون الاعتماد على رؤية الخبراء وأصحاب الرؤى حتى تحظى كل قرارات المجمع بالإتقان والاستدلال الكافي. وعلى هذا المنطلق لا بد أن نوصي المجمع المحترم بالاستفادة القصوى من رؤية الخبراء وتقوية هذا الرصيد المهم، بالإضافة إلى التواجد الفعال والحوار البناء بين أعضائه.

والآن ومن أجل دورة خماسية جديدة، نقدم الشخصيات القانونية وصاحبة الحجة برئاسة حجة الإسلام والمسلمين السيد هاشمي رفسنجاني وهم كالاتي:

١- الرؤساء المحترمون للسلطات الثلاث.

٢- فقهاء مجلس صيانة الدستور الأجلاء.

٢-ديمقراطية بلا أحزاب خداع للعوام النص الختامي لقرارات المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية

مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٨/٢/٢٠٠٧

شهرًا مضت يشير إلى أنه لا يوجد لديها اعتقاد حقيقي بتمية المؤسسات المدنية في إيران، في حين أن التواجد الفعال للأحزاب والتنظيمات السياسية مبدأ لا يمكن إنكاره أو تجاوزه في معظم دول العالم المتقدم، كما أن إجراء الانتخابات وتوعية الناس بالبرامج الموضوعة للأحزاب والمؤسسات المدنية أمر حتمي يمكن المجتمع من انتخاب نوابه في الحكومة أو البرلمان، لكن مع الأسف لدى بعض رجال الدولة في إيران قناعة بأن هذا المبدأ المؤثر، قليل الأهمية، بل وألقوا به خلف ظهورهم، لأن بعض من دخلوا إلى السلطة التنفيذية يفضلون وضع التشريعات بدون تقديم برنامج مكتوب واضح مستمدين العون في ذلك من الأحزاب السرية غير المعلنة، كما أن حكومة (أحمدي نجاد) قد تولت السلطة بدون تأييد من أي حزب رسمي ومن الطبيعي نتيجة لذلك ألا تهتم بالأحزاب والمؤسسات المدنية، هذا في حين أنه هناك الآن إحساس بضرورة تنامي الثقافة الحزبية في إيران أكثر من أي وقت مضى، ولكي يقوم الشعب بقياس مدى تحقق شعارات ووعد المرشحين الذين وصلوا إلى الأصعدة التنفيذية والتشريعية يحتاج إلى الحصول على معلومات واضحة ومعلنة من قبل المرشحين، وليس عن طريق أحزاب سرية لا يوجد لديها لائحة تأسيسية تحدد طبيعة أدائها، إن الشعب يحتاج إلى أحزاب رسمية تحميه وتدعمه.

إن الرقابة الشعبية العامة على الحكومة يمكن القيام بها فقط من خلال تنمية الأحزاب والمؤسسات المدنية (NGO) القوية المؤثرة، وعلى أي حال الأحزاب هي النواة الأولية للديمقراطية، وبدون أحزاب فإن أي نوع من الديمقراطية ما هو إلا خداع للعوام، ولذا فإن خلق أي نوع من العقبات أمام إقامة الأحزاب والجمعيات الأهلية وتتميتها يعني تقليل رقابة الشعب على أداء الحكومة، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ جمهورية نظام الجمهورية الإسلامية.

لقد أسس نظام الجمهورية الإسلامية على أساس الجمهورية والإسلامية، وعلى أساس ذلك تم التصديق على الدستور، وتم الاعتراف رسمياً بحق حرية وسائل الإعلام شريطة ألا تخالف القواعد الشرعية والقانونية

بعد خمسة أيام من انعقاد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية صدر النص الختامي لقرارات هذا المؤتمر، وفيما يلي ما جاء فيه:
بعد السلام والتحية على أرواح شهداء الإسلام والثورة الخالدين، وبعد السلام والتحية على الروح الفياضة لمؤسس الثورة الإسلامية حضرة الإمام الخميني قدس سره الشريف، وبشكر الله الواحد الأحد الذي وفقنا لعقد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية.

عقد المؤتمر العام للحزب بحضور أكثر من ٤٠٠ عضو منتخب من اللجان الفرعية للحزب على مستوى القطر في اليوم الثاني من شهر اسفند عام ١٣٨٥ هجري شمسي الموافق ٢٢ فبراير عام ٢٠٠٧م، في قاعة احتفالات مسجد حضرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وبعد مراسم الافتتاح، ومفادرة مراقبين وزارة الداخلية غير المتوقعة للقاعة أثناء انعقاد انتخابات اللجنة المركزية بدون سبب محدد وبدون علم القائمين على إدارة المؤتمر، لذلك اتخذ أعضاء المؤتمر الخامس قراراً بأن يكون فرز الأصوات بحضور مراقبين قانونيين من قبل لجنة المادة العاشرة من وزارة الداخلية، ولذا على أساس المادة ١٥ من اللائحة التأسيسية للحزب التي تنص على أنه مادام لم ينتخب أعضاء جدد لرئاسة اللجان الفرعية للحزب يستمر الأعضاء الحاليين في ممارسة وظائفهم، ولذا أبقى المؤتمر الخامس بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين في المؤتمر، السكرتير العام للحزب وأعضاء اللجنة المركزية وهيئة التحكيم في مناصبهم لحين انعقاد المؤتمر العام القادم، كما قسم النص الختامي لقرارات المؤتمر إلى أربعة أقسام تم التصديق عليها وفيما يلي نص قرارات المؤتمر:

أ- تعميق الإصلاحات الشعبية من خلال تنمية المؤسسات المدنية:

انعقد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية الإيراني تحت شعار تعميق الإصلاحات الشعبية من خلال تنمية المؤسسات المدنية.

وحيث أن أداء الحكومة الإيرانية على مدار ١٨

بل تم التأكيد على حرية وسائل الإعلام على نحو خاص، لكن الآن بعد مجادلات مجلس الشورى الإسلامى فى دورته السادسة، ومع وجود تعاريف مطاطية وغامضة فى نفس الوقت داخل نصوص قانون الصحافة، وتدخل التوجهات المختلفة فى تفسير هذا القانون، صار من الواضح الجلى ضرورة تعديل قانون الصحافة أكثر من أى وقت مضى.

إن التنمية الشاملة وتدعيم السلطات الثلاث فى إيران أمر غير ممكن بدون استجلاب المدد والعون من الصحافة باعتبارها الركن الرابع للديمقراطية وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا فى حالة إزالة العقبات من أمام الصحافة المستقلة غير الحكومية باعتبارها ممثلاً للجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

كذلك تدعيم الأحزاب لكونها ممثلاً آخر للمؤسسات المدنية النابعة من قلب المجتمع تمثل آلية أخرى للوصول إلى التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف العليا للثورة الإسلامية، ومما لا شك فيه أن الأدلة واضحة على أن الأحزاب والصحافة والمؤسسات المدنية النابعة تلقائياً من المجتمع لا تتمتع بدعم من حكومة (أحمدى نجاد)، وتتحمل الأحزاب الإصلاحية دوراً أكبر فى هذا الصدد، والأمر الذى أدى إلى إلحاق الهزيمة بالإصلاحيين وفقدهم للمعادل الانتخابية للسلطة واحداً تلو الأخرى مثلما حدث فى عدة انتخابات متوالية، انتخابات الدورة الثانية للمحليات وانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى ثم انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، هو ازدياد التباعد عن الأهداف الأساسية للإصلاحات، وظهور تعريفات متعددة وأحياناً متضاربة للإصلاحات، فضلاً عن الاختلاف بين الجماعات الإصلاحية على آليات الوصول للأهداف مما أدى بالتالى إلى تسليمهم المعادل الانتخابية للسلطة لمنافسيهم المحافظين واحداً تلو الأخرى.

مما لا شك فيه أننا شهدنا نجاحاً لحركة الإصلاحات فى انتخابات الدورة الثالثة للمحليات، وقد تحقق ذلك النجاح النسبى للإصلاحيين نتيجة لروح الإيثار وإنكار الذات التى سادت داخل بعض الجماعات الإصلاحية، وقد مهد طريق الإصلاحات هذه المرة من خلال استقواء العبرة والتعلم من أخطاء الماضى، والآن على جميع الأحزاب الإصلاحية أن تتعاون مع بعضها البعض وتضع منشور الإصلاحات الشعبية على أساس القيم الإسلامية ووفق المطالب الحقيقية للشعب، إن إصدار مثل هذا المنشور من الممكن أن يضمن نجاحات مستقبلية للإصلاحيين، فضلاً عن أنه يمكن تطوير نشاطات جبهة الإصلاحات فى مرحلة الثمانى سنوات من تجربة الإصلاحات والتى انتهت بخروج خاتمة من

السلطة ودخول المحافظين الجدد أو الراديكاليين بزعامة محمود أحمدى نجاد شهدنا ممارسات تسلطية انفرادية من قبل بعض الجماعات الإصلاحية، على الرغم من أنها نفت فى شعاراتها مبدأ الوصاية على الشعب لكنها أرادت أو لم ترد اتخاذ خطوات على هذا الدرب الذى أعلنت رفضه، وبمنظرة تسلطية توجيهية كانت تنظر إلى بقية الجماعات الإصلاحية.

فى هذه الأثناء زاد تطرف بعض الجماعات الإصلاحية حتى خطوا بأيديهم مرسوم إعلان فشل الإصلاحيين، والوقت الحالى ليس وقت الشكوى والتعيب، ولكنه وقت تجاوز أخطاء الماضى حتى يتم هضم ما مر على مجموع التجربة الإصلاحية لإصلاح العيوب وسد النقص، وبهذه الرؤية من الضرورى تقديم مشروع شامل للنموذج المناسب لخلق علاقة وثيقة متبادلة مع جماهير الشعب الإيرانى، والاستفادة من جميع الإمكانيات المتاحة للوصول إلى أهداف الإصلاحات، ومن بين تلك الإمكانيات المتاحة المنابر الدينية مثل المساجد والتكايا والمراكز الدينية، حيث يجب الاستفادة منها على نحو أكبر حتى يتم إثبات إدعاء البعض بأن حركة الإصلاحات تتعارض مع قواعد الدين، إدعاء باطل لا أساس له، فضلاً عن أنه لا يمكن خلق علاقة قوية مع جماهير الشعب، بدون الاتصال المستمر بين الإصلاحيين فى العاصمة والإصلاحيين فى المحافظات والأقاليم المختلفة، لأن إيران ليست طهران فقط، والإيرانيون ليسوا هم سكان العاصمة فحسب، ينبغى الإيمان بأن الإصلاحات تحتاج إلى كل إیرانى فى أى مكان فى إيران وأنها ليست قاصرة على العاصمة فقط.

من خلال التواصل المستمر مع الإيرانيين المقيمين فى المراكز والقرى يمكن أن تؤسس الإصلاحات فى جميع أرجاء إيران، وهذا يدعم فى أذهان الشعب الإيرانى عامة أن الإصلاح هو السبيل الوحيد للقضاء على مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة للدولة، وفى حالة إثبات صدق خطاب الإصلاحيين بالقطع سيهب من الشعب مرة أخرى لمساندتهم ودعمهم، ولن يألوا جهداً لإعادتهم إلى مؤسسات السلطة المنتخبة وبالقطع يجب فى هذه الأثناء تهيئة المجال لإجراء انتخابات حرة نزيهة تنافسية حتى يستطيع الإصلاحيون عرض برامجهم الانتخابية على الرأى العام بدون أن يواجهوا عقبات قانونية وغير قانونية مثل رفض الترشح بدون أسباب حقيقية، ومن ثم اختبار قدرتهم على التنافس مع المحافظين فى أجواء انتخابية سليمة.

إن التصريحات المنافية للديمقراطية تصدر من قبل بعض المؤسسات الحكومية فى مواسم الانتخابات أكثر من أى فترة أخرى، الأمر الذى يجعل الشعب ينتخب

ممثليه فى السلطتين التنفيذية والتشريعية فى أجواء غير طبيعية، كما يجعل الإصلاحيين فى أزمة وخرج بالغ، بناء على هذا من الضرورى قيام الأحزاب الإصلاحية بوضع خطة بالتنسيق فيما بينها لمواجهة هذه التصرفات غير القانونية التى تهدر إرادة الشعب ومبدأ جمهورية النظام.

ب-الدبلوماسية وتحديات الملف النووى:

الجهاز الدبلوماسى الإيرانى على مدار الثمانية عشر شهرا الماضية ومنذ تولى حكومة (أحمدى نجاد) قدم أداء ضعيفاً كان نتيجته صدور قرار من مجلس الأمن بتوقيع عقوبات على إيران، وعلى الرغم من أن ما دفع مجلس الأمن لإصدار قراره ضد إيران هو الملف النووى الإيرانى، لكن الحقيقة هو أنه هناك قضايا عدة فى دائرة الدبلوماسية الإيرانية لا علاقة مباشرة لها بموضوع الملف النووى، هيات المجال لخلق إجماع دولى ضد إيران وإصدار قرارات متتابعين ضدهما، ويقول آخر بعض المواقف غير المتزنة وغير الدبلوماسية لبعض المسئولين وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على النظام الصهيونى، وعقد مؤتمر حكومى فى طهران لمناقشة المحارق النازية ضد اليهود، الأمر الذى منح الفرصة للولايات المتحدة والنظام الصهيونى بأن يقنعا العالم بأن إيران لديها نية للقضاء على إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية، وعلى هذا النحو استطاعت الربط بسهولة بين الملف النووى الإيرانى، ومواقف بعض مسئولى الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بالقضاء على إسرائيل الذى كان نتيجته خلق تصور خاطئ عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالتالي تصاعد التهديدات ضد إيران.

السؤال هنا إذا كانت حكومة (أحمدى نجاد) تنوى عقد مؤتمر علمى على مستوى دولى، فلماذا اختارت موضوع المحرقة النازية لكى تثبت وجودها أو عدم وجودها تاريخياً، الأمر الذى ليس فيه أدنى منفعة للشعب الإيرانى، وإنما كان له تأثير على تزايد الإجماع الدولى ضد الملف النووى الإيرانى، وهل طرحت ولو مرة واحدة فكرة المحرقة فى أدبيات مناهضة الصهيونية للإمام الخمينى؟ إن بعض التصريحات فيما يتعلق بالقضاء الكامل على النظام الصهيونى مع قرارات صدرت عن المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى منذ ١٢ عاماً، حتى صاحب المقام العظيم للإرشاد لم يتخذ مثل هذا الموقف فى هذا الشأن على الإطلاق، وإنما تحدث فيه بأسلوب دبلوماسى يبين ديمقراطية نظام الجمهورية الإسلامية من خلال اقتراحه الدعوة إلى إجراء استفتاء حر لحل أزمة فلسطين.

فهل كان هناك من نتيجة من التصريحات غير

الدبلوماسية لبعض مسئولى الحكومة سوى الإضرار بالشعب الإيرانى ومصالح الدولة.

ولم تقتصر التصرفات غير الدبلوماسية لحكومة (أحمدى نجاد) على المواقف سائلة الذكر فحسب، وإنما امتدت لتشمل كتابة رسائل غير ضرورية لبعض زعماء العالم، وللأسف لم تلق عناية من الذين خاطبتهم وعلى خلاف الأعراف الدبلوماسية لم يتم الرد عليها، وكانت الولايات المتحدة من بين هذه الدول التى تلقت رسائل من إيران.

السؤال هنا، من هم المستشارون الذين اقترحوا كتابة رسائل إلى زعماء الدول وبأى منطق تم قبول مقترحهم؟ وهل عدم اعتناء المخاطبين بهذه الرسائل لو حتى برد مكتوب عليها، نوعاً من عدم الاكتراث بجميع الإيرانيين وألا يمثل ذلك ظاهرة لم تحدث فى التاريخ من قبل؟

لقد تم إعدام صدام حسين ديكتاتور العراق بعد أشهر من بداية محاكمته دون أن يتم التحدث ولو لمرة واحدة عن اتهامه بفرض حرب لمدة ثمانى سنوات على الشعب الإيرانى، وهذا نموذج آخر من نماذج ضعف الجهاز الدبلوماسى الإيرانى فى حكومة (أحمدى نجاد)، لقد أعدم صدام بدون الحديث عن جرائمه ضد الإيرانيين، ولم تطرح دعوى تعويضات خسائر الإيرانيين فى الحرب، ولم تجد قلوب ملايين الإيرانيين وبخاصة الأسر التى ضحت بأبنائها شهداء وجرحى، وسكان الأقاليم الحدودية الذين تكبدوا خسائر مادية ومعنوية من جراء ثمانى سنوات من الحرب.

الواقع أنه طالما أن أفراداً غير متخصصين لا علاقة بين تخصصاتهم الدراسية ومجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية يتولون مسئولية الجهاز الدبلوماسى، فلن يمكن تجنب نقاط الضعف والقصور الموجودة الآن فى أداء وزارة الخارجية الإيرانية، والأمر الهام هنا، هل نقاط القصور تلك تستهدف المصالح القومية الإيرانية وتلحق الضرر بها وإلى متى ستستمر؟ ليس هناك ثمة فرصة فى المستقبل لإصلاح ما تبقى والآن صارت أزمة الملف النووى الإيرانى موضع اهتمام أكثر من ذو قبل والمجتمع الدولى أكثر تصميماً على التضييق على إيران، وواجب مسئولى الدولة أن يتخذوا خطوات محسوبة لتهيئة المجال لإعادة الهدوء للملف النووى وأن يمتنعوا عن اتخاذ أى مواقف عشوائية غير دبلوماسية.

إن الحزب الديمقراطى يعتقد بأن الحصول على الطاقة النووية السلمية حق طبيعى للإيرانيين، لكن للوصول إلى هذا الهدف ينبغى الاستفادة من الطرق السلمية والدبلوماسية. ويجب أن تسير إيران على درب الاعتماد على الذات التعامل الإيجابى مع المجتمع الدولى حتى تحصل على حقها المسلم به، فى هذه

الأثناء يمكن أن يعتبر التباحث المباشر مع الولايات المتحدة باعتبارها أكبر المعارضين للملف النووي الإيراني ورقة رابحة في يد إيران، خاصة في ظل الظروف الحالية للولايات المتحدة في العراق ولبنان وفلسطين إذ تحتاج للتعاون مع إيران وعلى النحو الذي شهدناه في السابق سيكون التعاون هذه المرة في قضايا العراق والملف النووي لصالح إيران، من ناحية أخرى خلق إجماع بين كل الفصائل الداخلية الإيرانية للحصول على الطاقة النووية السلمية عن طرق تشكيل لويه حركه (مجلس شوري للفصائل)، الأمر الذي تم اقتراحه العام الماضي من قبل حزب الديمقراطية، كآلية فاعلة للتوصل لأفضل مسار لتحقيق الهدف الإيراني في استخدام الطاقة النووية السلمية لن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال اتخاذ تدابير دبلوماسية سلمية وواقعية حتى يمكن العبور من أزمة الملف النووي، كما يمكن تخطي هذه الأزمة على نحو أسهل لو تم الاستفادة من خبرات شخصيات ذات قبول على المستوى الدولي مثل هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي.

ج- نقد أداء حكومة (أحمدى نجاد)

لم يتم تقييم أداء حكومة "أحمدى نجاد" في المؤتمر العام الرابع لحزب الديمقراطية، لأنه لم يكن قد مر على عمر تلك الحكومة سوى ستة أشهر لكن الآن وقد مر أكثر من عام ونصف، ينبغي القول بأن أداء تلك الحكومة لا يتماشى مع مسار الخطة الرابعة للتنمية، ولا حتى شعارات ووعود رئيس الجمهورية، فتلك الحكومة التي أدلت ببعض الوعود مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير النخبة لم تحقق من وعودها شيئاً وبالقطع لا يتوقع من الحكومة التي تتولى السلطة التنفيذية بدون أى برنامج موضع وبدون أى دعم من الأحزاب الرسمية إلا هذا.

وما من سبيل لمنع ظهور اليأس والإحباط في المجتمع الإيراني وتحقيق مطالب الشعب سوى معالجة القصور الموجود في أداء الحكومة الحالية.

من أحد الشعارات الهامة التي استخدمها "أحمدى نجاد" في حملته الانتخابية تحويل عائدات النفط إلى موائد الشعب وهو الشعار الذي أدرج في كثير من الصحف، لكن (أحمدى نجاد) بعد أن جلس على مقعد رئيس الجمهورية، أنكر شعاره الرئيسى بسهولة.

ومصادقاً للمثل القائل بداية القصيدة كفر، يمكن توقع مدى تنفيذ بقية وعود (أحمدى نجاد).

إن تعثر عملية الخصخصة، على الرغم من الأمر الصريح الصادر عن المقام المعظم للإرشاد القاضي بتنفيذ البند ٤٤ من الدستور الإيراني لدرجة إعلان المرشد صراحة عن عدم رضاه عن ذلك الأمر، دليل آخر على أن حكومة (أحمدى نجاد)، مثلها مثل بقية الحكومات السابقة عليها، تفضل أن تزداد تضخماً يوماً بعد يوم، وليس لديها إيمان حقيقى بجدوى الخصخصة، وحكومة (أحمدى نجاد) لم تمتنع عن تهيئة السبيل للخصخصة فحسب، وإنما وضعت العراقيل أمام طريق الخصخصة على مدار ١٨ شهراً مضت، وبدلاً من الاستفادة من قدرات الخصخصة في معالجة المشكلات الاقتصادية، قامت بسحب مبالغ ضخمة وبشكل عشوائى من صندوق احتياطات العملة الصعبة ونتيجة لذلك قضت على احتياطات الصندوق الذى أنشئ بهدف تنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة لإيران، ومن ناحية أخرى ضخت سيولة نقدية كبيرة في المجتمع الإيراني أدت إلى زيادة معدلات التضخم، لدرجة أننا شهدنا على مدار النصف الثانى من العام الماضى ارتفاعاً كبيراً لمعدلات التضخم، زاد على ذلك وضع تقسيم غير علمى للموازنة العامة بتناقض مع الخطة الخمسية الرابعة، هذا في حين أن الحكومة الحالية لا تكثرث بارتفاع الأسعار وتضاعف موجة الغلاء، وبدلاً من التوصل إلى آليات فاعلة للسيطرة على التضخم، تهرب الحكومة من الواقع، وتتهم الصحافة بالمبالغة في الحديث من موجة الغلاء، في حين أن تزايد الأسعار أمر ليس بخافى عن عامة الناس، وعلى سبيل المثال نجد أن المساكن قد شهدت زيادة في أسعار تملكها وتأجيرها تتراوح بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ خلال فترة لا تتجاوز العام الواحد، وذلك بسبب السياسات الخاطئة من قبل الحكومة.

هامش: الديمقراطية، هي ترجمة للفظ مردم سالارى ومعناها الحرفى السيادة الشعبية، وقد اختير لفظ الديمقراطية لأنه المستخدم في الثقافة العربية وإن كان يختلف مدلوله في إيران عما لدينا، حيث يرفض المدلول الغربى لكلمة الديمقراطية في إيران، ويعبر لفظ مردم سالارى عن نوع من نظام الشورى الإسلامى تحت مظلة التشريع الإسلامى وولاية الفقيه.



**افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية
خلال شهر اسفند ١٣٨٥ هـ.ش.
الموافق فبراير/مارس ٢٠٠٧ م**

موضوعان أساسيان دارت حولهما افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر اسفند ١٣٨٥ هـ.ش. الموافق فبراير/مارس ٢٠٠٧ م هما تداعيات الميزانية الجديدة، وتداعيات المشروع النووي الإيراني، فضلا عن التحركات السياسية الإيرانية تجاه المشكلات الإقليمية، وخاصة مشكلة العراق.

كان تركيز الصحف في بداية هذا الشهر، متوجها إلى مناقشة مجلس الشورى الإسلامي لميزانية العام المالي الجديد ١٣٨٦ هـ.ش. وكأن الصحف كانت مشاركة في هذه المناقشات، سواء من أجل النقد أو التوير، ووضع ملاحظاتها وتوصياتها لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي في هذا الصدد، إلا أن الصحف كعادتها قد اتخذت مواقفها تبعا لميولها الحزبية، واتجاهاتها السياسية، ففي حين وقفت صحيفة (الشمس) آفتاب، وصحيفة (الاعتماد الوطني) اعتمادا ملي، وصحيفة (التضامن) همبستكي في أعدادها بتاريخ ٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٧ و٢٩/٢ موقف المراقب لمناقشات المجلس الناقد لها والمعلق على الآراء والمعارض لتوجهات الأغلبية، قامت صحيفة (الدنيا) كيهان، وصحيفة (الرسالة) رسالت، وصحيفة (الجمهورية

الإسلامية) جمهوري اسلامي، وصحيفة (الأخبار) اطلاعات، في افتتاحيات أعدادها بنفس التاريخ، بامتداح مناقشات المجلس، والدفاع عن ميزانية الحكومة، والتعديلات التي يطالب أعضاء المجلس بإدخالها. لكن الملاحظ أن جميع الصحف من محافظة وإصلاحية، قد طالبت المجلس بأن يحل قضية البنزين في تعديل مخصصات استيراده، ووضع الضوابط المناسبة لاستهلاكه. وقد عادت الصحف إلى مناقشة الأوضاع الاقتصادية في إيران بعد إقرار الميزانية الجديدة في مجلس الشورى الإسلامي، فخصصت الصحف افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢ و٣ و٤ و٧ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٨ و١٩/٢، لدراسة ونقد الأوضاع الاقتصادية على ضوء الميزانية الجديدة، بشكل جزئي وكلي، متوقفة كثيرا عند مسألتين أساسيتين، هما: الطاقة وخاصة البنزين، والدعم وخاصة للسلع الاستراتيجية، ووصولها للطبقات الكادحة. ولم تختلف مواقف الصحف كثيرا في هذا الإطار رغم اختلاف توجهاتها الحزبية، مما يشير إلى الاهتمام الإيجابي للصحف إزاء أهمية الناحية الاقتصادية ومشكلاتها الواضحة.

كان موضوع بحث تشديد العقوبات على إيران نتيجة عدم تجاوبها مع قرار مجلس الأمن السابق، من الموضوعات التي شغلت اهتمام الصحف الإيرانية وانعكست على موضوع افتتاحياتها، ففي حين طالبت الصحف ذات التوجه الإصلاحي الحكومة العمل على إبداء المرونة تجاه المجتمع الدولي لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة في قيادتها لمجلس الأمن من أجل تشديد العقوبات على إيران، أو تصعيد الأمور في اتجاه عمل عسكري ضد إيران، كما فعلت صحيفة الشمس، وصحيفة الاعتماد الوطني، وصحيفة التضامن، وصحيفة الأخبار في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣ و٢٦ و٢٧ و٢٩/٢ و٦ و٧ و١١ و١٢ و١٥/٣، في حين شجعت الصحف ذات التوجه الأصولي الحكومة على اتخاذ موقف حاسم، باعتبار أن البرنامج النووي برنامج قومي، وأن تعويقه ليس من المصلحة الوطنية، كما أن التجارب أثبتت أن التجاوب مع مطالب الغرب يأتي بالمزيد من التنازلات، خاصة وأنه يمكن التعامل مع العقوبات دون أضرار كبيرة، وذلك كما فعلت صحيفة الدنيا والجمهورية الإسلامية والرسالة والمواطن (همشهري) وإيران في افتتاحياتها بنفس التواريخ تقريباً. وقد ناقشت الصحف منذ ٢/١٣ وحتى نهاية الشهر وقبل إجازة عيد الربيع (النوروز) مسألة عزم الرئيس أحمد نجاد الذهاب إلى نيويورك لحضور جلسات مجلس الأمن، وجدوى هذه الرحلة، وإيجابياتها وسلبياتها، مطالبة إياه أن يحمل معه مقترحات جديدة،

والأفسوف تكون هذه الرحلة مكلفة بالنسبة لإيران، كما أبدت الصحف ارتياحها لإلغاء هذه الزيارة نتيجة تأخر تأشيرات دخول الوفد لأمريكا.

لم يفت الصحف الإيرانية الاهتمام بمؤتمرين دوليين يتعلقان بالعراق، أحدهما عقد في إسلام آباد لدول الجوار العراق، والآخر عقد في بغداد لمناقشة أمن العراق واشتركت في ١٧ دولة، وكان موقف الصحف متبايناً تجاه المؤتمرين، ففي حين هاجمت المؤتمر الأول، واستنكرت ما دار فيه، واستهانت بقراراته، مؤكدة أنها بلا فائدة لتجاهلها الدور الإيراني في العراق والمنطقة، إلا أن الصحف الإيرانية تجاوبت مع مؤتمر بغداد، وهي رغم مهاجمة الصحف ذات التوجه الأصولي مثل صحيفة الدنيا، وصحيفة الرسالة، وصحيفة الجمهورية الإسلامية، الولايات المتحدة واشترائها في هذا المؤتمر، متخذة الموقف الرسمي للحكومة، باعتبار أن اختلال الأمن في العراق سببه الأساسي استمرار الاحتلال، فقد اتفقت الصحف الإيرانية كلها على مطالبة الولايات المتحدة بوضع برنامج زمني لانسحاب قوات الاحتلال من العراق.

كما أبدت الصحف الإيرانية جميعها الاهتمام بزيارة الرئيس الإيراني أحمد نجاد للمملكة العربية السعودية في أوائل هذا الشهر، مؤكدة على أهميتها، وامتدحت الصحف جميعها نتائج هذه الزيارة، مشيرة إلى أنها بداية فصل جديد في العلاقات الإيرانية السعودية.

العرب وإيران والولايات المتحدة في مؤتمر بغداد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

واشتركت فيها كل الأحزاب والجماعات والطوائف العراقية المختلفة. ومن هنا فقد أكد عراقجي على ضرورة وضع جدول زمني لخروج القوات الأجنبية من العراق، من أجل عودة السلام والاستقرار في ربوعه، حيث دلت تجربة السنوات الأربع المنصرمة، أن وجود القوات الأجنبية لم يساعد على استقرار الأمن، بل أوجد مشاكل حادة، فالاحتلال أدى إلى اختلال الأمن، واختلال الأمن يستغل لاستمرار الاحتلال، ولا شك أن إسناد وضع ترتيبات أمنية لحكومة العراق هو أفضل سبيل لانتهاة الاحتلال. حيث لا يستطيع محتلي العراق إنكار مسئوليتهم في ذلك، وعلى المجتمع الدولي وخاصة الدول المجاورة للعراق، المساعدة من أجل زيادة قدرة القوات المسلحة العراقية، وتدريب وتجهيز الشرطة، ودعم الأمن على الحدود، حتى تستطيع الحكومة العراقية إدارة شؤون البلاد، إن أمن واستقرار العراق يمثل أهمية بالنسبة لإيران، ولذلك أعلنت عن استعدادها للمساعدة في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية، وتنفيذ المشروعات الأمنية لحكومة العراق. باعتبار أن أمن إيران وتعايشها السلمي مع جيرانها مرتبط باستقرار العراق وأمنه، وأن إيران قد سعت إلى مساعدة العراق عن طريق تنمية التعاون والاستثمار والتجارة والسياحة والنواحي المالية، وخصصت مبلغ مليار دولار لهذا الأمر، ولم تدخر وسعا في المساعدة على توفير الاحتياجات الأولية لشعب العراق، مثل الوقود والكهرباء والخدمات الطبية وغيرها، كما تشكلت لجنة عليا للتعاون بين البلدين لبحث التعاون المشترك في مجالات مختلفة، مثل الاتصالات والسكك الحديدية، واستئناف الخطوط الجوية، وخطوط نقل النفط، وإقامة أربع محطات لنقل الكهرباء من إيران للعراق. وقد طالبت إيران الأمم المتحدة بتفعيل نشاطها في العراق، كما طلبت من دول الجوار إعادة فتح سفاراتها في بغداد للمساعدة على تحسين مسيرة إدارة العراق.

لقد سعى سيد عباس عراقجي إلى إبطال الدعوة

إن هذا الحشد الجامع الذي ضم دول الجوار العراقي مع الولايات المتحدة فضلا عن مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، وأمين الجامعة العربية، وأمين منظمة المؤتمر الإسلامي، ومندوبي الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، للتباحث حول القضايا الأمنية للعراق أمر أوصى به تقرير بيكر هاميلتون لحكومة بوش. وقد وصفه هوشيار زيباري وزير خارجية العراق بأنه أكبر تجمع حول المسألة العراقية منذ أكثر من خمسة عشر عاما لأنه ضم ممثلين عن سبع عشرة دولة على مستوى وكلاء الوزارات، وانبثقت عنه عدة لجان للأمن واللاجئين والوقود والكهرباء.

من الواضح أن المجتمعين يمثلون أجنحة عدة، يهمنها منها ثلاثة، هي الولايات المتحدة والعرب وإيران فضلا عن العراقيين. كل منهم له رؤيته وأهدافه ووسائله لتحقيق هذه الأهداف، فلقد طرحت إيران رؤية محددة على لسان سيد عباس عراقجي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية والقانونية ورئيس الوفد الإيراني، تلخص في أن وجود الاحتلال هو أكبر الأسباب السلبية على أمن العراق، ولذلك فإن إسناد الترتيبات الأمنية لحكومة العراق هو أفضل الطرق المؤثرة في الخروج من الأزمة الحالية، وطالب دول الجوار بالتعاون من أجل تقوية القوات المسلحة العراقية وتعليمها وتدريبها، وتجهيز قوات الشرطة، ودعم أمن الحدود مع العراق، حتى تستطيع حكومة العراق أن تدير شؤون البلاد، واعتبر رئيس الوفد الإيراني أن هذا الحشد يؤكد على رغبة دول الجوار في توحيد جهودها والتعاون من أجل دعم حكومة العراق وشعبه، والمساعدة على عودة الاستقرار والهدوء إلى ربوعه، لأن اختلال الأمن في العراق يؤثر على اختلال الأمن في الدول المجاورة له. وأكد عراقجي أن حكومة المالكى تتمتع بمزايا عدة تجعلها قادرة على التحرك، وإعلانها مسئوليتها عن توفير الأمن للعراق، فقد قامت بإرادة جماعية من الشعب العراقي.

الأمريكية بالتعامل المزدوج مع إيران بين الترغيب والترهيب، كما طالبت دول الاحتلال بالعمل من أجل المواجهة الجادة مع الإرهاب، بدلا من اقتحام القنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسية، مشيرا إلى حادث مدهمة القنصلية الإيرانية في أربيل، واختطاف عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين على يد القوات الأمريكية. مؤكدا أن نجاح أية مباحثات يتطلب إبداء حسن النية من خلال الاعتراف بالالتزامات والضرورات، مع التأكيد على احترام معطيات كل طرف، وعدم وضع شروط مسبقة، فلاشك أن الحاشية تلقى ظلالها على النص، وهو ما يجعل كثيرا من الإيرانيين يعتقدون أن وجود حاملات الطائرات والغواصات والطرادات الأمريكية في مياه الخليج، مع وجود سيف المقاطعة والعقوبات الدولية، وتشجيع ضباط جيش البعث العراقي السابق على الانضمام ثانية للجيش العراقي، فضلا عن توجيه الاتهامات والتهديدات إلى إيران وسوريا ليس له إلا معنى واحد وهو اتباع الولايات المتحدة في مؤتمر بغداد دبلوماسية الزوارق المزودة بالصواريخ بمعنى الوصول إلى الهدف من خلال الاستفادة بالقوة العسكرية أو التهديد باستخدام القوة. وأن التلميح أو حتى التصريح برغبة الولايات المتحدة في التفاوض مع إيران يستهدف أمرا دعائيا ليس إلا، حيث حددت إيران أن الدعوة لأية مباحثات مباشرة ينبغي أن تأتي بصورة كتابية أو رسمية، وليس بشكل يحتمل التأويل.

كان الموقف العراقي واضحا كذلك، فقد أعلن نوري المالكى رئيس وزراء العراق في افتتاح مؤتمر بغداد أن العراق يتطلع إلى دعم جيرانه لمحاربة الإرهاب ومثيرة الفتنة، بمعنى أن العراق يؤكد على علاقاته بدول الجوار، مع التعاون معهم من أجل عدم النفوذ أو التدخل في الشؤون الداخلية، فقد ركز نوري المالكى على دعوة دول الجوار إلى المساعدة على وقف العمليات الإرهابية التي تمثل السبب الرئيسى في عدم استقرار العراق، مؤكدا على أن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيها ساحة لتسوية الحسابات الإقليمية والدولية، أو ميدانا لنفوذ الدول الأجنبية، وميدانا للصراعات الإقليمية أو الدولية، كما أن العراق لن يكون قاعدة للهجوم على الدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تفعل بالمثل. وأشار إلى المشروع الأمنى العراقي مؤكدا أنه على الرغم من انقضاء فترة قصيرة على إعلانة، إلا أنه قد حقق إنجازات كبيرة، وساعد على عودة ألفى أسيرة إلى ديارها، وأعاد إلى بغداد حياة شبه طبيعية، وهو لن يسمح بوجود خارجين على القانون في العراق، ولن يكون حمل السلاح إلا للحكومة، وهو ليس نهاية الطريق، بل سيستمر أعمال القانون للقضاء على القتل والإرهابيين.

وكان الموقف الأمريكى واضحا أيضا، فقد أكد رئيس الوفد الأمريكى ديفيد ساترفيلد منسق شئون العراق في وزارة الخارجية، أن بلاده لا تسعى إلى تقسيم العراق، وأن أمن العراق له أولوية في السياسة الأمريكية، وأن حركة الولايات المتحدة تنطلق من هذا الأساس، وهي تطالب دول الجوار العراقي بالمساعدة على تحقيق ذلك، وأنه إذا نجحت المباحثات المتعددة الأطراف فإن الولايات المتحدة لن تمنع في عقد مباحثات ثنائية، مشيرا إلى إيران، ومؤكدًا على ضرورة أن تلتزم إيران بعدم تسريب السلاح أو تدريب الميليشيات الشيعية، واستهداف القوات الأمريكية في العراق.

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية في حركتها تجاه إيران تقوم بحساب المكسب والخسارة، وتوقف مباحثاتها الثنائية مع إيران أو سوريا، على الفائدة والضرر، ويبدو أن الولايات المتحدة تتجه إلى تغيير استراتيجيتها تجاه إيران وسوريا نحو الاستفادة من دورهما الإقليمي. وهو ما شجع سوريا على طلب عقد مباحثات ثنائية مع الولايات المتحدة، كما أكدت إيران أنه لا مانع لديها من المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة إذا طلبت منها ذلك رسميا أو كتابة.

ومع وضوح الرؤية العربية وأهدافها، وتتمثل في الدعوة لاستقرار عراق موحد، والرغبة في المساعدة على أن يتخلص من الفتنة الطائفية وينعم بالأمن والاستقرار، إلا أن الوسائل والأساليب العربية التي طرحت كانت متباينة، خاصة أن تلك الآليات اللازمة لتحقيق الهدف تبدو قاصرة، مما يجعل دورها يبدو أقل من دور منافسيها على الأرض العراقية، خاصة مع هذا الاتجاه للتفاهم بين إيران والولايات المتحدة، في الوقت الذى تبدو فيه قلقه على مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط، وخاصة مع انسحاب قوات الاحتلال من العراق، من خلال مؤشرات الأوضاع في لبنان والبحرين والعراق، وتمدد النفوذ الشيعي والإيراني في المنطقة بموافقة الولايات المتحدة..

لكن السؤال الذى يفرض نفسه هو: هل يكفى هذا التوجه الناتج عن مؤتمر بغداد لإقرار الأمن في العراق؟، فمن السذاجة بمكان أن نتصور هذه الفرضية، دون أن نتصور كيفية التعامل مع الجماعات المسببة للتوتر وعدم الأمن، ومدى فاعلية آليات هذا التعامل؟، وهل يمكن أن تغمض دول الجوار العين عن مصالحها من أجل قيام مباحثات مع القطبين المتعارضين في العراق وهما الولايات المتحدة وإيران، يمكن أن يؤدي إلى تفاهم بينهما؟، وهل تسمح أوروبا وخاصة روسيا بترك السوق الإيرانية والعراقية وكثير من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة؟ لا شك أن الولايات

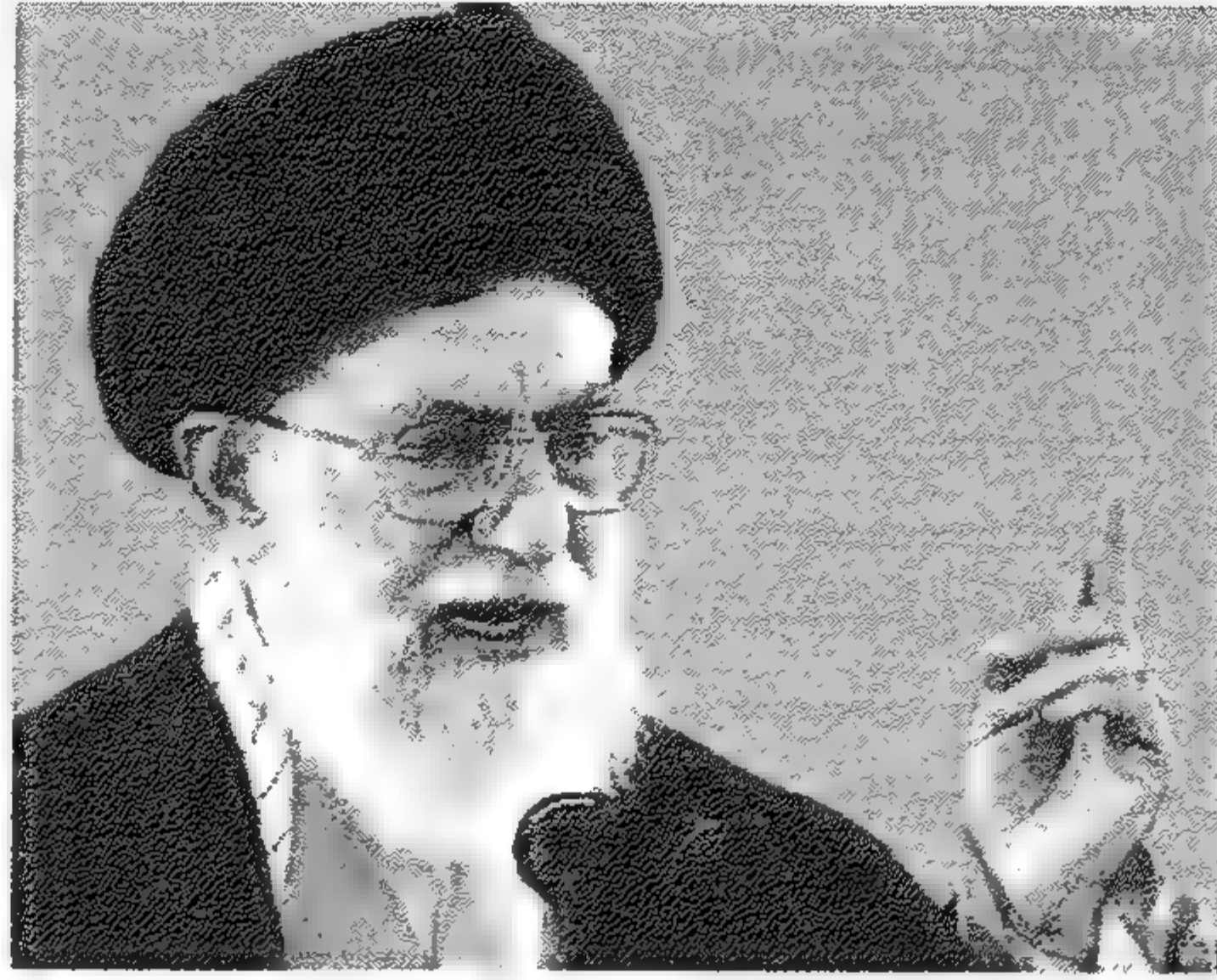
المتحدة تعرف هذه التساؤلات، وتدرك ما يترتب عليها من مواقف، وتدرك أيضا أن اللاعبين الأساسيين في العراق يملكون الإمكانيات التي تسمح لهم بالاستمرار في اللعب فترة أخرى. ومن الواضح أن إيران تسعى إلى ضبط خطواتها داخل العراق وعلى المستويين الإقليمي والدولي من أجل المحافظة على مصالحها، وتحقيق أكبر مكسب ممكن لمصالحها، لذلك فمن الضروري للدول العربية انتهاز نفس الاتجاه الأوروبي للتفاهم والتسيق، بل والمشاركة في التحركات الإيرانية في العراق.

لاشك أن نتائج مثل هذا المؤتمر ستكون محدودة، إلا أنها يمكن أن تفتح الطريق أمام مباحثات على مستوى أعلى، خاصة مع الاتفاق على التعاون في مجال الأمن والتجارة وإعادة البناء والتعمير، خاصة مع إصرار الحكومة العراقية على العمل من أجل القضاء على المشاكل الأمنية والمشكلات الناتجة عن الحرب الداخلية، ولذلك فقد طالبت بالأفعال وليس بالأقوال، ووضع تفاصيل الإجراءات وآليات التنفيذ.

لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/٢/٢٠

٤٤ من الدستور الإيراني إلى ثلاث قطاعات، حكومي وتعاوني وخاص قائلًا: الهدف الرئيسي لهذا التقسيم وفق الشروط المدرجة في نهاية هذا البند هو النمو والنهضة الاقتصادية لإيران. وبناء على هذا يجب مراعاة هذا الهدف الرئيسي في كل وقت وزمان.



ضمن جلسة حضرها قادة وأركان النظام الإيراني اعتبر المرشد الأعلى للجمهورية آية الله على خامنئي أن التحولات الاقتصادية التي حدثت بعد الثورة لا تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الإيراني في الفترة نفسها، وأضاف قائلًا: "مما لا شك فيه أنه نفذت أعمال بالغة الأهمية في المجال

الاقتصادي بإيران، لكن يجب أن ندخل إلى ساحة المنافسات الاقتصادية الدولية بمعدل زيادة محسوس في الدخل السنوي ومعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي، وأن نقدم للعالم نموذجاً ناجحاً في الاقتصاد من خلال القضاء على الفقر وإرساء قواعد العدالة الاقتصادية، وعلينا أن نبين للعالم قدرة الدولة في تحقيق نمو ورفاهية اقتصادية".

وقد اعتبر المرشد أن زيادة الثروة القومية وإرساء العدالة الاجتماعية يمثلان ركيزتي الاقتصاد الإسلامي، وضمن توضيح مرشد الثورة الإسلامية لضرورة وأهمية تنفيذ السياسات العامة للبند رقم (٤٤) من الدستور الإيراني، اعتبر أن إنتاج الثروة شرط لازم للقضاء على الفقر والحرمان وأضاف: "من أجل زيادة الثروة القومية ينبغي تسهيل سبيل الاستثمار والإنتاج الاقتصادي أمام جميع أفراد الشعب وتستطيع قوى الشباب المتعلم والمديرين ذوي الكفاءة تنفيذ مشروعات كبرى خالقة للثروة في ظل دعم جميع الأجهزة الحكومية".

وقد اعتبر المرشد أن التوجهات الاقتصادية في الدستور توجهات معتدلة وحكيمة ومنصفة، وأضاف في إشارة إلى تقسيم الأنشطة الاقتصادية في البند

وقد أرجع آية الله خامنئي زيادة ملكيات الدولة أكثر من اللازم في العشر سنوات الأولى من عمر الثورة إلى ضرورات الحرب المفروضة مع العراق وطبيعة العقد الأول من عمر الثورة، وأضاف قائلًا: لقد استمرت هذه العملية في العقدين الثاني والثالث من عمر الثورة أيضاً مع زيادة الشركات الحكومية والامتياز عن تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى الشعب، ونتيجة لذلك صارت أملاك الدولة تتضخم يوماً بعد يوم على النحو الذي يتناقض مع البند ٤٤ من الدستور، والدخول المتحصلة التي كان يجب أن توجه إلى خدمة الارتقاء بالإنتاج والإدارة الصحيحة للثروة، أنفقت على أمور إسرفية لا فائدة منها، وألحقت بالاقتصاد الوطني الإيرانية ضرراً بالغاً.

وقد أشار آية الله خامنئي في توضيحه لضرورة وأهمية تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور إلى ضرورة تنفيذ استثمارات ضخمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الموجودة وأضاف: هذا النوع من الاستثمارات خارج عن وظيفة الدولة، وأن الدولة تتولى مهام جسام في المجالات الاستراتيجية ومجالات التقنيات المتطورة والتي يدخلها القطاع الخاص، وينبغي على الدولة أن تركز جهودها على هذه المجالات وأضاف مرشد الثورة تعليقاً حول بعض المخاوف

الموجودة بشأن توفير العدالة الاجتماعية: بعض الأجانب سعوا في تصريحاتهم العلنية أو تعاملاتهم الدبلوماسية إلى أن يظهروا الحكومة الإيرانية الحالية على أنها مسئولة عن هذا الوضع، ولكن هذه المشكلة ظهرت على مدار السنوات الماضية من عمر الثورة، لأن النهج والأسلوب كان خاطئاً وتغافل عن جوهر البند ٤٤ من الدستور.

وأكد آية الله خامنئي ضمن توضيحه للأهداف الرئيسية من تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ على أن تحرير الحكومة من الأنشطة الاقتصادية غير الاستراتيجية، هو فتح حقيقى للسبيل أمام الاستثمارات، وأن من أهم أهداف السياسات الحكومية فى المرحلة القادمة. الاعتماد على القطاع التعاونى ومد مظلة دعم الشركات التعاونية لتشمل الطبقات الفقيرة، وقيام الدولة بدور وضع السياسات والتوجيه للنشاط الاقتصادى وتحديد كيفية إنفاق الدخول المتحصلة من عملية تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية الحكومية للشعب.

تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ لا يعنى بيع ثروات الدولة فى المزاد:

إن تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور لا يعنى عرض الثروات العامة للبيع فى المزاد، وإنما تحويل الممتلكات قليلة الربحية إلى ثروة عظيمة الأثر تمثل قاطرة لاقتصاد الدولة مع توجيهها للطبقات المحرومة فى المجتمع واعتبر مرشد الثورة أن إنتاج الثروة من طريق قانونى مشروع بدون إيجاد للفساد أمر محمود من وجهة النظر الإسلامية وأضاف:

إن إنتاج أى ثروة يعنى إثراء المجتمع، وإذا كان هذا الإنتاج للثروة بقصد عمل الخير، فإنه يساعد على تقدم الدولة ومساعدة المحرومين، يعد حسنة وبناءً على هذا لا ينبغى الترويج بأن النظام الإسلامى معارض للثروة وإنتاجها.

مكافحة المفسد عمل مكمل لإنتاج الثروة المشروع:

إن المكافحة الجادة للمفسد الاقتصادية تعد استكمالاً لإنتاج الثروة عن طريق قانونى ومشروع، وأن

مكافحة الفساد الاقتصادى يهئ منافسة اقتصادية سليمة ويتيح تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور.

كما أن شفافية القوانين وتعديل اللوائح من ضروريات محاربة الفساد والاقتصاد وعلى الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى والسلطة القضائية أن يتمسكوا بهذه الضروريات، إن البعض يعارض تنفيذ هذه السياسات بسبب معارضته لازدهار الاقتصاد الإيرانى وتقدم النظام الإسلامى، هؤلاء الأفراد وأغلبهم من الأجانب يسعون إلى الإبقاء على ضعف الاقتصاد الإيرانى يضغطوا فى وقت اللزوم على النظام الإسلامى بإيران من خلال العامل الاقتصادى، وأغلب المعارضين الداخليين لهذه السياسات أفراد ستتضرر مصالحهم بتطبيق سياسات الخصخصة أو ستتقلص صلاحياتهم الإدارية بسبب عملية تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤.

عمد آية الله خامنئي بعد توضيح أهداف السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور إلى شرح مهام القوى الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأجهزتها المختلفة فى هذا الشأن، وأكد على ذلك بقوله: إن دراسة أبعاد الأمر والتشاور مع الأفراد أصحاب الخبرة والرأى وتجنب العجلة أمر مهم، لكن على كل حال ينبغى الإسراع فى تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور، وعلى المسئولين ومديرى القطاعات المختلفة بالدولة متابعة الأمر بجدية بالغة ووضع برامج زمنية له.

وقد اعتبر مرشد الثورة أن وضع القوانين اللازمة والتصديق عليها فى المجلس والحماية القضائية الكاملة للملكيات القانونية وتشكيل محاكم متخصصة فى هذا المجال، وتقديم معلومات كاملة دقيقة للشعب ورجال القطاع الخاص عن عملية الخصخصة، وشفافية القوانين للتصدي لأى نوع من الفساد، من الضروريات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور الإيرانى، وفى نهاية خطابه أكد آية الله خامنئي على أنه يأمل فى رؤية ملموسة لسياسات الخصخصة فى ظرف العامين القادمين أو الثلاثة أعوام القادمة على الأكثر.

الخصخصة في إيران وعلاقتها بالهجوم الأمريكي

■ جنبش روشنفکری (موقع الحركة الثقافية الإيرانية)، ٢٧/٢/٢٠٠٧

موجودة داخل إيران وبمقارنتها بما يساويها في الكيفية داخل دول أخرى لاختلاف الأمر كثيراً، ولو كانت هذه المصانع موجودة في أوروبا والولايات المتحدة فإن قيمتها ستكون مضاعفة عدة مرات.

هؤلاء الأثرياء القادرون على شراء جزء من هذه المجموعات الصناعية الضخمة ستتضخم ثرواتهم وفي هذه الحالة يستطيعون الدخول في مباحثات مع أثرياء العالم على قدم المساواة.

أولى النتائج التي يمكن الحصول عليها من عملية الخصخصة تلك هو أن القيام بمثل هذا العمل في هذه المرحلة الزمنية التي تمر بها إيران يشير إلى أنه لن تتدلع أي حرب مع إيران.

لأنه إذا كان هناك أدنى احتمال لهجوم أمريكي على إيران فيسغنى هذا أن قيمة المؤسسات الصناعية وغيرها ستتدهور، وإذا كان هناك احتمال لحدوث حرب شاملة أو حتى هجوم عسكري محدود فلن يخاطر أحد بأمواله ويستثمرها في بلد مهدد بالحرب، وإنما سينتظر حتى تستقر الأمور، وفي أفضل الأحوال سينتظر حتى يتم الهجوم فعلياً حتى يشتري بعد أن تنهار أسعار تلك المؤسسات بالفعل، ولا ينبغي التغافل عن أن هؤلاء الرأسماليين الذين يصتفون الآن في طابور المشتريين لهم مكانتهم داخل السلطة المركزية الإيرانية، وأنهم على علم بالحقائق بشكل مفصل ودقيق، والواقع أنهم مطلعون على الأمور بقدر غير متاح لعامة الناس.

إذا يجب أن ندرك أن الأمور على عكس ما تبدو فليس هناك احتمال للحرب فحسب وهو الاحتمال المؤكد مائة بالمائة، وإنما على العكس سنشهد تطورات ضخمة على صعيد العلاقات الدولية الإيرانية.

والنتيجة الأهم من ذلك أن العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي ستتعمق وتكون أكثر انفتاحاً وسيستجده المستثمرون الأجانب إليها ليشترون الممتلكات الحكومية بأسعار رخيصة وينبغي أن يبيعوها في مرحلة لاحقة إلى المحليين (الذين هم أنفسهم الحكام ومتخذى القرار).

لكن في المستقبل سيريدون بيع أسهمهم للأجانب أيضاً، ولن يواجهوا مشكلة في ذلك وسيحصلون بسهولة تامة على أرباح طائلة بلا عناء من هذه المعاملات حتى أنهم يستطيعون عبر هذه الوسيلة الدخول في معاملات متواصلة مقابل البيع إذ سيرغبون في الشراء في دول أخرى.

أكد السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في جلسة ضمت قادة وأركان النظام الإيراني على ضرورة تنفيذ برنامج الخصخصة الإيراني في أسرع وقت، فما هو التفسير الذي يمكن الارتكان إليه لمثل هذا القرار الصادر عن المرشد والذي سيخلق تحولاً جذرياً في هيكل النظام الإيراني وبنيته الاقتصادية خاصة في هذه المرحلة الزمنية التي يبدو فيها التهديد بهجوم أمريكي على إيران أكثر جدية.

بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تولت القوى الثورية ذات النزعة المثالية زمام السلطة، وكانت جذور تلك القوى ترجع إلى جموع الطبقة الوسطى.

في تلك الأيام لم يكن في إيران رأسماليين كبار خاصة وأن تلك المجموعة من الصناعات غير الحكومية كانت تواجه مشكلات إدارية طاحنة، وكانت الحماقة الكبرى التي ارتكبتها الولايات المتحدة والدول الغربية أنهم اختاروا طريق الصدام مع الثوريين الإيرانيين مع ما فيهم من انعدام للخبرة وعوز للمال، وبدلاً من أن تتبع الولايات المتحدة سياسة التحايل والتغفل التدريجي في النظام الإيراني والذي كان يمكن أن يؤدي إلى سيطرة كاملة على إيران بأكملها، أشعلت حرباً مع الثوريين الإيرانيين وكل هذا كان نتيجة للجهل وعدم الوعي الغربي بالواقع الإيراني.

بعد مرور عدة سنوات وجد هؤلاء الزعماء الثوريون أنفسهم أمام ثروات ضخمة بلا صاحب وهم وحدهم القادرين على أن يكونوا أصحابها وبالتدريج أصبحوا رأسماليين كبار ودخلوا إلى الأسواق التجارية الكبرى، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الصناعة، والآن بعد مرور ٢٨ عاماً على الثورة الإيرانية وصلت رؤوس أموالهم إلى مستويات مرتفعة جداً، ولكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون موضوعين بالغين الحساسية هما، الدخول إلى الأسواق العالمية، والثاني الاستيلاء على الثروات الحالية والمستقبلية داخل إيران، والصناعات والأموال الحكومية في الداخل في متناول أيديهم ولا توجد مشكلة في ذلك بل تعد نقطة بداية جيدة.

وبناء على هذا القرار الصادر من المرشد أصبح لزاماً خصخصة ما قيمته ٧٠٠٠ مليار تومان (حوالي ٨,٧٥٠ مليار دولار) من الصناعات والمشاريع الحكومية، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ أقل من ١٠ مليار دولار، وهو رقم غير كبير بالنسبة للموازنة العامة الإيرانية، لكن يجب الالتفات إلى أن هذه الصناعات

لكن على الرغم من أن نظرة الحركة الثقافية الإيرانية إلى العالم شئ آخر، وتريد مستقبل مختلف للعالم يقوم على أساس الإدارة وليس سيطرة رأس المال أو العمال، فالمستقبل ينبئ على الرغم من سيطرة رأس المال الحالية أن هناك تحرك إيجابى يبشر بمجتمع عالمى يقوم على الإدارة المستندة إلى العقل والعلم، وعلى الرغم من هذا الاستدلال لا ينبغى أن نعتبر الأمر سلبياً بأي حال من الأحوال لأن جميع دول العالم حالياً لديها أنظمة رأسمالية، وبعد دخولها إلى ساحة المنافسة العالمية مع الحفاظ على استقلالها الذى سيؤدى إلى إضعاف القوى العظمى ستحتاج هذه الدول إلى رأسماليين وطنيين.

نفس هؤلاء الرأسماليين ينبغى أن يملكوا رؤوس أموال تتيح لهم الدخول إلى الأسواق العالمية حتى يستطيعون شراء الأسهم الصناعية، والتجارية أو غيرها من دول العالم الغنية.

من ناحية أخرى يجب إدراك أن الحكومة فى إيران حالياً ليست فى يد رجال الدين كما كان الأمر فى أوائل الثورة، وإنما فى يد الرأسماليين الذين من الممكن أن يكون لديهم عمائم على رؤوسهم أيضاً، لكن المكون الرئيسى فى كيانهم هو رأسمالهم، أما ما يتعلق بالعمامة أو الدين فما هو إلا للحصول على سلطة مضاعفة بمعنى السلطة المعنوية أو النفوذ المعنوى لدى الشعب الإيرانى.

إن نظرة هؤلاء الأفراد للعالم ليست هى النظرة التى كانت منذ عدة سنوات مضت وإنما هى نظرة الرأسماليين الذين لديهم ملايين الدولارات ويريدون زيادتها وينبغى عليهم أن يجدوا لذلك سبيلاً غير شعارات الأيام الأولى للثورة. ومن ثم يبذلون كل جهودهم للهروب من الحرب والعقوبات الاقتصادية.

إن السلطة الإيرانية تعلم أنه فى مواجهة الأثرياء الأمريكيين والصهاينة الذين يحكمون الولايات المتحدة وأوروبا ينبغى أن تقوى نفسها بأسلحة عدة منها القوة العسكرية، لكن قوة إيران ليست فى قواتها المسلحة فقط، ولعل أقواها هو نفوذها المذهبى على كثير من المسلمين فى سائر أنحاء العالم، وفى حالة الدخول فى اشتباك عسكرى تستطيع إيران بسهولة تحويل العراق ولبنان وأفغانستان وغيرها من الدول إلى مقابر لهم.

تستطيع إيران توسيع جبهة القتال أمام الأمريكيين على نحو لا يستطيعون السيطرة عليه على الإطلاق، حتى أنها تستطيع نقل الحرب إلى داخل الأراضى الأمريكية ذاتها.

لأن هناك إيرانيين يكرهون الولايات المتحدة، وفى حالة قيام الولايات المتحدة بهجوم على إيران، فهم مستعدون لضرب الولايات المتحدة فى كل مكان حتى داخل أراضيتها، ولا ينبغى أن نغفل دور المسلمين الذين يستطيعون الهجوم على المصالح الأمريكية فى كل مكان حتى داخل أراضيتها.

وفى هذه المقالة سنتجنب بحث الجانب العسكرى للقضية ولكننا نشير إلى نقطة واحدة فقط وهى ليست هناك أية تسمية أخرى لقيام الولايات المتحدة بهجوم عسكرى على إيران (على أى مستوى) إلا الحماقة ومنافاة علم السياسة وهو من الناحية العملية بمثابة الانتحار أو القفز من طائرة بدون مظلة.

ولعل السبب وراء عدم إثارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على الهجوم على إيران هو أن إيران تستفيد من هذا لأن سعر النفط يرتفع وبالتالي يتزايد دخلها منه.

الأمر الآخر أن تدعيم احتمالية هجوم الولايات المتحدة على إيران على المستوى الخطابى يكفل تهدئة قوى المعارضة للنظام الإيرانى، لأنه لا توجد أى قوة معارضة وطنية على استعداد لأن تهاجم النظام فى ظل احتمالية تعرض إيران لهجوم عسكرى وحدث مذابح لمواطنيها. بناء على هذا يلحظ وجود ضغوط كثيرة على الولايات المتحدة لعدم القيام بهجوم على إيران، فأتجاه الولايات المتحدة إلى رفع شعارات الحرب تدفع الإيرانيين قسراً للتوحد تحت علم الجمهورية الإسلامية، ونتيجة ذلك ينتصر النظام الإيرانى ولن يكون هناك من خاسر سوى الولايات المتحدة نفسها.

لكن يجب القول بصراحة أنه ليس هناك احتمالية للهجوم على إيران ومع هذا لم تسكت حركة الثقافة الإيرانية إزاء هذا وقامت بإجراءات عدة وجمعت توقيعات على رسائل وجهتها للإدارة الأمريكية ترفض فيها الهجوم على إيران، وقد عبرت الحركة عن رأيها بصراحة منذ بداية تخطيط الولايات المتحدة للهجوم على أفغانستان، لكن مستشارى البيت الأبيض الذين أعمتهم الأغراض الخاصة لأن أغلبهم من اليهود الصهاينة كان يلزمهم سنوات من الهزيمة والخسائر الفادحة حتى يدركوا إلى أى حد هم ضعاف على أن يقوموا بمثل هذه الأعمال الكبيرة التى تفوق قدراتهم.

الولايات المتحدة حالياً فى موقف بالغ الضعف، وجميع الشواهد تشير إلى أن إيران ستدخل بسرعة إلى الساحة العالمية فى مجالات صناعية وتجارية وعسكرية على مستوى واسع، نرى أن الولايات المتحدة فى ظروف مماثلة تضعف فرصه سانحة فى أن تسيطر على كل إيران بسهولة، وعلى هذا النحو لن تستطيع أن تطرح نفسها كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسرعان ما ستراجع مكانتها.

ينبغى على الولايات المتحدة أن تتبته وتقبل حقيقة أنها فقدت بالفعل التحكم والسيطرة المنفردة على منطقة الشرق الأوسط، وأنها كلما تمسكت بسياسات المحافظين الجدد (اليهود الصهاينة) فإنها ستخرج نفسها من دائرة القوة والسيطرة بشكل اكبر وأسرع.

آراء المعارضين والمؤيدين لموازنة ٢٠٠٧

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

٢٣,٧ دولار، لكن آراء الخبراء ترى أن حساب البترول (للبرميل الواحد) سوف تقف عند ٥٢ دولار وبهذا يتحقق قيمة تقدر بنحو ٤٥,٦ مليار دولار. ومع الأخذ في الاعتبار، أن الموازنة يتم مناقشتها سنوياً في إطار السياسات التي أوضحتها خطط التنمية والمادة "٤٤" من الدستور، وكذا ضرورة احترام الآراء الراضية قبل الآراء المؤيدة، ومن ثم نقول إن حساب قيمة أسعار البترول بهذا الشكل المنخفض وغير الواقعي يضيع على الأقل احتياطي بقيمة ٤٥,٦ مليار دولار.

وقد أكد فولادكر النائب عن دائرة أصفهان أن الموازنة العامة الجديدة لإيران جاءت غاية في الواقعية، حيث خصصت الدعم للمشروعات الحقيقية الكبرى الأكثر احتياجاً بالفعل لهذا الدعم والتي يمكن أن يشعر المواطن إزائها بالخدمة الحقيقية، كما نظرت بعين الاعتبار لدعم بناء المساكن والمشروعات السكنية.

فيما عارض مظفرى نائب دائرة نيسايور في المجلس بنود الموازنة قائلاً أن تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بنحو ٨٪، واستثمارات بنحو ١٢,٢٪ وهى المؤشرات الواردة بالموازنة المقترحة تعد مؤشرات غير واقعية ولا يمكن للحكومة تحقيقها.

أما فاطمة آليا نائبة دائرة تمران في المجلس أيدت الموازنة، حيث قالت أن الموازنة العامة الجديدة جاءت موفقة هذه المرة لاسيما أنها أخذت في حسابها دعم المناطق والقرى النائية والمحرومة وكذا بتحقيقها لتوسيع مظلة التأمينات الصحية لمثل تلك الطبقات.

ويرى جدال حسيني نائب دائرة زمنجان في المجلس أن لائحة الموازنة العامة الجديدة جاءت مغايرة تماماً لما ورد في خطة التنمية وسند الوثيقة العشرينية، إذ أنه ووفقاً للخطة المطروحة لن يتحقق المأمول من أهداف اقتصادية واردة في خطط التنمية.

بينما أكد حق شناس عضو لجنة التنسيق بالمجلس أن الموازنة العامة الجديدة بما تضمنته من إصلاحات أساسية خاصة بدعم الطاقة والمشروعات العمرانية يمكن أن تحقق أكثر من ٦٠٪ من أهداف خطة التنمية الرابعة.

بدأ مجلس الشورى الإسلامى مناقشة لائحة الموازنة العامة الإيرانية لعام ٢٠٠٧ وسط انقسام في الآراء بعضها مؤيد والآخر معارض. وفي هذا السياق، أكد محمد مهدي مفتاح وكيل لجنة التنسيق بالمجلس مدافعاً عن البنود العامة للموازنة فور طرحها للمناقشة: "لقد حققت الحكومة نمواً اقتصادياً بمقدار ٧٪، ونمو استثمارات بمقدار ٨٪، وسيطرة على معدل التضخم عند حدود ١١٪". وأضاف محمد مهدي مفتاح في معرض حديثه عن المؤشرات الاقتصادية أن العام الجديد (الذي بدأ يوم ٢١ مارس) سوف يشهد توفير ٥٢٠ ألف فرصة عمل جديدة بالدولة، بحيث تتوقف معدلات البطالة عند حد ١٠,٦٪. كما ذكر وكيل اللجنة أن معدل الدعم المباشر في هذه الموازنة من المقرر أن يبلغ ٤٥ تريليون و ٧٠٤ مليار ريال إيراني (٨٢٠ ريال = ١ دولار تقريباً)، بحيث يكون هناك ٦٢ مليار و ٢٥ تريليون ريال لدعم الخبز، و ٨٥ مليار و ١٣ تريليون ريال للسلع التموينية فقط. كما أوضح أن الدعم المخصص للأدوية واللبن المجفف سيصل إلى ٢١٢٧ مليار ريال، والدعم المخصص لتنظيم الأسواق سوف يصل إلى ٢٤٢٥ مليار ريال.

ومن ناحية أخرى، أوضح محمد مفتاح أنه من المقرر تقليص الواردات من البنزين الجازولين في الموازنة القادمة إلى أقل من ٢٤٪، وذلك عبر التعويض عن ذلك باستخدام البترول الخام.

وفي هذا السياق أوضح نائب دائرة انديشكر في المجلس معبراً عن رأيه المؤيد للموازنة أن تقليص الاعتماد على عوائد البترول التي بلغت ٥٩٪ في الميزانية الحالية إلى أقل من ٥٢٪ في الموازنة القادمة يعد شيئاً يحسب للاقتصاد الإيراني.

أما شهبازخاني النائب عن دائرة ملاير في المجلس، فقد أبدى رفضه للموازنة المطروحة للنقاش في المجلس، قائلاً: "لقد أعلنت الحكومة أنها ستخفض الاعتماد على عوائد البترول العام الجديد من ٥٨٪ إلى ٤٢٪، وكذلك أعلنت أن حد سعر البترول محسوب عند

خطة متعددة الأوجه لتعويض الهزيمة

■ سعد الله زارعى ■ كيهان (الدنيا) ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٧

على إطلاق سراح الرهائن الإيرانيين ولكن حكومة إسلام آباد زعمت أنها تفتقر إلى القدرة على السيطرة على أقاليمها وامتنعت عن التعاون مع إيران وفي الوقت نفسه عندما طالبهم المسؤولون الإيرانيون بالسماح لإيران بعبور الحدود لمطاردة هؤلاء "المجرمين" كانوا يقولون لهم لا نستطيع لأن هذا يعد انتهاكا للسيادة الوطنية لباكستان.

٢- فى نفس اليوم الذى شهد وقوع عدة حوادث فى زاهدان وتم اختطاف عدد آخر من المواطنين الإيرانيين ونقلهم إلى الجهة الأخرى من الحدود الجنوبية الشرقية لإيران عقدت جلسة سبائية شبه سرية بضيافة حكومة برويز مشرف فى إسلام آباد. ولم يفصح عن قسم كبير من الموضوعات التى تم طرحها وبحثها فى هذه الجلسة ولكن من الجزء الضئيل الذى تم تسريبه يمكن أن نفهم أن هذا الاجتماع قد عقد من أجل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكى وهو يتضمن خيانة كبرى ولا يمكن التفاوض عنها للأمة الإسلامية.

٣- كان التوتر والاضطرابات فى المحافظتين الإيرانيتين متزامنا بالضبط مع افتتاح مؤتمر مجموعة ٥+١ فى لندن للإعداد لإصدار قرار جديد من مجلس الأمن ضد إيران. بينما كان ماك كونيلى رئيس الجهاز الاستخباراتى الأمريكى قد قال فى اليوم السابق مباشرة: "لا يقتصر خلافنا مع إيران على الخلاف النووى فقط، وإنما الخلاف الأكثر أهمية هو ما يتعلق بنجاح الموالين لإيران فى لبنان وفلسطين والعراق أى حزب الله وحماس وحكومة نوري المالكي وهو أمر خطير للغاية" والواقع أن ضم الأزمات الداخلية إلى الضغوط الخارجية يتم بهدف إشغال إيران ودفعها إلى التراجع.

٤- قام "مجرمو" بلوخستان بتهديد علماء السنة والمراكز السننية فى بلوخستان بالتزامن مع تهديد الشيعة وقد تدخل المسؤولون الأمنيين فى الوقت المناسب وأحبطوا هذه التهديدات. وكانت الأعمال التى استهدفت كلا من الإخوة الشيعة والسنة فى بلوخستان دليلا على أنهم لا يريدون - فقط - إشعال خلاف طائفى وإنما يريدون جر الطائفتين إلى طريق لا تتمكن الجمهورية الإسلامية من السيطرة عليه وهو ضرب

دخلت سلسلة الأحداث التى وقعت فى زاهدان خلال العام الماضى إلى دائرة "أحداث العنف" وقد اقتربت من "خطة متعددة الأوجه" وإذا كان مقتل عدد من سكان "تاسوكي" يوصف قبل أسابيع قليلة بأنه حادث إرهابى وإذا كان حادث مقتل ١١ شخصا من المواطنين السيستانيين فى المنطقة بين زابل وزاهدان قد اعتبر عملا انتقاميا من إحدى عصابات التهريب فيجب علينا اليوم تبني رؤية جديدة لتحليل هذه الأحداث وما سيليهها من أحداث فى المستقبل.

كما أنه من الواجب أيضا وضع الاشتباكات فى شمال غربى البلاد مع جماعة "بجاك" فى إطار خارج إطار الاشتباك بين الحكومة المركزية وبين جماعة انفصالية لأن تصرفات بجاك المثيرة للفتنة فى الظروف الحالية تصب فى مصلحة السياسة العامة لأعداء الجمهورية الإسلامية الأساسيين وهى غير ذات موضوع.

من هذه الزاوية يمكن تقييم نتائج السياسات العسكرية و البوليسية فى العام السابق فى مواجهة "المجرمين المهربين" فى بلوخستان وجماعة بجاك "الانفصالية" فى محافظة أذربايجان الغربية. يبدو أن المسؤولين المعنيين ينظرون إلى ما يجرى فى منطقة الحدود الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية على أنها مجرد تهريب للمخدرات وإثارة عرقية ويغفلون عما يجرى من وراء الستار فى الجهة الأخرى من الحدود. ولهذا لم يقل الإجماع بالقضاء على عصابة من المجرمين ولم يتحسن الوضع الأمنى. يجب تغيير هذه النظرة ومع الوضع فى الاعتبار كافة الظروف فإن المواطنين لهم دور فى الأحداث لأن إخفاء الحقيقة لا يمكن أن يحل القضية أبدا بل ويمكن أن يؤخر حلها. ولكن لكى تقترب أكثر من عمق قضية الإجرام وانعدام الأمن فى هاتين المحافظتين يجب أن ننتبه إلى عدة أخبار أعلنت خلال الأسبوع الماضى:

١- هروب مجرمى منطقة بلوخستان إلى الحدود الباكستانية بعد قيامهم بعدة عمليات، بل إنهم اصطحبوا معهم عددا من المواطنين -العاديين المتمتعين بالشعور بالمسؤولية- إلى باكستان. وقد أعلن الجهاز الاستخباراتى والأمنى الإيرانى رسميا أنه قد طلب من الحكومة الباكستانية تسليم هؤلاء المجرمين والعمل

العقلاء والمؤثرين في كل من الطائفتين. وهذا بالطبع له سابقة، ففي بدايات الثورة قام أعداؤها بهدف منع قيام الجمهورية الإسلامية بتصرفات عجيبة مثل اختطاف وقتل المهندسين والأطباء والمعلمين وكل القوى التي أرسلتها الحكومة إلى كردستان وأذربايجان الغربية لإزالة الدمار المتخلف عن عقود من الإهمال من جانب النظام البهلوي الفاشم. وهي تصرفات عجيبة لأن العناصر التي ليست لها أية هوية عسكرية على الإطلاق ويقتصر عملها على خدمة المواطنين لا تتعرض للهجوم في أي مكان بالعالم. وعندما قبض على زعماء بعض هذه العصابات اعترفوا قائلين: كنا نضربهم لأنهم كانوا بالفعل ينزعون سلاحنا عن طريق تطوير مناطق كردستان والقضاء على الحرمان والفقر فيها مما لا يتيح لنا مجالا للمناورة" إذن يجب أن نعطي هذه العصابات وقياداتها الحق في سلب المواطنين في كردستان وسيستان وبلوخستان سواء من الشيعة أو السنة القدرة على الترحيب الحار بكبار مسئولى الدولة - الذى تجلى في استقبال رئيس الجمهورية مؤخرا - .

ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة في بلوخستان وأذربايجان الغربية لا يستحق أدنى اهتمام من الوجهة العسكرية لأن مواجهة مثل هذه الفتن هو أمر في غاية اليسر بالنسبة لدولة لديها حوالى عشرة ملايين فرد من القوات العسكرية والأمنية كما أن سوابق مواجهة النظام مع الظواهر المخلة بالأمن ومنها حرب الأعوام الثمانية تؤكد هذا. فالقضية الأساسية ليست هذه الاضطرابات وليست هي نتيجة مواجهة الجمهورية الإسلامية لها. فالعدو الأول للشعب الإيراني - أمريكا - يسعى في مخططاته الجديدة لإثبات:

أ - أنه يمكن سلب إيران أمنها واستقرارها ومن ثم إظهار ما يعلنه المسئولون الإيرانيون من قوة ورسوخ أسس الأمن الداخلى هو أمر يمكن نقضه. ولإثبات رأيهم هذا حركوا أحداث زاهدان والأحداث المشابهة لها في شمال غربى إيران وضخموها لكى تبدو أكبر من حجمها بآلاف المرات.

ب - أنه يمكن اقتلاع أقوى فروع المنطقة وفصلها عن ساقها وبالتالي إضعاف ما يركز عليه الإيرانيون من أن إيران تتمتع بعمق استراتيجى في المنطقة. ومن

هذا المنطلق يمارس الأمريكيون ضغوطا على المسئولين العراقيين الذين يزورون إيران بل إنهم ألقوا القبض على عدد منهم. ويضاف إلى ذلك زعم الربط بين بعض التيارات ذات المظهر الدينى مثل تيار المحاكم الإسلامية بالصومال وتيار الحوثيين باليمن وبين إيران والترويج الإعلامى الضخم لهذا الربط المزعوم - رغم عدم وجود أية اتصالات بين هذه التيارات وبين إيران ولم تؤيدها إيران في أى وقت - ثم هزيمتهم وبالتالي تشجع على هزيمة حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وحكومة نورى المالكي في العراق مثلما هزمت المحاكم الشرعية في الصومال والحوثيين في اليمن وبالتالي ضرب العمق الاستراتيجى الإيراني في الصميم. رغم أنه ليس هناك أى وجه شبه بين حزب الله بخبرته النضالية لمدة ٢٥ عاما وحماس بخبرتها النضالية لمدة عشرين عاما والحكومة العراقية الحالية بخبرتها النضالية لمدة ثلاثين عاما على الأقل وما تتمتع به هذه الجماعات من صلات وثيقة مع "الدولة الإسلامية" وبين الجماعات حديثة العهد - والمشكوك في هويتها - كما أن النجاح في إلحاق الهزيمة بالمحاكم الشرعية في الصومال والحوثيين في اليمن لا علاقة له ولا تأثير له على المحيط الإيراني لأن إيران لم تقدم لهما أى دعم في أى وقت من الأوقات.

ما يستنتج من الأحداث الأخيرة وخاصة ما تم في الاجتماع السباعى بإسلام آباد هو أن أمريكا وتوابعها الإقليميين والجماعات الإرهابية التابعة لهم يعملون على تغيير خريطة الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط تغييرا عميقا عن طريق افتعال قضايا مختلفة ذات أبعاد مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية واجتماعية. وليست منطقة الشرق الأوسط بالتأكد عجيبة جاهزة في يد بوش والملك عبد الله وبروز مشرف وطالبان والبعثيين وأعضاء حركة الرابع عشر من مارس اللبنانيين وغيرهم ليشكلوها على هواهم كما أنه كان من المقرر أن يكون "عراق ما بعد صدام" بؤرة لتنفيذ السياسات الإقليمية الأمريكية ولكن أصابع الصحوحة الإسلامى المبدعة حولته إلى نقطة فشل السياسات الأمريكية. فاجتماع اسلام آباد هو اجتماع المنهزمين ولهذا ظل سريريا رغم مرور عدة أيام على انعقاده.

السلطة وخيارات الشيعة

■ صادق كريمي ■ كيهان (الدنيا) ٢٧/٢/٢٠٠٧

مناهضتها بقوة ويحاولون إسقاطها بمختلف الوسائل. من هنا فإنهم لا ينادون بإسقاط التكليف في عصر غيبة الإمام وإنما يؤمنون بتكليف إسقاط السلطة الباطلة ويسعون إلى عدم تشكيل أية حكومة. وأتباع هذه النظرية يقبلون وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه لا يمكن السكوت إزاء السلطة الباطلة أو اعتزالها وإنما يرون واجبهم الشرعي في العمل بجد على إسقاط الحكومة وأن هذا ما علمهم إياه الإمام الحسين. بمعنى أن مدار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتسع ليشمل العمل السياسي ولا يمكن الاكتفاء بالقول والنصح فقط.

ولكن ما هو واجب الشيعة بعد إسقاط الحكومة الباطلة؟ وهل يجب عليهم إقامة حكومة؟ الإجابة التي يمكن استخراجها من أتباع هذه النظرية هي أنه ليست هناك حاجة للحكومة وأن الناس يمكنهم المشاركة في السيطرة على شئونهم وإدارتها ولا طاعة أو ولاية لأحد على أحد. وفي هذه الظروف يتولى مجلس الشيعة الذي يعمل بشكل جماعي إدارة الشئون الحكومية ويتدخل في الأمور المتعلقة بها ولكل فرد حق إبداء الرأي دون تفضيل طائفة أو عنصر على الآخرين. ولأسباب عديدة يمكن إسناد هذه النظرية إلى الخوارج.

٢- إسقاط تكليف تشكيل الحكومة الدينية

يعني أن الشيعة في عصر الغيبة غير مكلفين بتشكيل حكومة أو إسقاط الحكومة الباطلة، لأن عصر الغيبة هو في الأصل عصر التقية وحتى إذا لم يوجد مجال للتقية فإن الواجب اعتبارها مبدأ تطبيقا لقاعدة عصر التقية والامتناع عن السعي لتأسيس أي نظام سياسي وتطبيق الأحكام الجماعية الإسلامية والاكتفاء بالفقه الفردي والأحكام الفردية. ففي هذا العصر يجب على الشيعة الاكتفاء بالتقية إزاء الحكومة الباطلة (النجفي، الشيخ محمد حسن، جواهر الكلام، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٧، ج ٢٢، ص ١٦٥) والمقصود بحكومة الباطل هو كل الحكومات التي تعتلي السلطة دون تصريح الإمام المعصوم اعتمادا على القوة العسكرية. وتذكر الحكومة الباطلة أحيانا باسم الحكومة الجائرة وهو تعبير يقصد به فقط إظهار بطلان الحكومة وعدم شرعيتها دينيا حيث يستخدم لفظ الجور المقابل للعدل والحق. ومثل هذه الحكومات

من الموضوعات المهمة التي تشغل الفقهاء في عصر الغيبة الكبرى موضوع كيفية استمرار الحكم الإسلامي وتطبيق الأحكام والقواعد الخاصة به. وقد تعددت الآراء في هذا الموضوع وصار لكل منها أدلته وأسانيده ومؤيدوه. وعلى وجه العموم لا يختلف أغلب الفقهاء مع ضرورة استمرار الحكم الإسلامي في عصر الغيبة الكبرى ولكن هناك اختلافات في الرأي حول خصائص الحاكم الإسلامي وحدود صلاحياته. وموضوعنا في هذه المقالة هو البحث في ضرورة كون الحاكم الإسلامي معصوما أم أن الحاكم غير المعصوم يمكنه أيضا تشكيل الحكومة الإسلامية ويعمل في إطار صلاحيات الإمام المعصوم أم أن هناك خيارات أخرى. وسوف يتم في هذه المقالة بحث القضية من خلال المصادر العقلية والنقلية.

البدائل الاختيارية

فيما يتعلق بنظام الحكم في عصر غيبة إمام العصر يمكن للشيعة اختيار أحد البدائل التالية:

١- الفوضى

الفوضى بمعنى عدم وجود حكومة وليس بمعنى الهرج والمرج يمكن أن تكون الخيار الأول للشيعة في عصر غيبة الإمام. والدلائل التي يمكن أن نوردها بالنسبة لهذا الخيار تتمثل في أنه عندما لا يكون الإمام الحاكم الحقيقي غير موجود فإنه إذا تولى أي شخص السلطة فإنه سيكون مغتصبا لها ولن يكون متمتعا بالشرعية الدينية والقانونية (السياسية). وهناك الكثير من الروايات التي تعتبر أي سلطة غير معصومة وغير الإمام الحقيقي هي سلطة غاصبة وباطلة وتجرم التعاون معها وتأييدها ونصرتها. وهذه النظرية تعتبر أن المعول الأساسي في الشرعية الدينية والقانونية للسلطة هو الحق ونظرا لأن الإمام والحكومة المعصومة هم فقط الذين لديهم الحق فإن أية حكومة أخرى ستكون باطلة وغير شرعية وغير قانونية. ورغم أنه من الواضح أن هذه النظرية تتعامل مع قضية السلطة من موقع المتلقى إلا أنه نظرا لرد فعلها السلبي تجاه السلطة فإنه يمكن القول إنها تعد من النظريات الفاعلة بالنسبة للحكومة لأن أتباع هذه النظرية لا يكتفون بالوقوف من السلطة المفايرة لسلطة الإمام موقف المتلقى أو المدافع وإنما يعملون على

تفتقد الشرعية و الحق وهى بالتالى توصف بالجائرة والظالمة وأيضا بالطاغوت. ومن هنا فإن الحكومة الشيعية العادلة أيضا تعد حكومة جائرة وتسمى بالحكومة المؤمنة الجائرة على حد تعبير الشيخ الأنصاري. وأتباع هذه النظرية يردون على التساؤل: ما الموقف الذى يجب اتخاذه إزاء الحكومة الباطلة؟ بأنه إذا كان انعدام الحكومة يؤدى إلى العسر والحرش وأن الحاجة للحكومة ملحة سواء كانت حكومة الحق أو حكومة الباطل فإن على الشيعة عدم تأييد حكومة الباطل ويجب عليهم اتباعها من باب الضرورة وفى حدودها وما زاد على هذا فهو إثم. وبالنسبة للسؤال الثانى وهو: ماذا عن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ يقولون إن هذا الواجب يقتصر على القول مع مراعاة الاعتبارات الخاصة وخاصة العرض والمال والروح. ونظرا لأن أتباع هذه النظرية يعتبرون إسقاط التكليف متضمنا فى تشكيل حكومة ويقولون بضرورة وجود حكومة حتى وإن كانت حكومة باطلة أو جائرة فإنهم يقولون بالتالى بضرورة مساندة الحكومة الدينية العادلة بشرط قيامها بتطبيق العدالة ولكنهم لا يقبلون الاعتراف بحق أية حكومة غير الحكومة المعصومة. ومن هنا فهم يرون أن الحكومة الدينية العادلة هى حكومة غير شرعية دينيا ولكن السؤال هو: هل تتمتع مثل هذه الحكومة بالشرعية القانونية؟ يرى بعض أصحاب النظرية أن الحكومة الدينية العادلة هى كيان غير شرعى من الوجهة الدينية والسياسية والقانونية ويرى البعض الآخر أنها غير شرعية من الوجهة الدينية فقط ولا يقرون بحقها ولهذا فهم لا يؤيدونها. وبكلام آخر تقر هذه النظرية أن أية حكومة غير الحكومة المعصومة هى حكومة باطلة لا تتمتع بالحق. وعلى هذا فإن الحكومات القائمة إما باطلة عادلة وإما باطلة جائرة. والحكومة الباطلة الجائرة لا تتمتع بأية شرعية دينيا أو سياسيا أو قانونيا. ويجب من باب التقية والاضطرار الالتزام بقوانينها دون تأييدها أو مناصرتها وإنما فى حدود منع الهرج والمرج. ولكن بالنسبة للحكومة الباطلة العادلة فإن الواجب اتباعها فى حالة تطبيق العدالة وأن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتصر على القول فقط من باب معذرة إلى ربكم (سورة الأعراف الآية ١٦٤). ولهذا فإن أتباع هذه النظرية لا يوالون مثل هذه الحكومة ويعتبرونها غير حقة وغير شرعية دينيا

٢- وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة

تعد نظرية وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة من البدائل المتاحة أمام الشيعة فى عصر الغيبة. بمعنى أن الشيعة يجب عليهم إسقاط الحكومات الباطلة الجائرة وفقا لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر لأنه وفقا لسنة الأئمة وخاصة الإمام الحسين يعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة فى حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره واجبا وضروريا فى المجال السياسى والاجتماعى، ولهذا يتوجب على الشيعة العمل على إسقاط هذه الحكومات. ولكن هذه النظرية سكنت عما يجب بعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة. فهى تعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة واجبا من جهة ومن جهة أخرى تعد تشكيل حكومة أخرى فى عصر الغيبة أمرا باطلا لأن أية حكومة فى عصر غيبة الإمام تتسم بالبطلان ولا يمكن أن تكتسب صفة الحق والشرعية الدينية. والواقع أن هذه النظرية لا تؤمن بأى بديل عقائدى ولهذا فإنها لا تسمح بإقامة حكومة بعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة وتسمح لأى شخص بتشكيل حكومة باطلة وتستمر فى مواجهته وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك لأن أتباع هذه النظرية يرون أن جميع فئات المجتمع متساوون فى الحقوق وأن الحكم ليس ميراثا لأحد. وتقبل هذه النظرية انعدام الشرعية الدينية (أى انعدام الحق فى الحكم) من منطلق أن المجتمع فى حاجة إلى حكومة وأن القبول بوجود حكومة يندرج فى باب الاضطرار إلا أن هذا الاضطرار لا يوجد حقا فى الحكم. وبالرغم من وجود القاعدة الفقهية التى تقول إن الضرورات تبيح المحظورات إلا أن هناك قاعدة فقهية أخرى تقول إن الضرورات تقدر بقدرها بمعنى أنه لا يجب تجاوز حدود الضرورة. ومن هنا فإن الضرورة لا توجب وجود حكومة حتى تظهر حكومة الحق التى نتطلع إليها. ولذلك يجب الاعتراف بحقيقة الاحتياج للحكومة وقبولها فى هذه الحدود. الواقع أن هذه النظرية تقول إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يوجب إسقاط الحكومة العادلة رغم كونها باطلة. وما قام به الإمام الحسين وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يمكن أن يكون مسوغا لإسقاط الحكومة الباطلة لأن الإمام الحسين كان إماما معصوما ومن الصلاحيات الخاصة بالأئمة أن يسقطوا الحكومات هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت الحكومة التى ناهضها الإمام الحسين حكومة جائرة بينما كان المفترض أن تكون حكومة باطلة عادلة. وقد آمن الشيعة بهذه النظرية ومن هنا فهم يوالون الحكومة الباطلة العادلة لأن هذه الحكومة الباطلة على الأقل لا تمارس الظلم فيما يتعلق بحقوق الله وحقوق الناس ولكن لأنها فى الوقت نفسه اغتصبت مقام الإمامة المقدس فهى حكومة باطلة وغير شرعية دينيا. إذن إذا وجدت حكومة عادلة فى عصر الغيبة فإن صفة العدالة تمحو عنها الدنس الظاهرى ولكن ما فى باطنها من سواد واغتصاب يظل باقيا. والقبول بالحكومة الباطلة العادلة

يدخل في باب الضرورة مثل أكل الميتة (نائيني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزية الملة، طهران، شركت سهامی انتشار، ١٣٧٨، ص ٧٥، ٧٦)

٤- وجوب إسقاط الحكومة الباطلة وإيجاد بديل لها.

تعنى هذه النظرية ضرورة إسقاط الحكومة الجائرة عملاً بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل على إيجاد حكومة عادلة حتى لا يبقى المجتمع دون حكومة ولكن هذه الحكومة البديلة لن تتمتع سوى بالشرعية السياسية والقانونية. ومن هنا فإن مثل هذه الحكومة ستظل دون شرعية دينية وستظل حكومة بغير وجه حق لأن أية حكومة غير الحكومة المعصومة هي حكومة غير ذات وجه حق وغير شرعية دينياً.

٥- نظرية وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة وإيجاد حكومة عادلة تتمتع بالشرعية الدينية والحق.

تواجه النظريات السابقة مشكلة كبيرة في إحدى القضايا وهي تتمثل في أنه طالما كانت جميع الحكومات في عصر الغيبة فاقدة للشرعية الدينية والحق رغم أن بعض النظريات يقر بشرعيتها السياسية والقانونية إلا أنها لفقدانها الشرعية الدينية و الحق لا تتمتع بالطاعة الشرعية ولا تسعى إلى الحصول على موالات الشيعة. إلا أنها وفقاً لهذه النظرية تتمتع بالخصائص اللازمة والالتزام اللازم لأية حكومة كاملة غير معيبة. وتؤمن هذه النظرية بأن الواجب إسقاط الحكومات الجائرة الباطلة بحكم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن جهة أخرى تؤمن بأن الأئمة المعصومين قد اعترفوا بشرعية حكومة مجموعة من الشيعة أقروا بوجوب طاعتهم في عصر الغيبة بل وفي عصر الحضور أيضاً. ويرى هؤلاء أن اختيار الولاية يتم من قبل الأئمة بطريقتين هما التعيين الخاص والتعيين العام. وفي عصر الحضور حيث كانت لديهم السلطة كانوا يعينون الولاية بطريقة التعيين الخاص وكان الولاية يتمتعون بكل أشكال الشرعية والطاعة والسلطة وفي العصور التي لم يكن لديهم السلطة اختاروا عدداً من الأفراد ذوي السمات الخاصة للولاية بطريقة التعيين العام واعتبروا طاعتهم أمراً ضرورياً. وكان هؤلاء الأفراد يتولون القضاء وتنفيذ الأحكام في الأقاليم البعيدة وكانوا يتمتعون بشرعية شاملة. وفي عصر الغيبة أيضاً عينوا الأفراد المؤهلين للحكم والقضاء وتنفيذ الأحكام. ومن هنا فإنه الواجب والفرض لا يقتصر على إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة في عصر الغيبة بل يشمل أيضاً تشكيل حكومة باطلة عادلة تتمتع بشرعية شاملة. وعلى هذه النظرية تأسست نظرية ولاية الفقيه وطبقت.

العلاقة بين الدين والدولة

في النهاية نرى من الضروري أن نذكر أ، كل هذه البدائل تقوم على النظرية التي يقبلها عامة الشيعة وهي أن إقامة الحكومة من صلاحيات النبي الأكرم (صلى الله عليه وسلم) والأئمة. ونحن وفقاً لما يقول البعض من أن أمر السلطة والحكومة خارج عن نطاق صلاحيات النبي (عليه الصلاة والسلام) والأئمة يمكننا أن نذكر البدائل التالية:

أ - نظراً لأن كل الحكومات تتمتع بالحق والشرعية الدينية في هذه الحالة فإنها تحتاج فقط إلى الشرعية والقبول السياسي من جانب المواطنين. وهذا بالطبع إذا وافقنا على تدخل الدين في شؤون الدنيا وخاصة في الحكم وإلا لن يكون هناك مجال للحديث عن الشرعية الدينية والحق. في هذه الحالة تكون خيارات السلطة منوطة بالعقلانية وشرعيتها ستكون فقط قانونية وسياسية وكذلك ستكون طاعة الحكومة قائمة على الضرورة العقلية لا الدينية. يجب القول إن الرؤية العلمانية تقوى وتعضد هذه الفكرة. فأتباع هذه الفكرة يؤمنون بأن ميدان نفوذ الدين يقتصر على الحالات التي لا يستطيع العقل أن يدركها ولكن في المجالات التي يستطيع العقل أن يدركها فإن تدخل الدين يعد أمراً غير معقول وغير صائب بل إن توقع دخول الدين في مثل هذه الحالات هو أمر عبثي لا طائل وراءه. ونظراً لأن ميدان السياسة والحكم يعد من الأمور العقلية فإنه لا يجب أن نتوقع تدخل الدين فيه كما أن دخول الدين في مثل هذا الميدان هو أمر محفوف بالخطر والضرر فلا يجب إقحام الدين في هذه المجالات. الواقع أنه لا مرجعية للدين في الحياة السياسية ولكن دون أن يكون هذا الأمر مرادفاً للإلحاد أو معارضة الدين أو رفض الدين في كافة المجالات. فكل ظاهرة ومنها الدين لديها نطاق خاص بها ونطاق فعالية الدين هو العلاقة بين الإنسان وبين الله ولا يمكن توقع أي أثر له في غير هذا النطاق. ويتمثل التمسك بهذا الأصل في الإقرار باستقلال العقل البشري في معرفة المصالح السياسية للبشر دون حاجة لوحى أو قوانين وتعاليم فوق بشرية. وبالطبع لا يمكن أن تلقى فكرة عرفية الحكم قبول الشيعة لأن فكرة المهدي والحكومة العالمية تقوم على أساس أن الحكومة والسلطة تتشكل وفقاً لمعطيات الوحي. ومن هنا فإنه لن يكون من المستبعد الإيمان بأن الوحي يتضمن مثل هذه القضايا ويبين الرؤية الدينية لكيفية وجود السلطة وسيرها. فالشيعة لا يمكن أن يؤمنوا بحكومة المهدي الدينية وفي الوقت نفسه يؤمنون بأن الدين قد سكت فيما يتعلق بالحكم وشؤونه وأن هذه الأمور متروكة للعقل وحده.

ب - العلاقة بين الدين والدولة يمكن أن تبحث

بأشكال أخرى والنتيجة هي أن انعكاسها في معتقدات الشيعة سوف تكون متفاوتة. وأهم الأفكار في مجال العلاقة بين الدين والدولة هي ما أوضحته نظرية العلمانية فهذه الرؤية تتلخص في أن الدين لم ينص في تعاليمه على أي من شئون الحكم سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو خصائص الحكم أو كيفية سير السلطة أو تشكيل الحكومة. والرؤية الأخرى تتمثل في أن الدين قد طرح تعاليم في المحتوى والأهداف ويجب اتباعها. وتذهب هذه الرؤية إلى أن شكل الحكومة والقضايا الأخرى مثل قضية حدود السلطة ونطاقها وعناصرها وتفرعاتها ومركزها قد أنيطت بالعقل والعقلاء وأن الدين لم يكن له رأي في الحكم سوى فيما يتعلق بأهداف السلطة وغاياتها. ومن هنا فإن الحكومة يجب أن تعمل وفقاً للتعاليم الدينية فيما يتعلق بالأهداف.

ج- الرؤية الثالثة تذهب إلى أن الدين يضم آراء وتصورات فيما يتعلق بشكل الحكومة وخصائص الحكم ولكنه لم يتعرض لكيفية توليهم السلطة.

د - النظرية الأخيرة في هذا المجال تتمثل في أن السلطة الدين قد تضمن تعاليم تتعلق حتى بكيفية تولي الحكومة وسيرها.

سوف يكون أسلوب الشيعة في التعامل مع القضية متفاوتاً تبعاً للاختلاف بين كل من هذه الرؤى. فكل

رؤية لها من يؤمن بها ويؤيدها ويبدو أنه من غير الممكن من وجهة نظر الشيعة تأييد الرؤيتين الأولى والثانية. والأمر الأخير هو أنه يمكن بل يجب القيام بتحليل مقارن بين ثنائيات مثل التقية و السلطة، ووجوب صلاة الجمعة و السلطة، ووحكومة المهدي والحكومة في عصر الغيبة، وأيضاً الدين والدولة حتى يمكن تحديد ماهية رؤية فقهاءنا لكل منها، لأن هناك علاقة ذات مغزى بين كل منها وبين كيفية قبول أو عدم قبول السلطة في عصر الغيبة. وبالطبع يجب على الفقهاء الذين قبلوا بوجوب صلاة الجمعة أو آمنوا بتحريم التقية في حالة حصول الشيعة على السلطة أو الذين يؤمنون بسلطة المهدي العالمية على أساس الدين وتعاليم الوحي ويؤمنون بوجود الدين في جميع المجالات ومنها مجال نفوذ العقل، يجب عليهم الإفصاح عن رؤيتهم فيما يتعلق بالسلطة وقضاياها لأن القضايا الإسلامية مرتبطة فيما بينها بشبكة من العلاقات المعقدة مما يجعل القضايا الدينية فقط هي التي تتمتع بمفهوم ومعنى واقعي. ورغم أن بعض الفقهاء لا يأبه في فتاواه بالعلاقات بينها ونتائجها إلا أنه يجب على كل مجتهد صاحب فتوى أن ينتبه إلى أنه لا يمكن عرض أية فتوى دون الوضع في الاعتبار نتائجها المتوقعة وآثارها في المجالات الأخرى.

القدرة الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية من الاستعداد التكنولوجي إلى الماهية الأيديولوجية

■ حسام الدين برومند ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٣/١٤

الحكم بركنيه أي الجمهورية والإسلامية، ورغم أن الرد على هذا السؤال ليس محور اهتمام هذا المقال، لكن يمكن الإشارة إلى بعض قدرات وإنجازات نظام الجمهورية الإسلامية على مدى ربع قرن:

١ - إعمار كثير من المدن والقرى والعمل في البنية التحتية والاقتصادية.

٢ - افتتاح حقول الغاز ومن بينها حقل بارس جنوبي الذي يعد أكبر حقل غاز في إيران والشرق الأوسط.

٣ - النمو التصاعدي للعملية التعليمية بين أحاد الأمة.

مع نجاح الثورة الإسلامية قدمت إيران فكراً ورؤية جديدة مخالفة للرؤى التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة والنظام ثنائي القطبية، وتحدث بشكل ما الأفكار الشيوعية - الماركسية والليبرالية، خصوصاً أن الثورة الإسلامية التي تأسست على الأيديولوجية الإسلامية، تختلف اختلافاً كبيراً مع تعاليم الماركسية "النظام الشرقي" والليبرالية "النظام الغربي" من الناحية الفلسفية والاقتصادية والثقافية والسياسية والحقوقية. الآن وبعد مرور ربع قرن من عمر نظام الجمهورية الإسلامية ثمة سؤال مهم يفرض نفسه ومفاده: ما هي قدرات وإنجازات هذا الأسلوب من

- ٤ - الدفاع والمقاومة الباسلة على مدى ثمان سنوات من الحرب المفروضة والحفاظ على وحدة الأراضي.
- ٥ - إحراز نجاحات علمية ورياضية على مختلف الساحات العالمية.
- ٦ - الوصول إلى مرحلة الاستقلال في عملية إنتاج الأسلحة الدفاعية والصناعات الصاروخية والإلكترونية.
- ٧ - الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الإستراتيجية مثل القمح والسكر.
- ٨ - خلق حركة برمجية في العلوم.
- ٩ - إحراز نجاحات علمية في مجال الخلايا الجذعية والاستساخ.
- ١٠ - إجراء أكثر من ٢٥ عملية انتخابية وتأثير التصويت الشعبي في إدارة البلاد.
- ١١ - وضع برامج تنمية عشرينية.
- و...، النقطة الجديدة بالطرح هي أن ما تم تعديده من نقاط وما شابه ذلك ليس أهم قدرة الجمهورية الإسلامية، مع أن كثيراً منها مهم وجدير بالتقدير، بل إن أهم قدرة للجمهورية عمقها الاستراتيجي، أي نفس الماهية الأيديولوجية للثورة الإسلامية، بعبارة أخرى، لو أن أهم أدوات وقوة الغرب والشرق هي التكنولوجيا القائمة على أيديولوجيات الإنسان، فإن أهم أداة وقوة لنظام الجمهورية الإسلامية هي الأيديولوجية ذات الصبغة الإسلامية التي ولدت مع البعثة، واستمرت في غدير خم، وتم إحيائها في عاشوراء وتبلورت في

العصر الحديث مع الثورة الإسلامية، ومنذ ذلك الوقت وهي تعتبر أهم سبب لردع الدول التي تسمى قوية، وهنا توجد عدة أسئلة: كيف لأمة خالية الوفاض من الإمكانيات والاستعدادات المادية أن تطيح بالنظام الشهنشاهي صاحب تاريخ الـ ٢٥٠٠ عام؟

كيف تتجاوز أزمات واضطرابات العام الأول للثورة؟ كيف تقاوم على مدى ثمان سنوات من الحرب الضارية القوة البشرية والمادية للغرب والشرق، ولأول مرة وعلى مدى المائة عام الأخيرة لم يقع شبر واحد من الأراضي الإيرانية في يد الأجانب؟ وكيف تواصل إيران مسيرتها التنموية مع كل هذه المقاطعات الاقتصادية والسياسية و...؟ ولماذا تحولت إيران إلى دولة نموذج للدول المحيطة ودول المنطقة؟ لماذا مع كل هذه الدعايا والحروب النفسية التي يشنوها ضد إيران بهدف إفشال الحكم الديني يدافع الشعب الإيراني بشدة عن نظام الحكم؟ وكثير من أشكال كيف ولماذا أخرى...

الرد على هذه الأسئلة وغيرها يبين العمق الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية ومن بين شواهد هذا العمق الاستراتيجي أن زعيم الثورة الإسلامية الإمام الخميني كشف بعبارة صريحة خواء وكذب الاستكبار حيث قال "لا تستطيع أمريكا أن ترتكب أي خطأ"، فالأمريكيون الذين دخلوا إيران بهدف الهجوم والإطاحة بالجمهورية الإسلامية وتحرير أسراهم بالأجهزة الحديثة وطائرات الهليكوبتر عام ١٩٨٠، التي أصابها العاصفة الرملية في طبس، انهزموا بشكل مخز، وهذا هو وعد الله "إن تتصروا الله ينصركم".

مجلس الخبراء وكيفية الإشراف على الزعامة

■ حوار مع آية الله يزدي ■ حكومة إسلامي (الحكومة الإسلامية) ٢٧/٢/٢٠٠٧

- بعد انتخاب الزعيم فإن أهم مسئولية تعهد لمجلس الخبراء هي الرقابة على بقاء شروط الزعامة، فالزعيم هو إنسان وليس معصوم، وإن كان معصوماً فإن ظروف الحياة تقلل من هذه الشروط خاصة القوة الروحية، والمقصود بالقوة الروحية الاجتهاد والتقوى والإدارة وحسن التدبير.

وأخيراً فإن الخبراء يختارون شخصا ليكون الزعيم وهو تعيين أولى، ولا ينته عملهم عند هذا الحد، لأن المسئولية الأصعب من اختيار الزعيم هي الرقابة على بقاء شروط الزعامة، فيجب على المراقبين أن يعوا بأن هذه الشروط لا يجب أن يصيبها ضرر على طول الزمن.

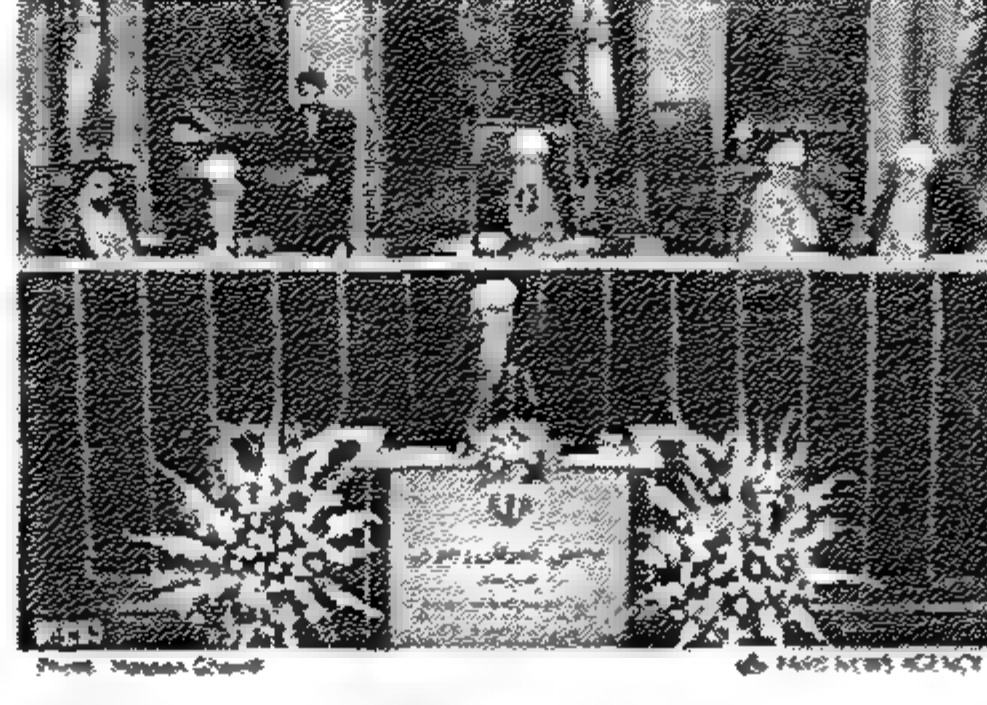
يعتبر مجلس الخبراء، الهيئة المكلفة بتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية ومراقبة أعماله، من أهم مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، التي تؤثر في عملية صنع القرار. وقد خضعت المهام التي يقوم بها مجلس الخبراء لحالة من الجدل الشديد خصوصاً فيما يتعلق بمراقبة أعمال المرشد، وفي هذا السياق، أجرت فصلية حكومت إسلامي هذا الحوار مع آية الله محمد يزدي، عضو الدورات الثلاث السابقة لمجلس الخبراء ورئيس لجنة التحقيق، فيما يلي نصه.

* آية الله يزدي، هل لمجلس الخبراء مسئوليات أخرى إلى جانب مسئوليته الأساسية المتمثلة في تعيين الزعيم؟

أجل شفافية السيادة.

* من القضايا التي طرحت بعد الثورة بحث الرقابة في الدستور. ومسألة الرقابة مذكورة في أصول مختلفة مثل الرقابة في مجلس صيانة الدستور على الانتخابات والقوانين التي يصدرها مجلس الشورى من جهة مطابقتها للشرع والدستور، ولكن الرقابة المكلف بها مجلس الخبراء محصورة في أعمال الزعامة. فهل هذه الرقابة تصويبية أم استطلاعية؟

- في كل بنود الدستور أو حتى في القانون العادي، فإن مسئولية الرقابة يعهد بها فرد أو مؤسسة، وهذا يعني أنها رقابة تصويبية. وبخصوص مجلس الخبراء فإذا رأى الخبراء ظهور نقص في شروط الزعيم فإن لجنة التحقيق تطلع الخبراء على الفور، حتى يقوموا بالإجراء المناسب لأي مشكلة جدية.



ومن بين الشروط التي يجب أن يتمتع بها الزعيم هي معرفته بالمسائل اليومية والقضايا المعاصرة. وهذه المعرفة طبقاً للقانون يجب أن تكون متوافقة مع الزمان، فأحياناً تقع حادثة في أي مكان بدولتنا، فإذا غفل الزعيم عن ذلك فإن تدبيره وإدارته قد تضرر. ومن ثم فإن مجلس

الخبراء يجب أن يعرف هل بمرور الزمن تغيرت شروط الزعامة أما أنها كما هي وهذه مسئولية عظيمة.

* هل في وجود نظرتي (التصيب) و(الانتخاب) تأثير في مسئوليات مجلس الخبراء؟

- الشعب يختار الزعيم عن طريق مجلس الخبراء، لذا يمكننا القول أنه منتخب من الشعب. وبالطبع فإن أصل مشروعية الزعامة (التصيب)، ولكن التطبيق وقدرة التنفيذ مختلفة لأن الانتخاب والتنصيب يتداخلون في المشروعية. ولكن (التصيب) عن طريق بعض روايات الأئمة، والانتخاب عن طريق الشعب من

القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة

■ حميد رضا جلايرة بزر ■ أمروز (اليوم) ٢٠٠٧/٣/٥

ويجب تقسيم الطبقة الوسطى الجديدة إلى قسمين: الأول لا يضع الديمقراطية السياسية كأولوية بالنسبة له، ويهتم أكثر بالحرية الفردية والاجتماعية (الحرية في أسلوب الحياة) والآخر تعتبر الديمقراطية السياسية وآلياتها وتفاعلاتها مسألة مصيرية بالنسبة له، وقاعدة حزب المشاركة موجودة داخل هذين القسمين معاً، وهناك قطاع داخل قسمي الطبقة الوسطى الجديدة لا يعتقد أن حزب المشاركة قادر على تحقيق المطالب الديمقراطية سواء بمعناها الاجتماعي أو معناها السياسي، ولذلك اختار سياسة المقاطعة في عدد من الانتخابات التي أجريت مؤخراً.

٢ - وفق المعيار الديني المذهبي، تتركز القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة بين الشيعة المذنبين ولا يختلف هؤلاء عن غيرهم من الشيعة في الأصول الاعتقادية الخمسة وهي الاعتقاد بالتوحيد، والنبوة والبعث والعدالة والإمامة، وإنما اختلافهم عن بقية الشيعة راجع إلى أن لديهم تفسيرات مختلفة لمعتقدات الشيعة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وأساليب التربية وبقية الجوانب الاجتماعية السياسية. وحيث أن حزب المشاركة يتمسك بالقيم المدنية مثل الحرية

يقصد بالقاعدة المجتمعية لحزب المشاركة، قطاعات المجتمع الإيراني التي يتمتع حزب المشاركة بنفوذ فيها، أو الطبقة الاجتماعية التي تميل، أو تؤيد سياسات وتوجهات حزب المشاركة بحكم تكوينها المجتمعي، ومما لا شك فيه أن تحديد القاعدة المجتمعية لحزب ما في إيران أمر صعب لأسباب عديدة منها تعريفنا لمفهوم القاعدة المجتمعية للحزب والذي يتأثر مباشرة بفرضيتين الأولى نوع الحزب (١)، والأخرى المفهوم الذي يطرحه هذا الحزب عن المجتمع الإيراني (٢)، وهنا سنحاول على أساس المعطيات التي لدينا أن نحدد القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وفق المعايير الخمسة التالية:

١ - وفق معيار التنمية تتركز القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة في المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى مثل عواصم المحافظات.

٢ - إذا كنا نقسم المجتمع الإيراني إلى ثلاث طبقات، عليا ومتوسطة ودنيا (على أساس مستوى المعيشة وأسلوب الحياة) فستتركز قاعدة الحزب بين قطاع الطبقة الوسطى الجديدة بالمدن، أي بين الأفراد أصحاب المهن الجديدة مثل المهندسين والأطباء والمحامين والكتاب والفنانين والطلبة.

والمساواة وحقوق الإنسان ويحترم الحرية الدينية، ويريد أن تكون إيران لجميع الإيرانيين، لذلك له قاعدة مجتمعية أكثر بين أهل السنة في إيران مقارنة بأحزاب الشيعة الأخرى.

٤ - وفق معيار الطبقة المؤثرة ستكون القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة على النحو التالي: نظراً لأن هذا الحزب يدافع عن حرية تبادل الأفكار على الصعيد العام وحرية المنافسة المشروعة اقتصادياً، فستكون قاعدته بين المثقفين غير الماركسيين اللينيين، ومنتجى الثقافة غير الحكومية مثل أصحاب دور النشر والصحفيين والفنانين والكتاب، وكذلك قطاع من الحركة النسائية والبيروقراطية الإصلاحية ورجال الدين التقدميين ورجال الاقتصاد والإنتاج.

٥ - القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وفق معيار المجتمعية ستكون كالتالي:

أ - نظراً لأن الدفاع عن القيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل أحد محاور نشاطات حزب المشاركة، نجد أن لهذا الحزب قاعدة بين الحركات الشعبية الإيرانية المطالبة بالديمقراطية، خاصة بين تلك المجموعة التي تؤمن بتحقيق الديمقراطية عن طريق الأساليب الإصلاحية تدريجياً وقانونياً ومن خلال التعامل مع الدولة والتفاوض معها.

ب - نظراً لأن أعضاء حزب المشاركة ملتزمون دينياً وتلقوا تربية إسلامية تقدمية، ويدافعون عن حرية النقد، فإن لهم قاعدة قوية بين الحركة الدينية التقدمية الإحيائية.

ج - داخل الحركة الطلابية الإيرانية توجد ثلاث مستويات من المطالب المستوى الأول يسعى إلى إحداث تغييرات سياسية هيكلية عن طريق الثورة الهادئة السلمية، المستوى الثاني لا يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية سياسية فحسب وإنما يهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية اجتماعية وطبقية أيضاً عن طريق ثورة اجتماعية، والمستوى الأخير يسعى إلى إحداث تغييرات سياسية عن طريق الأساليب الإصلاحية على المستوى الوطنى تدريجياً وقانونياً، وعلى المستوى الجامعى يدافع بجدية عن الحريات عامة وحرية النقد والدراسة بوجه خاص، والمستوى الثالث هذا يضم أكبر قطاعات الحركة الطلابية وأشدّها تأثيراً والذي يستند إلى أنشطة معظم الجمعيات الإسلامية بالجامعات، لذلك يتعرض حزب المشاركة لنقد شديد من التيار الأول والثاني في حين تتمثل القاعدة الكبرى له بين الطلاب في التيار الثالث.

هـ - الحركة النسائية في إيران لها مستويات متعددة كذلك، وحزب المشاركة له قاعدة في ذلك القطاع من الحركة النسائية الذي يسعى إلى تغييرات

إصلاحية تهدف إلى القضاء على التفرقة على أساس الجنس، وذلك للاشتراك فيما بينهما في الآليات السياسية.

و - حزب المشاركة يفتقد القاعدة المجتمعية بين الحركات القومية في المناطق التي تحيى فيها الحركات الوطنية القومية مثل الحركة القومية التركية في أذربيجان أو الحركة القومية الكردية في مناطق الأكراد، والحركة القومية العربية في مناطق عرب خوزستان، لكن له قاعدة مجتمعية بين قطاع عريض بين العوام والمثقفين وجميع الطبقات المؤثرة داخل المناطق السابق ذكرها بسبب إيمان الحزب بالقومية المدنية بمعنى أن إيران لجميع الإيرانيين.

ز - نظراً لأن التوجه الإصلاحي داخل الحركة العمالية وبخاصة بين النقابيين توجه ضعيف، فالقاعدة الاجتماعية لحزب المشاركة بين الناشطين العماليين ضعيفة.

ملاحظات:

١ - إذا اعتقدنا بأن القاعدة الاجتماعية لحزب المشاركة تركز حول المحاور السابق ذكرها، يبدو أنه من أجل الحصول على تقييم دقيق، يحتاج الحزب لاستصلاح للرأى ومؤتمر وطنى عام بمساعدة مكاتبه فى المحافظات.

٢ - القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة ستكون قوية ويمكن الاستناد إليها بشرط أن يؤكد الحزب نظرياً وعملياً على مبادئه الخمسة ويتمسك بها وهى (الإسلام التقدمى - الإصلاح - المناهضة بالديمقراطية - التنمية - وإيران لجميع الإيرانيين)، والإخلال بأى واحد من هذه المبادئ المذكورة سيؤدى إلى تفسخ القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وتقلصها بين الطبقة الوسطى الجديدة.

الهوامش:

١ - يعتقد الكاتب أن حزب المشاركة ليس حزباً عاماً براماتياً يسعى فقط وراء أصوات الناخبين، وكذلك ليس حزباً فئوياً هدفه الأساسى ترويج مبادئ أيديولوجيته الخاصة فى المجتمع، وإنما حزب المشاركة هو حزب تركيب يجمع بين الفئوية والعمومية البراجماتية.

٢ - يعتقد الكاتب أن المجتمع الإيرانى ليس مجتمعاً جماهيرياً، وليس طبقياً كالمجتمعات الغربية، لعل المجتمع الإيرانى ينقسم إلى طبقات، بمعنى أنه يمكن تقسيمه على أساس مستوى المعيشة والدخل ومعايير أخرى وليس وفق تقسيمات طبقية، وهو كذلك مختلف عن مجتمعات العالم الثالث، واعتقد أن المجتمع الإيرانى مجتمع حديث. (المترجم).

أوضاع العمال والحركة العمالية في إيران

■ منصور أسانلو ■ بيك إيران (رسول إيران) ٢٠٠٧/٣/١٤

منذ خمس عشرة عاما مضت بدأت مرحلة جديدة من تاريخ البشرية تكون على أثرها الوضع الحالي لطبقة العمال على مستوى حول العالم ومن بينها إيران، فمع انهيار النظام الاقتصادي الشمولي في الاتحاد السوفيتي والقضاء تدريجيا على كثير من إنجازاته تحت أقدام العولمة الرأسمالية، تزايد الهجوم على المنجزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية لطبقة العمال مثل الحد الأقصى لساعات العمل والعقود الرسمية والتأمين على العمال ثم تلى ذلك القضاء على التنظيمات العمالية في بعض الدول، ثم تغير مواقف زعماء بعض المؤسسات الدولية العمالية، وتدعيم روح الفردية بدلا من روح الجماعة والإحساس بالمسؤولية الجماعية والعالمية، وإلغاء كثير من أوجه الدعم الحكومي الموجه لأمر الصحة والتعليم والمأكل والملبس للعمال وأسرهم في إطار تنفيذ أفكار العولمة والخصخصة ونشر سياسات الليبرالية الجديدة في سائر أرجاء العالم أما في إيران فمع قمع وإغلاق النقابات العمالية المستقلة والقضاء على المنظمات والهيئات العمالية الأخرى أصبح الاقتصاد والسياسة تحت سيطرة رجال الدولة المنفذين لقرارات وسياسات صندوق النقد والبنك الدولي والمتحليين بالمظاهر الدينية الوطنية.

ومع غياب التخطيط واتباع برامج الخصخصة بدون مشاركة النقابات والاتحادات العمالية المستقلة وبدون إيجاد غطاء تأمين اقتصادي اجتماعي للعاطلين والمتقاعدين والمرضى والقرويين والطبقات المحرومة في المجتمع الإيراني، واجهت طبقة العمال الإيرانية أزمة عميقة وموحشة لم ترى مثلاً على مدار التاريخ، فمعدل البطالة في زيادة متصاعدة واتباع السياسات الاقتصادية القاضية بإلغاء أوجه الدعم الاجتماعي تخلق أوضاعاً يتزايد سوءها يوماً بعد يوم.

إن هجوم سيل السلع رخيصة الثمن قليلة الجودة عن طريق التهريب عبر حوالى سبعين رصيف بحري بدون رقابة فضلاً عن إغراق السوق بسلع مهربة من إنتاج الصين ودول شرق آسيا، وتخفيض الجمارك على هذه السلع، كلها عوامل ألحقت أضراراً بالغة بالصناعة الإيرانية، وسياسات الخصخصة العشوائية قد عجلت بتخريب التخطيط الاقتصادي.

نتيجة لذلك عانت آلاف الوحدات الصناعية

الصغيرة والكبيرة من الركود والإفلاس وارتفع معدل الفائدة عن المتحصل من رأس المال العامل، وفي مقابل ذلك تزايدت نسبة التضخم وقلت الأجور وخرجت المصانع من دائرة إشراف قانون العمل من خلال اللوائح والقوانين الخاصة التي صدق عليها مجلس الشورى الإسلامي في دوراته الخامسة والسادسة والسابعة، وتصاعدت الأعمال القمعية ضد العمال على يد قوات الأمن التي هي نفسها جزء ممن يأخذون الأجور لقد تم التصديق على قانون العمل الإيراني في ظل ظروف استثنائية بعد أن قضى على المنظمات العمالية الحقيقية مثل جمعية تضامن النقابات العمالية الإيرانية ومنظمة نقابات العمال، فضلاً عن استبعاد الممثلين الشرفاء للعمال من أعمالهم بشد الأساليب عنفاً، ونتيجة لذلك تم التصديق على قانون العمل وهو ممثل بالتناقضات مع مبادئ الدستور ومقررات الاتحادات العمالية العالمية بعد تسع جلسات من التداول والجدل بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور الذي انتهى في النهاية إلى إحالة مجلس تحديد مصلحة النظام.

على مدار السنوات الأخيرة تزايد الهجوم على حقوق العمال، وحلت العقود المؤقتة للعمل محل التعيين الدائم حتى في الأعمال ذات الصلة بالاستمرارية واستغل أصحاب رأس المال الأزمة الموجودة في سوق العمل أسوأ استغلال وتحالفت سياسات الإصلاح الاقتصادي مع سياسات الرأسمالية العالمية الممثلة من القنوات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي هي في الأساس سياسات التحالفات الاقتصادية الكبرى والشركات الاحتكارية في وضع سياسات اقتصادية للدول النامية تتيح توظيف أيدي عاملة رخيصة داخل هذه الدول لصالح مشاريع تديرها الشركات الاحتكارية العالمية والحصول على جهد العمال بأبخس الأثمان، وكذلك نقل الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة مثل الفولاذ والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية إلى تلك الدول النامية واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة غير المدعومة بأنظمة قانونية وتأمينية جيدة، ونقل الأزمة الرأسمالية الطاحنة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

ولقد طبقت سياسات التحول الاقتصادي في إيران فعليا وهي جزء من السياسات الرأسمالية الإمبريالية

الدولية مما يؤدي بالفعل إلى القضاء على مئات الآلاف من فرص العمل وضم ملايين العمال إلى طوابير العاطلين وأغلبهم من العمال الشباب المتعلم. إن طريق الحصول على حقوق العمال في العالم والذي استغرق ثلاث مائة عام وكان نتيجته في الدول النامية تأسيس النقابات والاتحادات العمالية تلك القوى العمالية المنظمة في إطار الاتحادات الفئوية تساعد على خلق آلية تحكم وإدارة للأزمة الاجتماعية الاقتصادية، وتواجد ممثلي الطبقة العاملة في الحراك المجتمعي المدافعين عن حقوق زملائهم يساعد على نمو وازدهار المجتمع ويمنع نمو الفساد المالي وتضخم الاحتكارات الاقتصادية، وتتمثل عقبات إنشاء نقابات عمالية مستقلة في إيران في عدة قوانين تمنع تأسيس تنظيمات عمالية حقيقية وأبرزها الفصل السادس من قانون العمل الذي ينظم عملية إنشاء الاتحادات العمالية في مقر العمل، فهذا الفصل يتناقض مع المادتين ٢٦، ٢٧ من الدستور الإيراني والبند الثالث من المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يسلب من العامل الحق الإنساني في اختيار التنظيم

الذي ينضم إليه بالإضافة إلى تدخل عناصر غير مسئولة في الشؤون العمالية، مع القيام بأعمال قمعية للعمال مثل الاعتقال والسجن. ويضاف إلى تلك العقبات تداخل الاختصاصات بين الوزارات فيما يتعلق بشؤون العمل والعمال فالقرارات الخاصة بهذا الشأن تصدر عن ثلاث هيئات هي المجلس الأعلى للعمل وهو تابع لوزارة العمل، وزارة الاستخبارات، وزارة الداخلية مما يؤدي إلى صدور قرارات متضاربة، فضلاً عن تعارض بعض تلك القرارات مع الالتزامات الإيرانية تجاه المجتمع الدولي مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لذا من الضروري تعليم الشعب الإيراني ومسئولييه تاريخ الحركة العمالية العالمية والإيرانية، والتعرف على المؤسسات العمالية الوطنية والإقليمية والدولية مثل Wto، Ilo، Itf، Ituc، وذلك عن طريق عقد جلسات وسمينارات حرة للهيئات الإيرانية المختلفة الممثلة للعمال، وخلق الإحساس بمسؤولية من أجل تعلم المطالبة بالحقوق وكيفية المطالبة بها بأقل قدر من التكلفة للدولة والشعب.

الطريق الذي تشقه طهران والرياض

■ اعتماد ملى ■ (الاعتماد الوطنى) ٢٦/٢/٢٠٠٧

إقليمية من أجل احتواء الأزمة واستقرار الأوضاع، بقدر ما ستنجح لأطراف غربية العمل على تثبيت مكانتها فى المنطقة أكثر من ذى قبل.

وقد أشارت الصحف بالمنطقة مؤخراً إلى المشروع السعودى الإيرانى المشترك، بوصفها أقوى الدول الإسلامية، من أجل إعادة الاستقرار إلى لبنان، وإلى أهمية هذه الجهود التاريخية.

ونظراً إلى التقارب الذى يجمع بين كلا الدولتين وأطراف الأزمة فإن هذا المشروع يمثل فرصة عظيمة لحل الأزمة، وبالإضافة إلى تزايد فرص حل الأزمة فإن هذا المشروع، يعد بداية عصر جديد فى التطورات الإقليمية. عصر يعيد الصياغة الخاصة بأصحاب الأدوار المؤثرة إقليمياً، ويخرجها من دائرة الأجنب أصحاب المنفعة. وإذا كان الأجنب قد وضعوا داخل كل توتر ونزاع أسس وأهداف مصلحتهم، فإن العصر الجديد سيضع فى عين الاعتبار مبدأ المصالح الجماعية والإقليمية.

إن المشاركة الإيرانية-السعودية، يمكن أن تعكس مدى قدرة الدول بالمنطقة على تأمين الاستقرار الإقليمى، وإذا استمرت على هذا النحو فإنها بالتأكيد ستنتهى لغز مفاده حتمية وجود قوى أجنبية لحسم أى نزاع، بل إنها ستحول دون مضي الأحداث والتطورات فى اتجاه التضحية بمصالح دول المنطقة لصالح مطالب وآمال دول أجنبية، تلك المسيرة ستقطع كذلك شريان الحياة الذى يوجه مصالح الشرق الأوسط فى اتجاه الغربيين، وتتصدى لمظاهر ومساعى التخريب الخارجية، تلك المساعى التى تؤجج النزاعات بين دول المنطقة خاصة بين تلك الدول المؤثرة، إما من خلال إثارة عداوات قديمة أو استحداث خلافات جديدة، لذلك فإن التضامن الإقليمى يمثل دعامة هذه المسيرة التى بدأتها الرياض وطهران.

دفعت الأهمية التى تحظى بها منطقة الشرق الأوسط ومكانته فى التوازنات الدولية، البعض إلى وصف هذه المنطقة بأنها ساحة لاستعراض القوة ولصراع القوى الكبرى مع بعضها البعض. وخلال هذا التنافس السياسى يلعب المقامرون بمصائر أمم تحملت العديد من التطورات الدخيلة والمصطنعة. وربما تأثرت وتيرة الأحداث السياسية المتسارعة فى هذه المنطقة بذلك الصراع الخارجى على مصادر ومصالح دول المنطقة. ودائماً ما تشهد رقعة شطرنج هؤلاء المتنافسين تضحية بالشعوب أو بجيوش هذه الدول فى أحسن الظروف.

إن مصير الشرق الأوسط وكما قيل قد تأثر بنزاع الهيمنة والتوازنات السياسية حيث كانت الغلبة لصالح منافس على حساب منافس آخر، وبمنظرة عابرة على التطورات الإقليمية يتضح عجز دول المنطقة لدرجة كبيرة عن التأثير فى مسيرة التطورات التى تمس مصيرها بشكل مباشر وهى دول عادة ما ترى ضرورة فى بسط السجاد الأحمر تحت أقدام الأجنب من أجل تأمين مصالحها.

التطورات اللبنانية أيضاً لم تكن مستثناة من هذه القاعدة، ويبدو من سير الأحداث فى هذه الدولة سواء على الصعيد الداخلى والنزاعات العرقية وسواء على الصعيد الخارجى، مدى تعاظم الدور الأجنبى القادم من خارج المنطقة للبحث عن مصالحه، وقد عكس الاعتداء الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية فى مختلف مراحلها مدى عجز دول المنطقة وهى دول إسلامية عن اتخاذ موقف موحد يدعم هذه الدولة، خاصة إذا ما قورن بدور الدول الأجنبية الخارجية. فالأحداث الداخلية اللبنانية والخلافات بين الأحزاب والجماعات اللبنانية مؤخراً، لن تؤدى إلى تدعيم مساعى دول

إيران ليست العراق أو أفغانستان

هادي محمد فر ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٣

الاستبداد والاستعمار، وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الشعب الإيراني. ويختلف هذا النظام تماماً عن نظامي العراق وأفغانستان فالأول قام في الأساس على أنقاض انقلاب أحمد حسن البكر، والثاني كان نتيجة لتدخل الغرب والولايات المتحدة ضد الغزو السوفييتي لأفغانستان.

٢- الرصيد الشعبي للنظام

يحظى نظام الجمهورية الإسلامية بدعم شعبي واسع، بالمقارنة بنظامي صدام حسين في العراق وطالبان في أفغانستان، خصوصاً أن الانتخابات شعبية على أعلى مستوى، حيث تشمل معظم المؤسسات من مجلس الخبراء ورئاسة الجمهورية ومجلس الشورى، إلى المجالس البلدية، هذه الانتخابات تمثل مظهراً بارزاً لشعبية النظام السياسي، كما تمثل المشاركة العظيمة لهذا الشعب رصيذاً شعبياً كبيراً لنظامها السياسي.

في حين أن نظام صدام حسين كان يعتمد على انتخابات شكلية يعلن بعدها فوزه بنسبة ٩٩٪ برئاسة الجمهورية، أما نظام طالبان في أفغانستان فكان لا يعتمد أساساً على رأي الشعب، ولم يكن للشعب الأفغاني دوراً في الحياة السياسية للدولة.

٣- النسيج القومي والمذهبي في إيران

يتمثل أحد أسباب الاحتلال السريع للعراق في تركيبة مجتمع هذه الدولة. ففي شمال العراق أوجد قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ فصلاً ثقافياً بين الأكراد والعرب، وفي جنوب العراق وهي مناطق الشيعة، فرضت الولايات المتحدة وحلفائها الحظر الجوي، مما جعل العراق مفككا لم يستطع الوقوف في وجه الاحتلال.

أما في إيران، فلا يمكن ملاحظة هذا الفرز الطائفي، فالشيعة يمثلون ٩٠٪ من المجتمع الإيراني ويتعايشون في سلام ومحبة مع إخوانهم السنة.

ويجب القول أنه مع ظهور الثورة الإسلامية كان الالتزام بالهوية الإيرانية محور اهتمام المفكرين ورجال الثورة، وخلال سنوات الحرب المفروضة (بين إيران والعراق)، قوى نسيج الأمة الإيرانية، حيث حارب الأكراد واللازيون والآذريون والفرس والبلوش في صف واحد دفاعاً عن السيادة الإيرانية.

٤ الموقع الجغرافي لإيران

يجب أن نشير إلى أن مساحة إيران وعدد سكانها

تزايدت في الآونة الأخيرة احتمالات شن هجوم عسكري أمريكي ضد إيران، خصوصاً في ضوء رفض إيران للقرارين ١٧٢٧، و١٧٤٧ الصادرين عن مجلس الأمن، والذين فرضا عليها عقوبات نتيجة رفضها وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قائلة أن واشنطن بصدد اتخاذ تدابير شديدة ضد الجمهورية الإسلامية، وادعت أن البرنامج النووي السلمي للجمهورية الإسلامية يمثل تهديداً ضد السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يجب القول أن الجمهورية الإسلامية على امتداد الثماني وعشرين عاماً الماضية كانت دوماً موضع اتهام من قبل واشنطن وحلفائها، بانتهاك حقوق الإنسان، والسعي لإفشال مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ومنذ قدوم المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض في عام ٢٠٠٠، وضعت إيران ضمن (محور الشر). وقد تصور المحافظون الجدد أن الاحتلال الأمريكي للعراق سوف يفرض ضغوطاً قوية على إيران تحبرها على تعديل سياستها، وهنا يجدر السؤال: هل الولايات المتحدة ترغب في خلق أزمة أخرى بجوار الحدود الشرقية للعراق؟ وهل إيران هي الهدف التالي لواشنطن؟

الإجابة على هذه التساؤلات بحاجة لبحث دقيق، فلا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أقوى قوة عسكرية في العالم. ولكن هل هذه القوة فعالة؟

في هذا الإطار، يجب الاهتمام بثلاث محاور رئيسية: المحور الداخلي، والمحور الإقليمي والمحور الدولي ومقارنتهم بنموذجين سابقين هما: العراق وأفغانستان في محاولة للرد على هذه التساؤلات:

أولاً: المحور الداخلي: من جملة المتغيرات التي تؤثر في عنصر المحور الداخلي ما يلي:

- ١- نوع النظام السياسي.
- ٢- الرصيد الشعبي للنظام.
- ٣- النسيج القومي والمذهبي في إيران.
- ٤- الموقع الجغرافي لإيران.
- ٥- دور الزعامة في إيران.

١- نوع النظام السياسي

قام النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أسسها الإمام الخميني على محاربة

يتفاوت إلى درجة كبيرة مقارنة بمساحة العراق وعدد سكانها، ومن ناحية الموقع الإستراتيجي فإن إيران تحظى بموقع استراتيجي فريد تفتقده كل من أفغانستان والعراق. فإيران لديها بحرين كبيرين: الخزر في الشمال (بحر قزوين) والخليج (الفارسي) وبحر عمان في الجنوب، أما أفغانستان، فهي دولة محصورة في اليابسة ليس لها أي منفذ بحري، والعراق لديها منفذ بحري على الخليج (الفارسي) بطول ٦٠ كيلو متر.

٥- دور الزعامة

في بحث العوامل الداخلية لإيران، يجب أن نشير إلى دور الزعامة، فطبقاً للدستور يعين مجلس الخبراء الزعيم أو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وثمة شروط خاصة يجب توافرها في هذا الزعيم، منها أن يكون فقيه عادل، عالم، شجاع، هذا في حين أن النظام السياسي للعراق وأفغانستان، يدار فقط بقوة الحكومة وبالطبع، تتدخل عوامل خارجية في تعيين هذه الحكومة.

ثانياً: العوامل الإقليمية.

تقوم السياسة الخارجية للحكومة الإسلامية على وحدة العالم الإسلامي والتعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي، كما تقوم على أن تفوق القدرة الاقتصادية والعسكرية لإيران مقارنة بدول المنطقة يجعلها بمثابة المهيمن الإقليمي في الشرق الأوسط. على الجانب الآخر، نجد أن نظام صدام حسين كان يعتمد على

أيديولوجية اشتراكية وضعت أمام تحديات كثيرة مع دول المنطقة بل ودول العالم.

أما في أفغانستان فإن نظام طالبان كان فاقداً حتى للشرعية الداخلية، فكيف يصل إلى وضع إقليمي مقبول. علاوة على ذلك، أكد تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق "لجنة بكير - هاميلتون" على أهمية الدور الإيراني في حل أزمة العراق وهو الأمر الذي يؤكد المكانة الممتازة لإيران في المنطقة.

ثالثاً: المحيط الدولي

من العوامل الأخرى التي تميز وضع الجمهورية الإسلامية عن العراق وأفغانستان رؤيتها للساحة الدولية، ورؤية الساحة الدولية لها وفي هذا الخصوص، لا بد أن نشير إلى أن الجمهورية الإسلامية استطاعت في تعاملها مع الساحة الدولية، أن تؤثر على اللاعبين الآخرين في هذه الساحة، وأن تقرب المجتمع الإيراني للساحة العالمية، فنجد مثلاً أن الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية الإسلامية، وهي إحدى المنظمات المؤثرة في التوازنات الإقليمية، تدافع عن حق إيران في قضية الاستفادة السلمية من الطاقة النووية، وهذا الدفاع ينعكس على الرأي العام العالمي.

أما بخصوص العراق، فيجب القول أنه إذا كان الرأي العام العالمي عارض احتلال الولايات المتحدة للعراق فإن هذه المعارضة لم تصل إلى الحد الذي يمكنه تشكيل تحالف ضد هذه الحرب.

العراق .. إلى أين؟

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/٨

العام الأمريكي، فالمعارضون المنافسون لسياسة بوش وخاصة معارضييه في الكونجرس ذوى الأغلبية فرضوا تحدياً لسياسة بوش في العراق وبدأت معارضة الديمقراطيين لسياسة بوش جلية في أعقاب إعلان إرسال ٢٠ ألف جندي جديد إلى العراق، حيث صرحت رئيس مجلس النواب نانسي بيلوسى أن "بوش أدخل أمريكا في نفق لا يمكن إنقاذاً منه"، وأضافت كذلك أن "زيادة العسكريين الأمريكيين في العراق يُعد خطأ كبيراً، وأن هذه الحرب قد أضرت بالجيش الأمريكي وهددت الأمن القومي الأمريكي، ويجب عليه أن يجيب على هذا السؤال لماذا هذه الحرب؟"

كما صرح النائب الديمقراطي هارى ريد أن زيادة القوات يُعد خطأ حقيقياً، وإرسال قوات أكثر لن ينهي هذه الحرب.

تبدى الفرق الإسلامية المختلفة حساسية شديدة تجاه معتقداتها تجعل من أصغر الأشياء عرضة في أن يستغلها الأعداء للوصول إلى ما يطمحون إليه. وهذه النقطة بالتحديد كانت محط اهتمام الأعداء لتحقيق أهدافهم في العالم الإسلامي. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أعلن في خطاب حالة الاتحاد عن إرسال عشرين ألف جندي إضافي إلى العراق. يأتي هذا في حين أن إحصائيات القتلى من الجيش الأمريكي في تزايد مستمر، والأهم من ذلك هو زيادة مساحة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في العراق.

ويشير فشل السياسة الحالية الأمريكية في العراق إلى أن الإحساس المعادي للحرب في العراق بلغ ذروته سواء في الداخل العراقي أو على مستوى الرأي

واعتبر ريتشارد هاس المحلل الأمريكي المرموق أيضاً أن نتيجة حرب العراق هي نهاية لعصر الهيمنة الأمريكية وقال أن الهجوم الأمريكي على العراق في سنة ٢٠٠٣ خلق تداعيات خطيرة لأمريكا .
رايبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي أيضاً اعترف بأن الفشل في العراق يُعد فاجعة كبيرة لمصالح أمريكا القومية .
وعلى جانب آخر فإن الولايات المتحدة في ظروف عدم الاستقرار هذه في العراق سوف تواجه مشكلات كثيرة وكبيرة لأنه في حالة خروج القوات الأمريكية من

العراق سوف تزداد أوضاع هذه الدولة سوءاً بالشكل الذي يُنبئ بظهور حرب داخلية وعليه فإن إدارة بوش في حالة استمرار الوضع الحالي وأيضاً في حالة الانسحاب من العراق ستواجه مشاكل عديدة .
وفي الحقيقة إن قرار إدارة بوش بشأن إرسال المزيد من الجنود إلى العراق على الرغم من زيادة الضغوط الداخلية عليه هو آخر بديل لها كي يمكنها العمل على استقرار الأوضاع في العراق والحصول على أصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ .

الإرهاب: التحدي الأساسي الذي يواجه المحتل في العراق

■ على أمير بيك ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/١٨

يُمر الآن على الاحتلال العراقي أربعة أعوام إلا قليلاً، وعلى الرغم من النجاحات الأولية التي تحققت في بداية الدخول وفي الإطاحة بالنظام البعثي يبدو يوماً بعد يوم أن الولايات المتحدة تفوض في مستتقع كبير، وقد استطاعت الولايات المتحدة، عن طريق اختلاق حقائق ضد النظام البعثي تقوم على السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وكذلك أيضاً دعم الإرهاب، حشد ائتلاف للحرب على العراق، وكان هدفها إقامة نظام علماني موال للغرب في العراق، وهي لم تنجح في هذا فقط بل إنها تتهم دائماً من جانب الرأي العام باختلاق الأكاذيب حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وإلى جانب هذه القضايا يجب الإشارة إلى مسألة أهم وهي عدم إحراز نجاح كامل في مواجهة الإرهابيين وتدعيم الأمن واستقرار، ربما لا يمر يوم إلا ويسمع فيه صوت انفجار أو خبر عن اختطاف رهائن وقتل في العراق لدرجة أنه أصبح أمراً عادياً ومشهداً مألوفاً تماماً أن يذاع نبأ قتل أربعة أو خمسة أشخاص .

وعدم الاستقرار هذا ينتج أثارا كبيرة داخل وخارج العراق، فعلى الساحة الداخلية علاوة على أن هذا الأمر يزيد من كراهية المحتل يوماً بعد يوم يؤدي أيضاً إلى هجرة الطوائف من الأماكن التي تكون فيها أقلية إلى الأماكن التي تحظى فيها بأغلبية، أما خارج العراق، فقد بدأت موجة رفض الاحتلال في الازدياد

حتى أن الائتلاف الذي أنشأته واشنطن قبل الغزو سرعان ما تلاشى بعد ذلك .
وثمة تحليلات عدة تفسر أسباب ازدياد حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في العراق هي:
١- بقايا نظام صدام حسين والبعثيين، وهذه المجموعة فقدت أهميتها بعد دخول الإرهابيين الأجانب إلى الساحة العراقية .
٢- أما التحليل الثاني فيتأسس على الفعل ورد الفعل، فرد الفعل في مواجهة اعتداءات المحتلين والعنف غير المبرر من قبلهم يخلق رد فعل من قبل العراقيين تجاه المحتل .
٣- التحليل الثالث وهو أقرب التحليلات إلى الواقع العراقي، ويقضي بأن هذه التفجيرات تأتي طبقاً لحسابات أيديولوجية محضة ترتبط بالجهاد ضد المحتل لتحرير الأراضي الإسلامية وهذا التحليل يتضمن ردود فعل الدينين والقوميين تجاه المحتلين .
٤- أما التحليل الرابع فيطرح نظرية "العرقيات" وتولى الأكثرية الشيعية الحكم بعد خضوعها لقرون لسيطرة أهل السنة، وردود الفعل المتعددة من قبل بعض الفصائل الأصولية السنية تجاه ذلك .
ويبدو من خلال التحقيقات التي تمت بشأن ماهية هذه الفصائل والمنظمات أنها في حدود ثلاثين منظمة، وأن منها ما يأتي بصورة مؤقتة وبعد مدة يزال اسمها من الساحة والبعض الآخر يندفع في البداية إلى القتال، ثم ينتهج بعد ذلك وسائل سلمية .

الجغرافيا السياسية الكردية والسياسة الخارجية الأمريكية

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/١٨

مشاركة القوات التركية في شمال العراق والواقع أن رواية خلاف تركيا مع منطقة أكراد العراق قد أصبحت أنه قوة منذ الأيام الأولى للحرب حتى قبل أن تصدر تأشيرة السماح بتحليق طائرات قوات الائتلاف فوق تركيا ومباركة الوجود العسكري في شمال العراق.

وقال أنوشيرافان برزاني النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في رد فعل على طلب تركيا: "إن أرض العراق ليست ثروة يأخذ منها كل شخص ما يريد وليس من حق أمريكا ولا بريطانيا ولا تركيا ولا أي شخص آخر أن ينتهك سيادة العراق ولن يستطيعوا".

ومع استمرار هذا التوتر وفي خامس أيام الحرب في ٢٤ مارس ٢٠٠٣ انعقدت جلسة مباحثات بين وفد أمريكي وآخر تركي دارت حول كيفية تواجد القوات التركية في العراق، وفي هذه الجلسة تولى زلماي خليل زاد مستشار الرئيس بوش آنذاك رئاسة الوفد الأمريكي وعلى الجانب التركي تولى أغور زياي وكيل وزارة الخارجية رئاسة الوفد التركي وفي هذه الجلسة توصل الطرفان إلى اتفاق بخصوص كيفية تحرك القوات التركية في شمال العراق، وبناءً على هذا الاتفاق استقرت القوات التركية في المناطق الحدودية في شمال العراق لتأمين الحدود، وتقديم المساعدة للاجئين العراقيين في منطقة محددة وبعدد قوات كان موضع اتفاق بين الطرفين وطبقاً لهذه الاتفاقية لا يجب أن يزيد تعداد القوات التركية على ستة آلاف وليس مسموحاً لهم بالتجول في عمق يزيد على عشرين كيلو متر، وقد أوفدت تركيا ثلاث لواءات من القوات إلى العراق كان تسليح لواء واحد فقط هو المدرعات وبهذا الشكل استقرت القوات التركية على الرغم من المعارضة العالمية على الحدود الشمالية للعراق ولم ينتهي تغيير موقف تركيا من بداية الحرب عند هذا الحد فقط فمع استمرار الحرب طرح مرة ثانية مع زيارة خليل زاد لتركيا فتح الجبهة الشمالية وفي هذه المرة طلبت تركيا مليار دولار كقرض لا يرد أو تقدم الولايات المتحدة قرضاً قيمته ثمانية مليارات دولار طويل المدى.

وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية قد تحسنت مع مجيء حكومة شيعية، حيث حصلت تركيا بعد صدام على فرص اقتصادية جيدة، فإن استقرار العراق أو عدم استقراره سيكون متغيراً مصيرياً في المستقبل بالنسبة للوضع الاقتصادي التركي في العراق.

في حين أن كل أنظار العالم تتجه إلى العراق، ربما يشهد شمال العراق نضجاً لظاهرة تاريخية. فمع تزايد قوة الأكراد في هذه المنطقة وحساسية الأتراك القديمة تجاه هذه المسألة، ظهر تحد كبير يواجه العراق في هذه المنطقة الآن. ويؤكد المسؤولون الأتراك دوماً على دعمهم للاستقرار والديمقراطية والعراق الموحد، وذلك خشية استقلال حكومة كردية في العراق، لأن هذا الأمر من الجائز أن يكون نموذجاً يحتذى الانفصاليون الأكراد في تركيا.

لكن على هذا الصعيد ثمة عدة عوامل أخرى تؤدي إلى تفاقم حساسية أنقرة فالغموض الذي يشوب السياسة الأمريكية بالنسبة لمسألة الأكراد في العراق يسترعى انتباه تركيا ويسبب لها القلق.

فالبيت الأبيض من ناحية يدعم إجراء استفتاء عام في كركوك التي أصبحت الآن نسيجاً كردياً تاماً، كما أن تصريحات المسؤولين الأكراد متناقضة، فمن ناحية يبدو من أحاديثهم أن مشاعر الحدة والعنف قد بلغت ذروتها وبدأ الميل نحو الاستقلال جلياً في هذه التصريحات، ومن ناحية أخرى يستخدمون خطاب الأخوة وسياسة الإدارة مع تركيا للتخفيف من حدة غضب أنقرة.

على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق بعد حرب ١٩٩١ وحتى بداية حرب ٢٠٠٣ كانت واقعة دائماً تحت تأثير أوهام أنقرة تجاه الحركة الانفصالية الكردية والغموض تجاه نظام صدام حسين، إلا أن زعماء الأتراك قد أعربوا عن قلقهم للولايات المتحدة في ٢٠٠٢ من خطط تغيير النظام، وفي الأول من مارس ٢٠٠٣ امتنع البرلمان التركي عن التصديق على طلب الولايات المتحدة لاستخدام أراضي شمال تركيا، ومع أنه بعد حرب ١٩٩١ سمح الأتراك في عام ١٩٩٧ أن تحلق طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا انطلاقاً من قاعدة انجريك على شمال العراق وعمليات تأمين الحماية للشمال لدعم أكراد العراق ضد صدام حسين والقوات العراقية، لكن هذه المرة أعلنت الموافقة فقط على تحليق الطائرات على الأراضي التركية ولذا السبب وبالمقابل امتنعت الولايات المتحدة عن إسقاط ١٥ مليار دولار كديون على تركيا ووجهت تحذيراً لتركيا بمنع أي تحرك عسكري في شمال العراق، وامتنعت عن قبول طلب

سيناريو تجزئة العراق

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/٨

وتعتبر تجزئة العراق اليوم إلى ثلاث دول تحت مسميات منطقة الشيعة، ومنطقة الأكراد، ومنطقة السنة جزءاً من المشروع.

ويعتقد زبيجينيو برجينسكي المستشار الأمني للرئيس كارتر أن الولايات المتحدة قد قامت بالهجوم على العراق من دون دراسة، وأن هذا الهجوم كان خاطئاً في حين يعتقد هنري كسينجر وزير الخارجية الجمهوري الأسبق أن الهجوم على العراق كان سليماً. لكن هذين المسؤولين الأمريكيين الكبيرين، على الرغم من أن لهما وجهة نظر متباينة تجاه الحرب إلا أنهما قد اتفقا بخصوص انتخابات ومصير العراق وكلاهما يرى أنه لو أن شيعة العراق شكلوا الأغلبية فإنهم سيفوزون بالانتخابات إذا أجريت في ظروف ديمقراطية ولن تتمكن الولايات المتحدة من الدفاع عن وحدة العراق التي ستصبح موضع تحدى للجماعات السنية والكردية أي أنه استناداً إلى التحديات الإرهابية في العراق يؤيد هذان الخبيران تجزئة العراق إلى ثلاث مناطق منطقة الشيعة ومنطقة الأكراد ثم منطقة السنة، ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط المضطربة ستصبح أكثر اضطراباً وستظهر حدود جغرافية جديدة في هذه الحالة ربما تدعم إسرائيل مثل هذه الآثار لأنها قد تخلصت من وجود قوة محتملة أو ممكن مثل عراق صدام حسين ولن يكون هناك أي خبر عن وجود ديمقراطية في هذه المنطقة في المستقبل القريب وسيكون من السهل على إسرائيل أن تتعاطى مع دويلات صغيرة معدومة القيمة قلما تمثل خطراً عليها.

حدد مشروع الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠ الذي تعده وكالة المخابرات المركزية المستقبل السياسي والجغرافي للعراق في أربعة احتمالات وخيارات هي:

- ١- إقامة نظام ديمقراطي.
- ٢- إقامة نظام راديكالي إسلامي.
- ٣- إقامة نظام علماني قوي.
- ٤- تجزئة العراق.

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة من الممكن أن تؤدي تجزئة العراق بين الجماعات العرقية إلى خلق قلاقل ودفع دول الجوار إلى التدخل، ومن المؤكد أن حدوث أي من الخيارات السابقة سيؤدي إلى هزيمة الولايات المتحدة وستترتب على ذلك نتائج سلبية عدة بالنسبة لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية للقوى العالمية وخاصة الولايات المتحدة تتطلب السيطرة على معظم ثروات الدول فوق الأرض وتحت الأرض وإخضاع منافسيها الاقتصاديين في مختلف مناطق العالم، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى القضاء على منافسيها على مستوى العالم فقط بل إنها تحتاج إلى جغرافيا سياسية جديدة للعالم، مستفيدة في ذلك من الاقتصاد القائم على بيع السلاح وعائداته، ومن الممكن في هذا الإطار تبرير مشروع الشرق الأوسط الجديد والجغرافيا السياسية الجديدة.

٧٤

رسائل المقاومة من حزب الله

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

لقد أعاد حزب الله في هذه الحرب مفهوم العروبة إلى إطارها الصحيح بالتوازي مع الإسلامية، فجعل محورها القضية الفلسطينية، ملتزماً بإيجاد استراتيجية دفاعية للبنان ضد أطماع واعتداءات صهيونية ذات عقيدة متأصلة، جعل من الهوية اللبنانية ومكانتها، قضية محورية في المفاوضات العربية الإسرائيلية، مثبتاً حق سلاح المقاومة، لذلك فإن الجدل السياسي المحتدم بشأن الهوية اللبنانية ودور لبنان في المفاوضات العربية

خلال الأيام الأولى من الحرب بين حزب الله وإسرائيل، راهن البعض على هزيمة وانكسار المقاومة خلال أيام، وهو ما انعكس على دبلوماسية بعض الدول خلال تلك الفترة، لكن الواقع أثبت فشل هذه التكهّنات، لأن صمود حزب الله أطاح بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي، ومن ورائه أطراف دولية وإقليمية دائماً ما أشاعت ونشرت ثقافة الانكسار والهزيمة داخل الدول العربية ولبنان.

الإسرائيلية والاقتراحات المطروحة أمريكياً، جميعها محاور متواصلة لن تتوقف إلا بعد استقرار التوازنات الداخلية اللبنانية عن طريق انتخابات برلمانية جديدة قبل انتهاء الدورة البرلمانية الراهنة.

لقد أدهشت المقاومة العالم أجمع لاسيما من هم على إطلاع بالقضايا العسكرية والسياسية. وقد تسبب نجاحها في تغيير جذري في السياسات التي تنتهجها كل من إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.

لقد سعى حزب الله منذ تأسيسه وحتى الآن من أجل تحديد أهدافه وأولوياته السياسية في أطر عامة. وبينما عانت لبنان في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ من الحروب والصراعات الداخلية، كان حزب الله في طور التكوين والتأسيس، لذلك فهو تشكيلة مواقف سياسية ومذهبية. ومن المهم هنا الإشارة إلى نجاح حزب الله في ممارسة نشاطاته داخل المجتمع اللبناني دون الانخراط في دوامة الصراعات الداخلية، حيث كانت الأولوية من وجهة نظر الحزب، التصدي للمحتل الصهيوني. وبالرغم من دخول حزب الله إلى المسار السياسي الرسمي اللبناني على مدى العقد الماضي، إلا أنه نجح في الحفاظ على أولوية التصدي للنظام الصهيوني، مع التحرك في اتجاه صون التضامن الوطني اللبناني.

وبالرغم من صدور القرار ١٧٠١ من مجلس الأمن وإقرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، إلا أنه من الضروري إدراك أن أياً من بنود وقف إطلاق النار والمرهون بموافقة اللبنانيين الإسرائيليين والأطراف الإقليمية، لم يتحقق بعد، وأن الحرب واحتدامها وكذلك تدخل الأطراف الدولية والإقليمية لم يتيح التوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن أي من ملفات الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك لم تتحقق أي من الأهداف التي شنت الحرب بسببها.

فعلى سبيل المثال، لم تستعيد إسرائيل الجنديين الأسيرين من حزب الله، بل أنها لم تتمكن من القضاء على حزب الله، وفشلت حتى في نزع سلاح الحزب.

في المقابل خرج حزب الله بزهوة النصر المحقق، مؤكداً على حقه في مواصلة المقاومة، والحفاظ على سلاحه، واستعادة مزارع شبعاء، وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين من سجون إسرائيل، أما على الصعيد السياسي الإقليمي، فقد ازداد احتقاناً بعد انتهاء الحرب، وقد عاد الوضع على الساحة الفلسطينية إلى سابق عهده المفعم بالتوتر في أعقاب سلسلة من الهجمات الإسرائيلية، في حين وجدت سوريا نفسها منعزلة في مواجهة مباشرة مع ادعاءات وصمتها بالتدخل السافر في الشؤون اللبنانية ودعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين. وما من شك أن الوضع غير المستقر في العراق ساهم في التشويش على فكر

الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الإقليمية. وبمنظرة عامة إلى وضع الدول بالمنطقة يجب القول أن الأحداث اللبنانية الأخيرة عكست جزءاً من التوترات والصراعات القائمة في المنطقة بين حزب الله وإسرائيل، ومن ثم فإن استئناف سلسلة الصراعات من جديد في الشرق الأوسط ليست واقعاً حتمياً ولكنه يخضع لعدة عوامل:

١- مستوى الجدية في تنفيذ القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن.

٢- قدرة حزب الله على التعامل مع الوضع السياسي داخل لبنان.

٣- من المحتمل أن تكون الحرب الإسرائيلية ضد لبنان مقدمة لحرب إقليمية واسعة النطاق بهدف إنشاء شرق أوسط جديد (مشروع رايس).

لذلك ربما تشهد المنطقة في المستقبل القريب ضغوط وتدخلات سياسية، دولية وإقليمية متوافقة مع مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، مع الاستفادة من أدوات التصعيد، لكن هذا الأمر يتطلب عدة محاور، من قبيل:

١- مدى تصميم الحكومة الأمريكية على إنجاز هذه المهمة وعلى فرض سياساتها على المنطقة وإيجاد شرق أوسط جديد من خلال التحجج بسياسة مكافحة الإرهاب.

٢- كيفية تعامل القوى الإقليمية مع النتائج السياسية المترتبة على الحرب الإسرائيلية ضد لبنان.

٣- كيفية تعامل إيران وسوريا وحزب الله مع التهديدات والادعاءات الخارجية، هل ستمضي هذه الأطراف في اتجاه التسوية أم تصعد من شكل المواجهة.

٤- تأثرت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ومن ثم مسيرة التسوية السلمية بسبب التحولات السياسية في إسرائيل ما بعد الحرب، فهل تمضي السياسة الإسرائيلية في اتجاه الحرب أم في اتجاه السلام؟

٥- التطورات القادمة ستعكس مدى قدرة المجتمع الدولي على إقناع الحكومة الأمريكية بتفعيل المسيرة السلمية وعقد مؤتمر مدريد ٣ مع التقيد بمبادئ جديدة خاصة بعد الهزائم التي تحملتها في العراق.

ولهذا فإن الدروس المستخلصة من حرب لبنان والتي أثارت استفسارات عديدة، ستؤثر بالطبع على التطورات الداخلية اللبنانية والإقليمية والدولية. بل على سبيل التعاطي مع قضايا ستشكل في المستقبل القريب مصير المنطقة بكاملها.

إن نتائج الحرب الأخيرة لم تقتصر على الميادين العسكرية وإنما انعكست على الساحة السياسية - الاجتماعية اللبنانية، من خلال تحرك قوى بقيادة السيد حسن نصر الله، الذي ضيق الخناق على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في بيروت، وهي حركة حملت لواء السلام والإصلاح بعد الحرب ضد حكومة فؤاد السنيورة فاتحة بذلك آفاق سياسية جديدة أمام لبنان ٢٠٠٧ .

صحوة شيعة اليمن

هادى محمدى قر ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

عقب موجة صحوة التيارات الدينية الشيعية فى العراق ولبنان و البحرين وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر انضمت اليمن أيضا إلى الدول التى تواجه المطالب المذهبية للشيعه.

بعد الاتفاق الذى وقع فى ديسمبر عام ١٩٨٩ للوحدة بين شطرى اليمن، اتحدت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالى) وجمهورية اليمن الشعبى الديمقراطية (اليمن الجنوبى) فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩٠ تحت اسم "جمهورية اليمن". وتضم هذه الدولة مناطق الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية والمناطق الجبلية والشريط الساحلى للبحر الأحمر وعدن التى كانت مستعمرة بريطانية فيما مضى وتبلغ مساحتها ١٩٥ ألف كيلو متر مربع ومناطق جنوب الجزيرة العربية وجزر كاماران وجزر سوكو特拉 وجزر كوربا موربا. والدين الرسمى لليمن هو الإسلام ويشكل المسلمون غالبية السكان فيه وبه نسبة قليلة من الأديان الأخرى. ويبلغ عدد أتباع الفرقة الزيدية والشيعه الإثنى عشرية حوالى ستة ملايين نسمة. والزيدية هى فرقة تميل إلى الشيعه وهى من أعقاب السلالة الزيدية التى قامت بثورة فى اليمن فى عهد الخليفة المأمون وأرسل الخليفة أحد قادته ويدعى محمد بن عبدالله بن زيد لقمع هذه الثورة وقام هذا القائد بتأسيس الأسرة الزيدية الحاكمة. ويبلغ عدد أتباع المذهب الشافعى أيضا حوالى ستة ملايين نسمة وهذه الفرقة على صلة وثيقة بالشيعه خلافا للفرق المذهبية الأخرى من أهل السنة وبعد فتوى الشيخ شلتوت المصرى (الشافعى المذهب) التى تنص على احترام الشيعه ومذاهب الشيعه توطدت صلاتهم بالشيعه وفى المقابل يبدى الشيعه احتراما خاصا لأتباع الفقه الشافعى. وبعد مسلمو اليمن أنفسهم من الأنصار ومن مفاخرهم أن اليمن هى البلد الوحيد الذى اعتنق الإسلام دون إراقة أية دماء مع وصول مبعوث النبى صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين على بن أبى طالب.

فى السنوات الأخيرة ومع تصاعد نشاط الوهابيين فى المملكة العربية السعودية والجهود الغربية وخاصة من جانب الولايات المتحدة و النظام الصهيونى لبث الفرقة والخلاف بين المسلمين تزايدت الخلافات بين أتباع الفرقتين الإسلاميتين وأسفرت عن اشتباكات

دموية. ومع أحداث الحادى عشر من سبتمبر تزايدت مخاوف القائمين على الأمور فى اليمن من تزايد موجة الصحوة الشيعية إلى درجة أن حكاهم اليمن قد وصفوا وجود الشيعه فى اليمن بالورم السرطاني. واستمرارا لسياسة قمع الشيعه فى اليمن قام على عبد الله صالح بفرض قيود على أنشطة التيار السياسى المذهبى لأتباع الزيدية والإثنى عشرية فى اليمن وقام باعتقال واغتيال زعماء الشيعه. ونذكر أن على عبد الله صالح أصدر أمرا رسميا فى الرابع من فبراير من العام الحالى بالهجوم على مناطق الشيعه فى شمال اليمن وأسفر هذا الهجوم عن اشتباكات واسعة بين الجيش اليمنى وبين الثوار بزعماء عبد الملك الحوثى فى إقليم صعدة. وفى هذه الاشتباكات لقى ٢٢ من الشيعه مصرعهم وأصيب ٦٢ آخرين بجراح. ويبدو أن الأزمة ستزداد تعقيدا نظرا للعوامل الداخلية والإقليمية والدولية ولبحث أسباب اشتداد أزمة ثوار اليمن يجب القول إن هناك ثلاثة عوامل تتدخل فى هذه الأزمة وهى العامل الوطنى الداخلى والعامل الإقليمى والعامل الدولى وسوف نقوم ببحث هذه العوامل كل على حدة.

١- العوامل الوطنية

يعد اليمن بلدا فقيرا وإجمالى دخله منخفض على عكس الدول العربية الأخرى كما أن المناطق اليمنية التى يسكنها الشيعه أكثر فقرا من بقية المناطق وقد أدى هذا الأمر إلى تهيئة المجال النفسى للشيعه للقيام بالثورة (التمرد). كما أن البناء القبلى فى اليمن يعد من العوامل الداخلية الأخرى فالبناء القبلى كان دائما أكثر رسوخا فى المناطق الشمالية وقد أدت هذه القبلىة إلى تقليل العلاقات والصلات بين القبائل والمذاهب المختلفة مما يعد مجالا للخلاف بين المذاهب وخاصة بين الشيعه والسنة. ومن العوامل الداخلية أيضا تهميش الشيعه وإقصاؤهم عن الهيكل السياسى والإدارى فى النظام الحاكم فالنظام السياسى الإدارى الحاكم فى اليمن يتبع المذهب الشافعى ويفرض قيودا على دخول الزيديين والإثنى عشريين إلى جهاز الحكم الأمر الذى يؤدى إلى إثارة غضب الشيعه.

٢- العوامل الإقليمية

كان نجاح الثورة الإسلامية فى إيران مقدمة لمعاداة حكاهم اليمن للشيعه، وفى عام ١٩٩٠ ومع اتحاد شطرى

اليمن زادت حدة هذه المعاداة. كما أن الهجومات الأمريكية على العراق وانتصار الشيعة وأيضا انتصار حزب الله اللبناني في توازنات القوى السياسية في لبنان وأخيرا انتخابات البحرين التي تبلغ نسبة الشيعة حوالي ٦٥٪ من إجمالي عدد سكانها كل هذا قد دفع بحكومة علي عبد الله صالح إلى تشديد مواجهتها للشيعة. كما اتهمت حكومة اليمن الثوار بزعماء عبد الملك الحوثي بالتعاون مع إيران سعيا لفرض سلطة إمامية المذهب. رغم أن حسين كمالين السفير الإيراني في صنعاء نفى أي تدخل إيراني في اليمن إلا أن حكام اليمن يهاجمون إيران بشده بتشجيع الغرب والدول العربية الأخرى بالمنطقة. كما أن التطورات اللبنانية لها تأثير مباشر في قتل الشيعة على يد الحكومة اليمنية. فقد تسبب حزب الله اللبناني في تهديد بقاء حكومة السنيورة الموالية للغرب. ولهذا لن تتورع حكومة علي عبد الله صالح وهو أيضا من حلفاء أمريكا في المنطقة عن القيام بأي شئ لقمع الشيعة خوفا من ازدياد قوة التيارات السياسية الشيعية وتحويلها اليمن إلى لبنان أخرى. كما أن المملكة العربية السعودية أيضا من الدول التي أعلنت معارضتها الصريحة لاستيلاء الشيعة اليمنيين على السلطة فقد أعلن وزير الخارجية السعودي قائلا: نحن سلفيون شئنا أم أبينا والتيار السلفي كما نعلم يعد الشيعة مرتدين ولا يخفى معارضته للشيعة. وفي الاشتباكات الأخيرة باليمن يبدو أن القوات السعودية كانت تعاون الجيش اليمني سرا، كما أن المملكة العربية السعودية تتخوف من تحول اليمن إلى عراق آخر، ونظرا لأن هناك أقلية شيعية تقيم في مناطق الجنوب الشرقي من المملكة العربية السعودية وهي معزولة عن التطورات السياسية والاجتماعية والإدارية للحكومة السعودية فإن الحكومة

السعودية غير مستعدة تحت أي ظرف لقبول استيلاء الشيعة على السلطة في اليمن وسوف تساعد الحكومة اليمنية على قمع التيارات السياسية الدينية الشيعية.

٣- العوامل الدولية

تؤثر العوامل الدولية تأثيرا واضحا إلى جانب العوامل الداخلية والعوامل الإقليمية ومن العوامل الدولية المؤثر على وضع الشيعة في اليمن:

أ - تسببت السياسة الدعائية التي تنتهجها الولايات المتحدة في مجال تحقيق المصالح إلى خلق حالة من القلق الذي لا مبرر له من ازدياد الوجود الشيعي في اليمن وفقدان الولايات المتحدة حليفا آخر في الشرق الأوسط هو علي عبد الله صالح وقد أدى هذا إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد خطر ظهور الشيعة في اليمن. يضاف إلى ذلك وصف الثوار الشيعة بالإرهابيين وتقديم العون اللازم للحكومة اليمنية.

ب - جهود النظام الصهيوني لبث الفرقة والخلافات بين المسلمين: يحاول النظام الصهيوني عن طريق زرع الخلافات تحقيق هدفين الأول هو إضعاف موقف المسلمين في الشرق الأوسط عامة وفي اليمن خاصة، والثاني هو زيادة قوته العسكرية والسياسية لمواجهة المسلمين.

واليمن كما نعرف من البلاد التي لا يسهل إيجاد فرقة وخلافات بين الطوائف فيها بسبب التقارب بين الفقه الشيعي والفقه السني الشافعي وبين الزيدية والاثني عشرية ولهذا يحاول النظام الصهيوني بمساعدة عملائه في اليمن القضاء على الوحدة الوطنية في اليمن. وما يطالب به الشيعة في اليمن هو الحصول على حقوقهم المشروعة بعد سنوات طويلة من التهميش وليس الصراع مع الشافعيين ولكن النظام الصهيوني يحاول استغلال هذه الأحداث.

قواعد اللعبة في أفغانستان

■ كيهان (الدنيا) ٢٢/٢/٢٠٠٧

الذي أفرز المزيد من الخلافات والمشكلات للولايات المتحدة في أفغانستان مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار ورد على لسان انتوني كوردسمان الخبير الأمني في واشنطن والذي شغل مناصب عليا في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية وفي حلف الناتو، ويعمل حاليا في مركز الدراسات السياسية والدولية أحد أهم المراكز البحثية المهمة بالسياسة الخارجية في واشنطن

تثير مسألة إعادة الإعمار في أفغانستان إشكالية كبيرة خاصة في ظل انشغال الولايات المتحدة بقضايا وملفات أخرى مثل الملف النووي الإيراني والوضع في العراق، بالإضافة إلى عودة ظهور طالبان مرة أخرى وفرض سيطرتها على بعض المناطق الأفغانية، فبالرغم من مرور أربعة أعوام لم تتمكن ألمانيا (التي ترأس الاتحاد الأوروبي الآن) من إعادة بناء قوى الأمن، الأمر

أن الألمان فشلوا في إنشاء قوات أمن أفغانية ولم يتوصلوا إلى أي نتيجة على مدى أربعة أعوام.

لم تقتنع برلين بمثل هذه الانتقادات وامتنع المسؤولون الألمان عن الرد رسمياً على تلك التصريحات، ومع هذا وصف المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية هذه الانتقادات بأنها غير مقنعة وأن ألمانيا تؤدي بفاعلية إجراءات قصيرة الأمد وطويلة الأمد في أفغانستان.

وحقيقة الأمر أن مهمة إعادة بناء قوى الأمن الأفغانية بعد سقوط طالبان لم تتم على النحو المتوقع على الصعيد الدولي. فعلى مدى عقود من الحرب الداخلية في أفغانستان لم تتواجد على الساحة الأفغانية قوات أمن تقليدية وإنما كانت بعض الفرق المحلية التي تؤدي مهامها تحت قيادة زعماء الحرب هناك.

جدير بالذكر أن القوات الغربية قد انتشرت في بعض المناطق الأفغانية من أجل المساعدة في إعادة البناء، وقد قدمت مساعدات لقوى الأمن المحلية، لكن معظم قوات الشرطة الأفغانية لا تعرف القراءة والكتابة، لدرجة أن الجهل منتشر أيضاً بين قادة هذه القوات.

كانت ألمانيا قد قدمت الدعم في مجال تعليم وتدريب القوات الأفغانية مما انعكس على عدد كبير من مسؤولي الشرطة الأفغانية لدرجة أن بعضهم أصبح يتحدث الألمانية.

فقد تم إنشاء مدرسة العمليات (الأكاديمية) في كابول منذ أبريل ٢٠٠٢، وتولت مهمة تعليم وإعادة تأهيل أفراد الشرطة. وفي أغسطس ٢٠٠٥، تخرج من هذه الأكاديمية الدفعة الأولى حيث وصل عدد الخريجين حتى الآن ٤٢٠٠ أفغاني، بينما تضم الأكاديمية حالياً نحو ١٢٥٠ شخص.

ويرى الأمريكيون أن على الألمان تدريب كبار قادة الشرطة الأفغانية كخطوة أولى، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تدريب أفراد الأمن، من أجل احتواء أعداد كبيرة، وفي هذا الشأن يقول خبير مركز الدراسات السياسية الألمانية (كيثاماس): "الأسلوب الألماني لن يتيح إمكانية تكوين قوات شرطية كافية لديها القدرة

والكفاءة لإدارة الأزمات في دولة مساحتها ضعف مساحة ألمانيا".

وقد شهدت انتخابات الرئاسة الأفغانية عام ٢٠٠٤ نقصاً ملحوظاً في أعداد القوى الشرطية، بالرغم من تواجد القوات الدولية والحكومية، فكلاهما لم يتمكن من تغطية المراكز الانتخابية أمنياً.

كما تعرضت أفغانستان في بداية العام الماضي لهجوم من جانب قوات طالبان، استهدف قوات حلف الناتو في ظل انعدام التواجد الأمني اللازم للحفاظ على أمن المدن خلال العمليات القتالية.

وفي رد فعلها على هذا النقص شرعت القوات الأمريكية في تدريب قوات شرطية جديدة، فتضاعفت أعداد موظفي شركات الأمن الخاص الأمريكية. وشملت الإجراءات الأمريكية عقد دورات مكثفة قصيرة الأمد ربما تتعدى الشهرين على الأكثر، بهدف تدريب غير المتعلمين من رجال الأمن ومعظمهم من المجاهدين السابقين الذين لم تتعدى معارفهم استخدام بنادق الكلاشينكوف. هذا البرنامج الأمريكي أثار حفيظة الألمان بالرغم من عدم توجيه أي اعتراض رسمي في هذا الشأن. وتعود جذور هذا الخلاف بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاختلاف الثقافي بين الدولتين، وهو ما انعكس على أداء ألمانيا لمهامها في أفغانستان، فالألمان يريدون تسليم الأوضاع الأمنية لغير العسكريين من خلال قوات أمن ذاتية على غرار النموذج الألماني، أما الأمريكيين في المقابل يريدون قوات شرطة أفغانية لديها القدرة على إطلاق النار وخوض الحروب فقط، ومن ثم تدريب أكبر عدد من القوات وإرسالها إلى المناطق غير المستقرة، وهو الأمر الذي أوكلته وزارة الخارجية مؤخراً إلى البنتاجون. ومنذ أبريل ٢٠٠٥ أصبح قائد القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان مسئولاً عن تدريب قوى الأمن الأفغانية. فضلاً عن ذلك أراد الألمان إنشاء قوات شرطية خاصة شبه عسكرية تضم ٥٠٠٠ شخص من القوات المدربة في أكاديمية الشرطة من أجل قمع مظاهر التمرد، بينما طالبت الحكومة الألمانية، الاتحاد الأوروبي بالتصدي للنفوذ والهيمنة الأمريكية في أفغانستان.

العراق بين إيران والسعودية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

زيارة مسئولين إيرانيين للرياض، يأتي على رأسهم على أكبر ولايتي مستشار الزعيم ومبعوثه الشخصي وحامل رسالته إلى الملك عبد الله، وزيارة منوتشهر متكى وزير الخارجية، فجاءت الدعوة من جانب العاهل السعودي لأحمدى نجاد دون تردد، إيران أرسلت أحمدى نجاد لتؤكد أنه إذا كان أكثر قاداتها تشددا يستطيع أن يتفاهم مع نقيضه في السعودية، فليس هناك ما تخشاه السعودية أو الدول الخليجية أو الدول العربية بعد ذلك، وأنه يمكن بسهولة تجاوز الخلافات، والقيام بالعمل المشترك من أجل صالح الطرفين وخير المنطقة والعالم الإسلامي.

لقد أدت ظروف المنطقة إلى أن يكون الطرفان أكثر عقلانية وواقعية في التعامل مع بعضهما البعض، ويتخطيان الهواجس إلى التعامل الجريء المباشر، لقد أدركا من خلال ما يدور حاليا بين الشيعة والسنة في العراق، وحجم المؤامرة التي تستهدف الوقيعة بينهم، جوهر المشكلة التي يعاني منها العالم الإسلامي، وأهمية العمل على وحدة الخطاب الإسلامي في الظروف الراهنة، والسعى إلى التعاون بين المذاهب الإسلامية لا التناحر، كانت هناك مبادرات تدعو إلى التساؤل حول أهمية وجدوى هذا السعي، وآلياته وتوجهاته، ومصيره! أهمها المؤتمر الذي عقده الزعيم الإيراني آية الله سيد علي خامنئي بين علماء الشيعة والسنة في إيران، وقال فيه: ينبغي أن نقيم أسس اتحاد عملي حقيقي وواقعي وقلبي بين أهل السنة والشيعة، فلقد اعتمد الأوائل في صراعهم مع الاستعمار والاستكبار على قضية وحدة الأمة الإسلامية بشكل كبير، فقد رأيت السيد جمال الدين الأسدآبادي المعروف بالأفغانى رضوان الله تعالى عليه، وتلميذه محمد عبده، وآخرين كثيرين من علماء أهل السنة، وكذلك من علماء الشيعة مثل المرحوم شرف الدين العاملي، وعظماء آخرين، كيف جاهدوا من أجل أن لا يدعوا في مواجهتهم للاستعمار فرصة لكي يبدل وحدة المسلمين إلى فرقة، ويستعملها حربة في وجه العالم الإسلامي. وكان الزعيم خامنئي قد صرح من قبل

كان طبيعيا أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد والملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين أهل السنة والشيعة، كخطوة إيجابية لحل الأزمة العراقية، والأزمة اللبنانية، وباقي القضايا المثارة، والوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان، لأن قضية الصدام بين السنة والشيعة على رأس القضايا والمسائل التي تهم البلدين، وتشغل بال قادة السعودية على الأخص باعتبارهم من رموز العالم السني، وتؤثر في اتجاه كل من السعودية وإيران للقيام بدور إقليمي فعال، لذلك فقد أعدا لها إعدادا كبيرا في وقت قياسي، فجاء برنامج المباحثات مشحونا، لأن الطرفين يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطأ أحمر في علاقاته به، كل منهما يعتبر نفسه قطبا من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامي، وكل منهما يرى له دورا أساسيا على الصعيدين الإقليمي والإسلامي، وكل منهما لديه مصالح في المنطقة، وكل منهما لديه توجهات دينية ومذهبية، فليعترف كل طرف بمعطيات الآخر، وليتعاونوا على هذا الأساس لمصلحة كل منهما، وفي اتجاه حل المشاكل المعلقة في المنطقة، وقد يرى بعض المحللين أن إيران والسعودية قد تقاربتا بالرغم من المحاذير الأمريكية، إلا أن هذه النتيجة لا تعبر عن تقارب، بقدر ما تعبر عن تفاعل واقعي مع طبيعة الأشياء، فالمعطيات الإيرانية تتعارض بل وتتصادم مع المعطيات السعودية، ولكنهما رغم ذلك تعاملتا في المجال الاقتصادي وخاصة التجاري، واستطاعا أن يتجاوزا خلافاتهما الأساسية التي حرمتها من التعامل المفيد لكليهما. والدليل على حسن فهم الطرفين لحقيقة الخلاف، ورغبتهما في تجاوزه، قامت إيران بترتيب زيارة أكثر الوجوه الإيرانية تشددا، وهو أحمدى نجاد رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن سبقتها تمهيدات من خلال

بأنه لا يريد أن يدخل أهل السنة في مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة في مذهب أهل السنة، بل أن يقبل كل منهما معطيات الآخر، ويتعامل معها، ويدرك أنهما أبناء دين واحد.

ويقود آية الله هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران حملة سياسية داخل إيران للدعوة إلى المرونة والتوسط في التعامل مع مشاكل السياسة الخارجية، مشيراً إلى جهود إيران في التقريب بين المذاهب الإسلامية، واستمرارها بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، مؤكداً أن الاستكبار العالمي أكبر الأخطار، لأنه يبغى السيطرة على الدول الإسلامية وثرواتها الطبيعية. وأكد أن العالم الإسلامي لو اتجه للوحدة لما كانت هناك مشاكل السودان ولبنان والعراق وفلسطين والصومال، أو غيرها من المناطق الإسلامية. كما أكد أنه يمكن الدفاع عن الأمة الإسلامية من خلال سنة الرسول وسيرة أهل البيت والعلماء والشخصيات الإسلامية، وهذا لا يعني مناهضة الأديان الأخرى، وإنما المحافظة على الإسلام. وفي هذا السياق يكون السنة أولى برعاية الشيعة من غيرهم، ومن هنا أكد أن الإيرانيين مع صلواتهم على الرسول وآل البيت يصلون على أصحابه، ويؤكد قادتهم على طرح مواضع الالتقاء ونبذ مواضع الخلاف بين السنة والشيعة، مذكراً بفتوى زعيم النظام تحريم لعن الصحابة.

وأكد آية الله رفسنجاني أيضاً أن إيران لا تتدخل في شئون العراق الداخلية، ولا نية لديها في ذلك، ولا توجد أية عمليات تدل على التدخل الإيراني هناك، رغم وجود تدخل من الدول العربية، وتعارض المذابح والعمليات الإرهابية في العراق، وتعتبرها من الكبائر، ولا ينبغي إراقة دم مسلم أو غير مسلم على يد مسلم آخر. وينبغي على جميع علماء السنة والشيعة أن يسعوا بكل جهدهم لكي يحدد العراقيون مصيرهم بأنفسهم، وإيران راغبة في وحدة العراق. كما فسر التقية عند الشيعة، بقوله إن كل دولة لديها مسائل تعتبرها سرية في وقت من الأوقات، ثم تعلن عنها عندما يحين الوقت، وهو يشبه ما تعتقده الشيعة في التقية. كما رفض اتهام إيران بالترويج لمذهب الشيعة في بلاد أهل السنة، مؤكداً أن إيران لا تسعى لنفي الآخرين، وإنما تنادي بالدعوة للعمل الصالح، وأن هذه التهمة موجهة من قبل أعداء إيران للوقية بين المسلمين.

لقد أكدت نتائج زيارة أحمدى نجاد للسعودية أن الوضع كان يتطلب خطوة جادة مترنة في هذا السبيل، تؤكد أن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، ولو كانت القضية مذهبية، لكان هناك اختلاف في المسائل الفقهية والمسائل الكلامية وغيرها، لكن الاختلاف الموجود اليوم خاصة في العراق ولبنان، لا يقوم على أساس قواعد

فكرية أو قواعد فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتكتل وتشرذم وتصارع تغذية عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري، والعقد التي خلفها النظام السياسي في نفوس العراقيين، والمسلمين عموماً، فالوضع القائم في العراق سياسي، والمشاكل ناتجة عن الاحتلال والاحتقان، وعن الوضع الذي كان قائماً أيام النظام السابق وانعكاساته، وما جر إليه من وضع نفسي ووضع طائفي في العراق، فليس من المفيد أن يتحول الخلاف السياسي إلى مذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمي والثقافي تجاه الطرف الآخر، المختلف معه سياسياً في الأساس، فلو انتهت الاختلافات الطائفية في العراق لبرزت اختلافات قومية وأخرى إثنية وعشائرية بين السنة والسنة، وبين الشيعة والشيعة، وبين الأكراد والتركمان، وهذه طبيعة حالة الركود والتخلف التي تفرز هذه المشاكل، في حين أن الشيعة العراقيين كانوا متعايشين مع أهل السنة وبينهم زواج وعلاقات وروابط جوار وتأخ أكثر منه تعايش، وبعد انهيار نظام صدام دخلت الجماهير جميعها تردد (لا سنية لا شيعية.. إسلامية إسلامية) دليل على استشعارهم الخطر الذي يمزق اللحمة الوطنية بين السنة والشيعة؛ فإذا كان الاحتلال قد استطاع تعبئة السنة ضد الشيعة، والشيعة ضد السنة تحت عناوين مختلفة عن طريق إثارة انفجارات مفتعلة وحساسيات، أدى ذلك إلى أن تخرج الأمور عن سيطرة الحكومة والمراجع، إلا أن الناس يتبعون مراجعهم في التقليد والفتوى، كما أن مواقف السيستاني تدعو إلى التهدة وتحريم سفك الدماء، وتدعو لوحدة التراب العراقي.

لقد أدرك الطرفان السعودي والإيراني أن المشكلة ليست مشكلة العراق، بل هي مشكلة المنطقة كلها، هناك خطة لإثارة الاختلافات على مستوى كل المنطقة من أجل الهيمنة والسيطرة، وتقويت فرص عظمى على الأمة كي تتحد، ولقد أكدت إيران أن المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم العربي، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربي سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التي تتطلب اقتراباً من العالم العربي. العرب والإسلام مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، إذا كانت إيران تريد أن تحافظ على هويتها الإسلامية فلا بد أن ترتبط بالعالم العربي، هذه مسألة ربما لا يفهمها الكثيرون، العالم العربي بالنسبة لإيران هو الكعبة، والهدف، والأمل، فذل العرب وعزهم يؤثر على إيران مباشرة، لذلك لا ترى إيران أية مشكلة في أن تلعب الدول العربية الكبرى دوراً إقليمياً، لأن هذا الدور سيكون مكماً لدورها، وليس متناقضاً معه.

لقد أكدت نتائج لقاء الرياض أن اليأس من جدوى التقارب نابع من عدم الفهم لمعنى التقارب، فهو ليس توحيد الأفكار الفرعية والجزئية، وصيها فى قالب واحد، وإنما توحيد فى المواقف، إذ لا بد من موقف موحد بين المسلمين تجاه القضايا الإسلامية والعامة، وهو لا يعنى أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعنى تنويما لأى طرف، ولكن يعنى

الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية. لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة. هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغى أن يخل بضرورة التلاحم والتوحيد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين.

تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟

■ مختار برازش ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٣/٣/٢٠٠٧

مجرد بارقة أقل في ظلمة الجمهورية الإسلامية لاستطعنا أن نفكر بطرق أكثر سلمية ولو أنه لا زال هناك بالفعل بصيص من الأمل في أن نتمكن من توجيه السفينة التي جنحت أو لو أن هناك قليلاً من المرونة في رسم السياسات للتغلب على هذه المعوقات الاستراتيجية لكان من السفه أن نفكر في حلول فادحة الثمن.

يقول السيد أحمدى نجاد "إن قطارنا بدون كايح" نعم، هذا القطار يسير بدون كايح وقد أصبح هذا الأمر مصدر قلق للعالم، والآن أيضاً قد اتفق العالم أنه في حالة استمرار هذا الوضع إما أنه يجب أن يغيروا قادة القطار أو يضطروا "لأن يجعلوا القطار يخرج عن مساره"، وفي النهاية ستكون كارثة لأننا نحن الأمة الإيرانية قد جلسنا في عربات هذا القطار وليس لنا أى اختيار والوصول إلى غرفة القيادة هو أيضاً أمر غير ممكن وعلى الرغم من أن الإصلاحيين سعوا كثيراً ليشقوا طريقهم نحو هذه الغرفة، إلا أنهم قبعوا في أماكنهم مع تهديدهم بالطرد من القطار، وفي كل يوم يمر تقلص مشروعية النظام وتزداد سرعة هذا القطار، ولو أن العالم لن يقف أمامه فإننا لا يجب أن نعيش في لامبالاة.

أقل الأمور تكلفة هو إننا، أى الشعب الإيراني، من أجل إنقاذ أنفسنا من الأزمة الراهنة نفكر "في تغيير قادة القطار" وسيكون ثمن ذلك أقل من الطريق الثانى. لكن أى شخص أو أى قوة يجب أن تفكر في هذا التغيير وهنا ربما تكون هذه المرة الأولى في تاريخ إيران السياسى المعاصر أن تقع مسئولية كبرى على عاتق قوة تسمى "المعارضة" للخروج بإيران من الوضع الراهن، والمعارضة التي توجد على الخريطة السياسية الإيرانية لا زالت حتى الآن تفتقد لمفهوم أو مكانة واضحة ودورها لا يعدو مجرد حركة من حركات الشطرنج.

ويرى لرى دايموند الأستاذ بجامعة استنفورد أن "الانتقال إلى الديمقراطية لن يحدث بدون وجود معارضة قوية"، ويؤكد على أن "الدور الأهم في انتقال

يجب أن نعترف أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء ظروف حساسة ومقلقة وأن الأفعال وردود الفعل الدولية تفيد أن هناك أحداثاً مهمة من المحتمل وقوعها ومن الممكن أن تغير بشكل أو بآخر مصيرنا ومستقبلنا، هذا في حين أنه لا زالت توقعاتنا النظرية للأوضاع غير دقيقة وإننا نختلف اختلافاً كبيراً في وجهات النظر على أكثر الموضوعات أهمية منها وجود نظام الجمهورية الإسلامية نفسه، فكثيرون مشغولون ولا يملكون رداً واضحاً على السؤال الأهم وهو هل نحن في النهاية نريد تغيير النظام أم لا؟، وبعبارة أكثر وضوحاً تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟

من المؤكد أنه لو أن قدر لهذا العصر أن يكون هو عصر معاداة الإمبريالية فمن المحتمل أن الجمهورية الإسلامية هي واحدة من أشد النظم المعارضة للإمبريالية، وليس بعيد أن نجعل عمامة السيد خامنئى ذهباً ونصلى وراءه، وربما لو كانت القيمة لازالت لمعايير "الحرب الوطنية" لتطلب ذلك تحديث بعض الشعارات مثل "سلحوا الحرس الثورى بالأسلحة الثقيلة"، ولأصبح شعار صفحات جريدة العمل - الناطقة بلسان منظمة فدائى خلق - التي كانت تتمتع بالأغلبية في ذلك الوقت "سلحوا الحرس الثورى بالأسلحة النووى".

لكن لندقق جيداً لو أن الإصلاحيين كانوا قادرين على مدى الثمانى سنوات التي حكموا فيها (فترة حكم محمد خاتمي ١٩٩٧ - ٢٠٠٥) وهم يهيمنون على سلطتين من سلطات ثلاث هي التنفيذية والتشريعية أن يحصلوا على تعديل على الأقل لبند واحد من بنود الدستور، يكون لصالح حرية الصحافة والأحزاب والتجمعات أو على الأقل يراعى حقوق الإنسان وقاموا بتنفيذ هذا البند لكان واجبنا اليوم أن نتصدى إلى المناهضين للإصلاحات، وأن نبذل الروح والمال دفاعاً عن إنجازات الإصلاحيين.

ورغم هذا لا يمكن تجاهل كل ما حدث على مدى الأعوام الأخيرة ونعلن بصوت عال أنه لو كانت هناك

السلطة يقع على كاهل المعارضة ومن الطبيعي أنه كلما كانت هناك معارضة قوية كلما كانت فرصة الانتقال السلمي أكبر وكلما لجأ النظام إلى العنف والعكس صحيح، أي كلما كانت هذه المعارضة أضعف كلما كانت مقاومة النظام أكبر ولن يكون على استعداد لنقل السلطة.

لكن هل "المعارضة الموجودة" تمتلك تحديداً صحيحاً للظروف الراهنة، وهل فكرت في حل للخروج من هذه الأزمة، وهل بحثت حلولاً أخرى غير الحل العسكري أم أنها ما زالت تعيش في هذه الدوامة مفضلة الشعارات الدعائية "المعادية للحرب" والعموميات التي تبدو في الظاهر مسئولة ووطنية وجلست تنتظر حدوث المعجزة

التي توصلنا إلى بر الأمان. وهل هناك معارضة حقيقية مستعدة لوضع برنامج لا يقتصر فقط على ردود الأفعال والشكوى من النظام والجامعات المناقصة ولكنها تقوم بوضع يدها في يد قوى المعارضة الأخرى قبل وقوع الأحداث المحتملة تحت مظلة تكتيك واحد لأداء دور حقيقي؟، بعبارة أخرى هل المعارضة لديها استعداد لأن تبدي مرونة تتناسب مع سرعة وقوع الأحداث المحتملة للوصول إلى السلطة؟ والرد على هذه الأسئلة منوط بالرد الحاسم للمعارضة هل تريد تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟، والاتفاق على أي من هذين الخيارين سيكون له ثمنه وخطواته المختلفة ولن يكون الاثنان سواء.

الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران

■ مرتضى غرقى ■ بازتتاب (الصدى) ٢٧/٢/٢٠٠٧

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ بشأن وقف برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم، فإن الوضع السياسي لهذا الملف قد دخل مرحلة جديدة، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحركات جديدة.

ولكن كيف سيكون صدام الغرب مع هذا الملف؟ وما هي خيارات الغرب تجاه إيران؟

الآن توجد عدة احتمالات وخيارات موجودة أمام الملف النووي الإيراني، كلاً منها يحتاج لبحث وتحليل، حتى يمكن توضيح مستقبل هذا الملف، ويمكن أن نلخص الخيارات الموجودة لهذا الملف إلى المحاور الثلاثة التالية:-

١- الإجراء العسكري بهدف إيقاف الأنشطة النووية لهذه الدولة وزيادة تكلفتها.

٢- تعامل الغرب مع إيران، وإلزامها بالتوقف عند هذه الدرجة من التخصيب، وهذا الأمر لن يعنى قبول إيران النووية، ولكنه نوع من الحزم في التعامل مع إيران.

٣- استمرار الضغط الأمريكي عن طريق مجلس الأمن والحفاظ على التحالف الموجود في الصدام مع البرنامج النووي الإيراني.

والآن ومع بحث كل واحد من هذه الجوانب يمكن التسليم ماذا سيكون الخيار التالي لإيران؟

ويرى المحافظون الجدد أن الخيار العسكري سيكون أفضل إجراء ضد إيران، ويعتقدون أن إيران النووية في المستقبل سيكون تعامل الولايات المتحدة وإسرائيل معها عسكرياً أمراً صعباً وبتكلفة باهظة من اليوم.

ولهذه الرؤية معارضتها في الداخل والخارج، لأن

بعض الخبراء يعتقدون أن الولايات المتحدة في حال اتخاذ إجراء عسكري ضد إيران ستفقد التحالف الدولي وستواجه تحديات جمة في شرعية هذا الإجراء العسكري الذي ستعارضه كل الساحة الدولية.

من ناحية أخرى فإن أي إجراء عسكري ضد إيران سيؤدي إلى تشريع البرنامج النووي الإيراني وتقوية المتشددون في هذه الدولة، كذلك سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط والعراق، وسيزيد الأمر من آلام الولايات المتحدة في العراق

ولكن الخيار الثاني، وهو التعامل مع إيران إلزامها بالتوقف عند هذه المرحلة من التخصيب سيكون بهدف تحريم إيران وقمعها، وهذا الخيار موضع دعم العديد من الدول الأوروبية والأوساط السياسية المعتدلة في الولايات المتحدة أيضاً، بالشكل الذي يقولون أننا لو تعاملنا لعامين مع إيران فإن النفقات ستكون أقل، وإن مر الزمان وتقدمت إيران في أمر التكنولوجيا النووية فإن نفقات الغرب ستزداد جداً.

إذا يجب التعامل مع إيران في هذه المرحلة، وفي الحقيقة أن سياسة الحزم والردع في البرنامج النووي سارية ولكن هناك معارضة لهذه السياسة من قبل التيار المتشدد في الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون أن هذا الأمر سيسمح لإيران أن تدخل في رديف الدول النووية، وهذا الأمر سيمثل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد لأنه بهذا الأمر سيتم منح الأفضلية لإيران في المنطقة.

والتصريحات الأخيرة لديك تشينى بأن الولايات

المتحدة لن تسمح لإيران بأن تتحول لقوة نووية فى المنطقة تأتى فى نفس الاتجاه.

أما الخيار الثالث وهو استمرار الضغوط من قبل مجلس الأمن ومتابعة أعمال الحظر عن طريق حلفاء الولايات المتحدة فلهذه أكثر من مؤيد، فهذا الخيار سيعطى الولايات المتحدة الشرعية القصوى فى المواجهة مع إيران، وأيضاً سيقلل المخاطرة بالنسبة للغرب، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول فى المنطقة تؤيد هذا الخيار. لأنه من ناحية ستكون نتائج الحرب من بعده مؤكدة ومن ناحية أخرى سيكون شاهد على الضغط ضد إيران وإضعاف هذه الدولة فى المنطقة، وهذا الخيار موضع دعم وزارة الخارجية الأمريكية أيضاً.

ومنذ أسبوعين أشار نيكولاس ابرامز مساعد وزير الخارجية الأمريكى إلى وجود اختلاف وجهات النظر فى الداخل الإيرانى بشأن البرنامج النووى الإيرانى ولا شك أن هذا الأسلوب قد نجح فى ترك تأثير إيجابى لمصالح

الولايات المتحدة الأمريكية داخل إيران واستمرار لهذا ستتزايد الضغوط الاقتصادية فى إيران وسيثار المتشددون ضد الملف النووى داخل إيران، وبهذا الإجراء يمكن أن يضعف تيار أحمدي نجاد، وتكون النتيجة تغيير السلوك الإيرانى وتقوية تيار الاعتدال فى هذه الدولة وهو ما يتبعه نفقات أقل للولايات المتحدة.

وبالنظر لما سبق فإن تصريحات المسؤولين الأمريكين وخاصة الحديث الأخير (لتشيني) تؤكد على أن الخيار العسكرى مازال فوق المنضدة بغرض زيادة الضغوط على أوروبا وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين من أجل الموافقة مع تشديد العقوبات والحظر ضد إيران. وبناء عليه فإن أى شكل من الخلافات الداخلية بشأن الملف النووى فى هذه القضية، وبعبارة عن الخلافات الحزبية والشخصية فإنه يجب وضع المصالح القومية فقط موضع الاهتمام، لأنه فى غير هذه الصورة ستكون النتائج غير مرغوبة.

الفاعلية السياسية للعقوبات الاقتصادية

■ هادى زمانى ■ أخبار روز (أخبار اليوم)، ٢٧/٢/٢٠٠٧

٣-شهد عام ٢٠٠١، حادثين مهمين على ساحة سياسة العقوبات، الأولى كانت التوسع فى سياسة العقوبات لتشمل غير الدول والحكومات، مثل الأفراد والمنظمات. والثانية زيادة ما يسمى بالعقوبات الذكية، ففى المساحة الزمنية الواقعة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٩٠، يعنى ما يزيد عن ٧٥ سنة، تم فرض حوالى ١١٥ عقوبة اقتصادية على دول مختلفة. أى فى المتوسط عقوبة ونصف عقوبة فى العام.

لكن فى أعقاب عام ١٩٩٠، سرعان ما تشددت العقوبات، وعلى سبيل المثال، فقد شهدت دول العالم بين سنوات ١٩٩٠ و ١٩٩٩ حوالى ٦٦ عقوبة. أى ارتفاع نسبة العقوبات إلى خمسة أضعاف. وبعبارة أخرى، ارتفعت نسبة العقوبات من ١,٥ عقوبة فى العام خلال المرحلة الأولى الممتدة من ١٩١٨ إلى ١٩٩٠م، إلى ٦,٦ عقوبة فى العام خلال المرحلة الثانية الممتدة بين ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩. ولعل كثير من المحللين قد أرجع سبب هذا الارتفاع إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

وكما ذكرنا أن الإدارة الأمريكية كان لها النصيب الأكبر من استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية، لذلك فإن ثلث العقوبات المفروضة عالمياً مفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إن انتهاء نفوذ الاتحاد

فى ظل اتجاه مجلس الأمن الدولى إلى فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران يبدو السؤال الأهم الآن هو ما هو تأثير القرارات المتتالية التى يصدرها مجلس الأمن ضد إيران لإنهاء برنامجها النووى ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم؟

هذا السؤال المهم يتبعه مجموعة أخرى من التساؤلات منها ما هى تداعيات هذه العقوبات وآثارها الاقتصادية على إيران؟ وخاصة فى ظل تفعيل العمل بسياسة العقوبات الاقتصادية ومحاولة تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران - بشكل خاص - تحت غطاء المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وهل الإقدام على تنفيذ تلك الإجراءات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمقدورها إنهاء أزمة الملف النووى الإيرانى المطروحة على الساحة الدولية حالياً؟

١-تاريخ سياسة العقوبات

بداية، إن دراسة تاريخ العقوبات الاقتصادية يلفت الأنظار إلى كثير من النقاط، وإجمالاً يمكننا رصد أبرز تلك النقاط:

- ١-أن سياسة فرض العقوبات تم تشديدها منذ عام ١٩٩٠، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى. وانتهاء الحرب الباردة.
- ٢-ظلت الإدارة الأمريكية هى المساهم الأكبر فى استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية.

السوفيتي من الساحة العالمية قد ضاعف من الهيمنة الأمريكية التي راحت تستثمر تلك الأوضاع في فرض عقوباتها على العالم. فخلال المرحلة الأولى (١٩٨١ / ١٩٩٠)، كانت الولايات المتحدة مسئولة بمفردها عن ٧٧ عقوبة من ١١٥ عقوبة اقتصادية على مستوى العالم، يعنى مسئولة عن ٦٧٪ من إجمالي العقوبات. وهى النسبة التى تصاعدت إلى ٩٢٪ فى المرحلة الثانية (١٩٩٠ / ١٩٩٩). وفى الفترة الرئاسية الأولى لإدارة كلينتون فرضت الولايات المتحدة بمفردها ٦١ عقوبة على ٣٥ دولة، يقدر تعداد سكانهم ٣,٢ مليار نسمة، يعنى ٤٢٪ من إجمالي سكان العالم، و ٧٩٠ مليار دولار من صادراتهم، أى ١٩٪ من صادرات العالم.

وقد كان هدفها من فرض العقوبات يتراوح بين عقوبات من أجل الحيلولة دون خرق حقوق الإنسان و ٢٢ حالة لمكافحة الإرهاب الدولى، ١٤ حالة لمنع انتشار السلاح النووى، ٩ حالات لحماية حقوق العاملين، ٦ حالات لحماية البيئة ٢ حالات أخرى للحيلولة دون نشوب الحروب الأهلية وإلى غير ذلك من حالات فرضت فيها عقوبات.

وجدير بالذكر أن العقوبات عادة ما كانت تفرض على حكومات. أما بعد حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بدأ العالم يشهد نوعاً جديداً من سياسة العقوبات التى تطبق بشكل واسع النطاق، بحيث تجاوزت الحكومات إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية. لاسيما تجميد أرصدة مالية لمنظمات "إرهابية" ومثلها على أفراد سواء كان زعماء سياسيين أو إرهابيين، وكذا شهدت بعد العراق أنواع أخرى من العقوبات، هى ما عرفت بسياسة فرض العقوبات الذكية، أى فرض العقوبات على أنواع بعينها من السلع، لتحقيق الهدف من أسرع الطرق الممكنة.

ومن ناحية أخرى، كان أمر العقوبات فى البداية يحتاج لشروط معينة، ولذلك فخلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٠، أى خلال ٤٥ عاماً لم يفرض مجلس الأمن الدولى سوى عقوبتين اثنتين فحسب، الأولى كانت ضد "روديسيا الجنوبية" عام ١٩٦٦، والأخرى ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧. أما خلال المرحلة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، أى خلال عشر سنوات فقط فقد استصدر مجلس الأمن ١٢ عقوبة اقتصادية، حتى أن عام ١٩٩٩، بمفرده استصدر مجلس الأمن أربع عقوبات على أثيوبيا، أرتيريا، يوغوسلافيا وأفغانستان، وكذا ٢٠ عقوبة اقتصادية أخرى.

على أية حال، فقد كان استصدار قراراً بالمقاطعة أو بفرض عقوبات اقتصادية على جهة ما من قبل مجلس الأمن الدولى وأمام استخدام "حق الفيتو" يستلزم موافقة كافة أعضاء مجلس الأمن حتى يتم التصويت على قرار العقوبات. هذا ما كان يحدث طوال فترة الحرب الباردة،

وغالباً ما عطلت عقوبات كثيرة وفقاً لذلك النظام. أما بعد عام ١٩٩٠م، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بات الأمر غاية فى السهولة، وأصبحت مثل تلك القرارات الخاصة بالعقوبات تتخذ من جانب واحد ومن خارج نطاق مسئولية مجلس الأمن.

٢- تفعيل سياسة العقوبات الاقتصادية.

إن متابعة مراحل سياسة فرض العقوبات السابقة، توضح إلى أى مدى استطاعت هذه السياسة أن تلبى الغرض من فرضها أساساً، إذ إن الفترة السابقة، على الحرب العالمية الثانية، قد شهدت نجاح هذه السياسية. بما يعادل ٥٠٪. لكن فى أعقاب الحرب العالمية، وخاصة فى عقد السبعينيات، سرعان ما تقلصت فرص نجاح تلك السياسة، ومثال على ذلك، فإن معدل نجاح سياسة العقوبات فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ فقط، بلغت ٢٠٪. ولربما يعود هذا الانخفاض إلى ثلاثة أسباب:

١- انتشار العولمة، وما تبعها من سياسة التجارة العالمية، جعل اقتصاد الدول لا يتوقف على دول بعينها ومن ثم بات تأمين السلع غير مرتبط بجهة واحدة، والنتيجة كانت إخفاق سياسة فرض العقوبات.

٢- كانت سياسة فترة الحرب الباردة خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ - ١٩٩٠، تحول دون المضي قدماً فى توسع سياسة العقوبات، نظراً لكون التصويت عليها فى مجلس الأمن يحتاج لإجماع الأعضاء الدائمين.

٣- بعد عقد التسعينيات، أدى التوسع فى فرض العقوبات دون النظر إلى الحلول الأخرى، إلى إفشال هذه السياسة إلى حد ما.

ومن ثم، افتقرت سياسة العقوبات لفاعلية اللازمة لتحقيق الأهداف من ورائها. وسواء كان مضمون تلك العقوبات الذى تراوح بين حظر بيع المعدات العسكرية، والمساعدات المالية وتجميد أرصدة مالية لحكومات وأفراد، وبين حظر سفر الدبلوماسيين أو كانت على مراحل زمنية متواصلة متباعدة أو منفصلة قريبة فإن جميعها لم تستطع تحقيق الهدف الذى من أجله فرضت العقوبات، ولذلك بدأت تظهر فى الآفاق مصطلح جديد هو ما عرف اصطلاحاً بـ "العقوبات الذكية" المراد بها تفعيل سياسة العقوبات بحيث يكون بمقدورها إحراز أكبر قدر من الخسائر على الدولة المعنية بالعقوبات، وهو ما حدث مع العراق فى المرحلة الأخيرة قبيل مارس ٢٠٠٣.

٢- أنواع العقوبات

العقوبات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاث:

- أ- وفقاً لأهداف العقوبات نفسها.
- ب- وفقاً للدول المشاركة فى فرض العقوبات.

ج- وفقاً للمجالات المتضمنة للعقوبات المفروضة. بالنسبة للقسم الأول، فإن العقوبات تفرض أيضاً لأسباب ثلاث: الأول، كبح نظام ما، الثاني، من أجل تغيير سلوك نظام ما، والثالث، لتغيير النظام نفسه وطبعاً كلما كان الهدف من وراء العقوبات أكثر طموحاً كلما تحتم تشديد العقوبات على النظام المراد إخضاعه.

وبالنسبة للقسم الثاني المتعلق بالدول المشاركة في فرض العقوبات، فمن المعروف أن العقوبات إما أن تفرض من قبل نظام أحادي الجانب أو نظام متعدد الجوانب، لطالما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام العقوبات المفروضة من جانب واحد وتفعيلها رغم إن تمريرها من مجلس الأمن يحتاج لإجماع وعدم تضارب المصالح، على أية حال، فهناك أيضاً في مقابل العقوبات التي تتخذ من جانب واحد، العقوبات التي تتخذ من جوانب عدة وهي التي تصدر من مجلس الأمن وفقاً للمادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

أما القسم الثالث، وهو المجالات التي يشملها العقوبات، فيمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

(١) عقوبات مالية، مثل قطع المساعدات المالية التي تقدم دون استرداد، وكذا قطع القروض (قروض البنك الدولي نموذجاً)، غير الاستثمارات الأجنبية والمشروعات الدولية سواء بالنسبة للحكومات أو الأفراد.

(٢) عقوبات اقتصادية، مثل منع الصادرات وتعقب أنواع سلع معينة، عسكرية وتجارية لاسيما حظر بيع الأسلحة العسكرية وقطع غيارها.

(٣) حظر السفر، مثل حظر سفر الدبلوماسيين ورموز نظام الدول المراد عقابها، من أجل مزيد من الخسائر السياسية.

لكن يبدو أن مثل هذه العقوبات قد لا تفيد في بعض الأحيان، خاصة عندما تتحايل بعض الأنظمة على العقوبات الاقتصادية بالتعامل مع السوق السوداء، هذا بالإضافة إلى ما يحدث من خرق من قبل بعض الدول الساعية وراء مصالحها، وبالتالي كانت هناك حاجة ماسة لتفعيل سياسة العقوبات باستصدار "عقوبات ذكية"، يكون بمقدورها تحقيق الأهداف التي شرعت من أجلها العقوبات.

٤- مراحل إنجاح العقوبات: "البرمجة، التنفيذ والرقابة والمتابعة"

مما لا شك فيه أن إنجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة يتوقف على جملة من المراحل، ومن أهمها مرحلة البرمجة، أي وضع برنامج أو خطة استراتيجية مناسبة للردع ومن ثم تأتي مرحلة التنفيذ، ثم مرحلة الرقابة والمتابعة الجدية لقرارات العقوبات، على أن يكون كل هذا في إطار قانوني دولي يضمن إنجاح العقوبات، وكذا بعد إكمال كل هذه المراحل، يمكن طرح إجراء

الآخر، خاصة إجراء العمل العسكري والضغط الدبلوماسي يكون بمثابة الحل الأخير لمواجهة أي أزمة.

٥- العقوبات الاقتصادية ضد إيران

إن العقوبات الاقتصادية التي استصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية إيران الإسلامية مرت بمراحل ست، كانت لكل مرحلة خصائصها التي عرفت بها، ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:

١- مرحلة اختطاف الرهائن (١٩٧٩ / ١٩٨١).

٢- مرحلة الحرب الإيرانية - العراقية (١٩٨١ / ١٩٨٨).

٣- مرحلة إعادة البناء (١٩٨٩ / ١٩٩٢).

٤- مرحلة رئاسة كلينتون، وسياسة الاحتواء المزدوج (١٩٩٢ / ٢٠٠٠).

٥- مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

٦- قرار مجلس الأمن الدولي الأخير ١٧٤٧.

كانت أول عقوبة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران في عام ١٩٨٠، كرد فعل حيال أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية لدى طهران. تلك العقوبة التي ألغت اتفاقية كانت خاصة بشراء معدات عسكرية بين الشاه "محمد رضا بهلوي" والإدارة الأمريكية، هذا غير مصادرة ١٢ مليار دولار كانت أرصدة الحكومة الإيرانية لدى الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى وقف مبادلاتها الاقتصادية وأشياء أخرى، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتباعاً انضم إلى الولايات المتحدة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى إلى جانب معاقبة إيران، ورفض بيع السلاح، ومنع القروض وشراء النفط الإيراني، لكن في أعقاب تحرير الرهائن من السفارة الأمريكية سرعان ما ألغيت العقوبة ضد إيران في ١٩ يناير ١٩٨١، ورغم ذلك لم تتحسن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران وأخذت في التصعيد خاصة في أعقاب نشوب الحرب الإيرانية - العراقية فيما شرعت إدارة "ريجان" في فرض عقوبات اقتصادية تحول دون بيع معدات عسكرية لإيران، للحيلولة دون انتصار إيران في هذه الحرب.

أما بعد انتهاء هذه الحرب عام ١٩٨٨، وبداية إيران مرحلة جديدة، عرفت باسم "إعادة البناء"، كان هناك نوعاً من الانفراجة في العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة حينما تدخلت إيران كوساطة لتحرير الرهائن المحتجزين في لبنان، ومن ناحية ثانية، التأييد الضمني الإيراني للهجوم الأمريكي على العراق عام ١٩٩١، كل ذلك قد ساعد على تقارب في العلاقات بين البلدين. إلا إن هذا التقارب لم يدم طويلاً، وذلك في أعقاب سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق فيما شرعت قراراً بموجبه تم حظر بيع السلاح لإيران والعراق، خاصة في أعقاب تدمير أجزاء من القوات العراقية بعد احتلالها

الكويت، من أجل المحافظة على توازن القوى في المنطقة. واستمرت إدارة بيل كلينتون في انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج مع إيران والعراق في عقد التسعينيات، وفي مايو ١٩٩٦، شرعت الولايات المتحدة قانوناً يفرض على إيران وليبيا عقوبات اقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتسويق نفطها، وكذا فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل معها أكثر من ٤٠ مليون دولار. أما في الفترة الرئاسية الثانية لبيل كلينتون، ومن أجل تشجيع إيران على مواصلة ملف الإصلاحات سعت لتقليص بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها إلا أن إيران لم تستطيع انتهاز تلك الفرصة.

ومع اعتلاء الرئيس جورج بوش الإدارة الأمريكية سرعان ما قد عادت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مجدداً، وخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وزيادة مخاوف الرأي العام الأمريكي من خطر الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأصدقاء الحكومتين العراقية والإيرانية إزاء هذا الملف. إذ قامت القوات الأمريكية بالتعاون مع القوات البريطانية والأسترالية فيما عرف آنذاك بـ "التحالف الشمالي" في أكتوبر ٢٠٠١، باحتلال أفغانستان. بعدها وتحديداً في يناير ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس عن محور الشر الذي يضم على حد قوله "كوريا الشمالية، العراق وإيران". وهو الأمر الذي اتخذته القوات الأمريكية وحلفاؤها مبرراً لاحتلال العراق والإطاحة بنظام "صدام حسين"، ولعل صمت إيران إزاء ضرب أفغانستان والعراق بعد ذلك، وكذا تأييدها الضمني على هذه الإجراءات قد ساعد على عدم تشديد العقوبات حيال إيران في تلك المرحلة.

وأخيراً، ومع التصويت على قرار ١٧٢٧ بمجلس الأمن الدولي ضد إيران في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦، دخلت العقوبات مرحلة جديدة. ذلك القرار الذي جاء وفقاً للمادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والذي يمنح إيران فرصة لتعليق كافة أنشطتها النووية ومن جعلتها المشروع المرتبط بالمياه الثقيلة وتخصيب اليورانيوم في غضون ستين يوماً هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد حظر هذا القرار على الدول الأعضاء (دائمي العضوية) بيع ونقل التكنولوجيا النووية، وأنظمة الصواريخ الباليستية إلى إيران. إضافة إلى تجميد أرصدها سواء على المنظمات أو الأفراد، وفي حالة عدم التزام إيران يتم تشديد العقوبات.

والملاحظ أنه قبيل هذا القرار الصادر من مجلس الأمن، كانت العقوبات أحادية الجانب، لأن الاتحاد الأوروبي واليابان لم يكن قد دعموا الجانب الأمريكي بعد، ولكن بعد استصدار القرار سالف الذكر وفقاً

للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بدأت الدول الأعضاء في الالتزام بتنفيذ القرار، وبهذا الترتيب، دخلت مرحلة العقوبات على إيران مرحلة جديدة بتفعيل هذه السياسة.

بالإضافة إلى القرارات السابقة، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة من الإجراءات، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تقليص تعاون أكبر سبعة بنوك دولية كبرى مع إيران (يوي. أس، كرويت سويسرا، آب. أن. أمرو هولندا، باركلي بريطانية وسويسرته جنرال فرنسا) وغيرهم في مايو ٢٠٠٦ م.

٢- وقف مبادلات مالية كلياً (مباشرة وغير مباشرة)، خاصة المؤسسات الأمريكية.

٣- وقف مبادلات مالية مع المؤسسات اليابانية.

٤- وقف المبادلات المالية مع المؤسسات الألمانية البنكية.

٥- وضع مسودة قرار بمجلس محافظي الوكالة، لتقليص التعاون الفني مع إيران.

إن تقييم العقوبة الاقتصادية يأتي في إطار أربعة عناصر:

١- واقع العقوبة الاقتصادية على الدولة المفروض عليها العقوبة.

٢- تأثير العقوبة الاقتصادية، يعني مدى تحقيقها لأهدافها.

٣- تكاليف العقوبة، بمعنى التكاليف الواقعة على الدولة المفروض عليها العقوبة وكذا التكاليف الواقعة على الدول الفارضة للعقوبة.

٤- خيارات العقوبة، بمعنى السبل المستخدم لتحقيق الهدف مقارنة مع سائر الوسائل الأخرى.

تكاليف إيران

إن مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية في إيران قبيل وبعد الثورة تشير إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في إيران قد انخفض من ٩٠٪ في المرحلة الواقعة بين سنوات ١٩٥٩ / ١٩٧٨، إلى ٣٪ بعد الثورة، وكذا مؤشرات التضخم والبطالة، لكن بلا شك أن هذه التراجعات ليست بسبب فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران بمفردها وإنما بسبب بعض الاضطرابات الناجمة عن ظروف الثورة والحرب وسوء الإدارة الاقتصادية.

وعلى أية حال، فإننا رغم ذلك، يمكننا حساب التكاليف الواقعة على إيران من خلال النظر إلى معدلات إجمالي الناتج المحلي أو نصيب الفرد من هذا الناتج القومي والتي انخفضت وقد يكون سبب تلك العقوبات من ٢،٤٪ إلى ١،٢٪. أما تأثير المقاطعة والعقوبة الأمريكية على حجم الاستثمارات الأجنبية

خاصة في مجال البترول فيبدو ملحوظاً بشكل كبير، خاصة في أعقاب صدور قانون العقوبات الأمريكية على ليبيا وإيرن والذي بموجبه تم تأخير التنمية في حقول النفط الإيرانية في التسعينيات. لكن الجدير بالذكر أنه في أعقاب صدور قانون العقوبات ضد إيران وليبيا الصادر في مايو من عام ١٩٩٥، والذي حظر على الشركات العالمية التعامل مع مشروعات النفط الإيراني، إلا أن بعض الشركات العالمية قد تجاوزت هذا القانون واستثمروا بالفعل في إيران، الأمر الذي أصاب الشركات الأمريكية وحدها بخسائر كبيرة من جراء عدم الاستثمار في النفط الإيراني ودخول شركات أخرى منافسة لها هذا المجال.

لكن إجمالاً فقد تراجعت إيران عن التنمية في حقولها النفطية من كشف واستخراج خاصة فيما يتعلق بـ بنفط مناطق الجنوب وذلك بسبب المقاطعة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تأثير هذه المقاطعة على المصالح الإيرانية في مناطق الخرز (بترول وغاز)، وكذا محاولتها التأثير على خطوط أنابيب النفط والغاز الإيراني إلى مناطق آسيا وأوروبا، عبر الضغط باختيار بدائل أخرى لتلك الخطوط، وإجمالاً يمكننا القول إن سياسة العقوبات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران قد أثمرت في بعض المجالات، لاسيما الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة، بحيث إنها قد تسببت في تراجع نمو الاقتصاد في إيران.

التكاليف الأمريكية

لاشك أن تكاليف المقاطعة والعقوبات الأمريكية الباهظة على إيران قد طالت الولايات المتحدة أيضاً، حيث أن السوق الأمريكية كان يستوعب ما يقرب من خمس المعروض من النفط العالمي الخاص بإيران وليبيا، وقطعاً تكبدت الشركات الأمريكية خسائر فادحة من جراء هذه العقوبات، إذ إنها قد فقدت ما يقرب من ٢ مليار دولار كتعامل في شراء النفط الإيراني والليبي، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ والأهم من ذلك تناقص فرصتهم في الاستثمارات الخاصة بمشروعات البترول والطاقة في البلدين، وهذه الاستثمارات تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار. إذن الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت هي الأخرى من جراء فرض العقوبات الاقتصادية على إيران خاصة، تلك العقوبات المرتبطة بمشروعات الطاقة.

ومن ناحية أخرى، إذا ما حاولنا تقييم تأثير العقوبات على إيران سنجد أن ثمة أشياء غامضة وغير مفهومة على الإطلاق، لأنه رغم مرور أكثر من ٢٧ عاماً على سياسة العقوبات الأمريكية، إلا إن سلوك النظام الإيراني مازال كما هو لم يتغير بعد، فعلى الصعيد الخارجي، لم تستطع العقوبات الأمريكية عزل إيران تماماً عن المجتمع

الدولي، ولم تستطع أيضاً تغيير سلوكها تجاه إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الداخلي، فبالرغم من التكاليف الباهظة لسياسة العقوبات إلا أنها لم تفلح في إيقاف برنامجها النووي، أو التراجع عنه. ويبدو أن فشل سياسة العقوبات الأمريكية على إيران كان تابعاً من عوامل عدة، من أهمها: وجود اختلاف في المصالح من الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن بعضها يرجع للعلاقات مع إيران وبعضها يرجع للخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لخيارات العقوبات الأخرى، والمقارنة بين خيار وآخر وتكاليف كل خيار والمصلحة المتحققة من وراء استخدامه، فلأسف لا توجد بيانات ومؤشرات حول هذا الموضوع، لكن على أية حال، فهناك خيارين اثنين فيما يتعلق بالتعامل مع السياسة الإيرانية والعمل على تغييرها، أولهما خيار الحوار البناء وتحسين العلاقات بين البلدين تدريجياً، وثانيهما العمل العسكري.

الخيار الأول من الممكن أن تنتهجه الولايات المتحدة بدلاً من سياسة فرض العقوبات، ولعلها سبق وأن اتبعته مع رئاسة الرئيس بيل كلينتون لكنها وللأسف لم تصل إلى نتيجة خاصة وأن إيران ليس لديها أصوات يمكنها الدخول في مفاوضات بناءة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الحوافز الأمريكية لم تكن بالقدر الكافي الذي يحفز إيران على اتخاذ مثل تلك الخطوة.

وفيما يتعلق بالخيار الثاني، يعنى العمل العسكري، فأغلب المحللين يعتقدون أنه حتى قبيل الأزمة النووية الحالية لم تكن فكرة المواجهة العسكرية تأخذ بشكل جدى لدى الإدارة الأمريكية، خاصة في ظل الإخفاق الأمريكي في العراق، إلا أنه رغم ذلك هناك من يتصور أن المواجهة العسكرية مع إيران لم يمكن اجتبابها. ولعل إخفاق سياسة العقوبات المفروضة على إيران في إحراز أهدافها في الوقت الحالي، قد يضع الخيار الثاني في أولويات الفكر الأمريكي.

فمن خلال التقييم السابق، لسياسة العقوبات خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٥، يمكننا الخروج بنتيجة مفادها، أن سياسة العقوبات الأمريكية على إيران وبالرغم من تكبدها للاقتصاد الإيراني الكبير من الخسائر الباهظة، إلا إنها لم تفلح في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولكن مع تشديد الأزمة النووية الإيرانية المطروحة على الساحة حالياً. وفي ظل قرار مجلس الأمن الأخير ضد إيران فقد دخلت سياسة العقوبات الأمريكية مرحلة جديدة أخرى يمكنها أن تقلب كافة الموازين القائمة، حيث أن السياسة الأمريكية حيال إيران كانت منذ البداية سياسة أحادية الجانب، غير أنها مع الأزمة النووية الأخيرة وما صاحبها من قرارات في مجلس الأمن قد تحولت إلى سياسة جماعية بعد أن

انضمت إليها الدول الأعضاء في مجلس الأمن كافة، وبهذا يبدو خطر الإقدام على العمل العسكري إجراءً وارد ومحتمل، هذا بالإضافة إلى استطاعتها تحويل الضغوط الاقتصادية على النظام الإيراني إلى ضغوط سياسية والتي تتجسد في كيفية تعامل القيادات الإيرانية مع الأزمة، لاسيما بعد تغيير مواقف روسيا والصين وميولهما إلى المعسكر الغربي مؤخراً.

ومما لا شك فيه أن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٧٤٧، وما قد يتبعه من عقوبات مالية ضد إيران سيكون له عظيم الأثر خاصة من النواحي الاقتصادية على إيران، لاسيما أن اقتصادها القائم على تنمية حقول النفط الإيراني يحتاج إلى استثمارات كبرى والتي بدونها تتراجع مؤشرات اقتصادها.

ناهيك عن الظروف السياسية السلبية التي تتفرع الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى إيران خوفاً من المخاطر، ولعل رد فعل المسؤولين الإيرانيين على العقوبات المالية وخوفاً من النتائج السلبية لتلك العقوبات أن قاموا باستبدال عملة الاحتياطي النقدي الإيراني من الدولار إلى اليورو في ديسمبر من العام الماضي، أما في يناير عام ٢٠٠٧، فقد اتخذ وزير البترول الإيراني قراره بوقف العمل في المشروعات الكبرى في قطاع البترول، وما زالت تداعيات العقوبات المالية الجديدة مستمرة، ولعل ملاحظة مؤشرات معدلات التضخم والنمو الاقتصادي تشير إلى هذا.

ومن ناحية أخرى، قد تقدم الحكومة الإيرانية في المقابل على اتخاذ مواقف ضد الدول المشاركة في قرار العقوبات مثل تقليص حجم صادراتها النفطية إلى هذه الدول أو قد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أقدمت إيران على هذه الخطوة إلى فرض عقوبة على تصدير النفط الإيراني أساساً. لكن أيضاً وقف صادرات إيران من النفط من شأنه رفع أسعار النفط عالمياً، لتجاوز سعر البرميل إلى ما فوق ١٠٠ دولار. وهذا يكلف بعض الدول المستوردة للنفط الكثير من الخسائر الباهظة حتى ولو تدخلت بعض الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والإمارات والكويت ونيجيريا، سيظل الفارق كبير قبيل وبعد وقف صادرات النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية.

٦- رؤية لقرارات مجلس الأمن

رغم كافة القرارات التي اتخذت ضد إيران لإيقاف برنامجها النووي، ورغم الإجماع الذي بدا عليه مجلس

الأمن عند اتخاذ القرار الأخير رقم ١٧٤٧ ضد إيران، إلا أنه لا يمكن الاطمئنان بأن سياسة العقوبات تلك بمقدورها إنهاء الأزمة النووية الإيرانية. وكذا من المحتمل تلقى إيران لتلك العقوبات على أنها عامل غربي في سبيل تحقيق تغيير نظامها القائم، وبهذا تعبئ الإيرانيين لمقاومة هذا الضغط، ومواصلة برنامجها النووي، الأمر الذي قد يجعل المواجهة العسكرية غير قابلة للاستبعاد. ومن ثم يتوقع حدوث سيناريوهات أربعة في المقابل: ففي حالة مواصلة إيران لبرنامجها النووي وعزم الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام القائم في إيران، سيكون احتمال المواجهة العسكرية قائماً بشدة كسيناريو محتمل بقوة حتى ولو لم تهدف الولايات المتحدة لتغيير النظام الإيراني، ورغم ذلك أصرت إيران على مواصلة برنامجها النووي، ومن ثم فإن المواجهة العسكرية ستبقى احتمال قوى أيضاً وهذا السيناريو قريب الاحتمال من السيناريو الأول.

وعلى العكس، إذا ما أرادت الولايات المتحدة تغيير النظام الإيراني، حتى في حالة عزوف النظام عن المضي قدماً في برنامجها النووي، فإن احتمال وقوع الحرب في هذه الحالة محدود للغاية، خاصة وأن الولايات المتحدة مع هذا السيناريو لن تجد من يحالفها في حربها على إيران، خاصة روسيا والصين.

وأخيراً سيناريو يفترض عدم إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير النظام الإيراني، وفي المقابل، تتوقف إيران عن مواصلة برنامجها النووي لأغراض عسكرية، ومع هذا السيناريو تتعدم المواجهة العسكرية تماماً. ولكن هذا السيناريو يتوقف على مواقف الطرفين معاً.

والواقع أن الأوضاع الحالية والظروف المحيطة تشير إلى احتمال تحقق السيناريو الثاني أو الثالث، نظراً لأن التيار المتشدد يسود سواء الجانب الأمريكي أو الجانب الإيراني، وكليهما عازم على مواصلة طريقه، لكن انتهاز أي سياسه خاطئة حيال التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من قبل الطرفين يقود إلى السيناريو الأول، أما إذا اتخذت التدابير الأمنية اللازمة والمناسبة لجميع الأطراف فقد يحتمل اتباع السيناريو الأخير. حيث إن السيناريو الرابع سيستلزم تقديم ضمانات من قبل النظام الإيراني.

النظام الدولي في حالة انتقالية

■ اعتماد ملي (الاعتماد الوطني) ٢٧/٢/٢٠٠٧

يصاغ تعريف النظام الدولي الحالي تحت عناوين متباينة طبقاً لمصالح وقوة الدول، أو بعض الاتجاهات الأيديولوجية، إما نظام متعدد القطبية أو نظام أحادي القطبية، أو غير ذلك، لكن بعيداً عن تعدد التعاريف أجمع الخبراء على حقيقة واحدة مفادها أن العالم حالياً في حالة انتقال إلى نظام جديد، وأنه خلال تلك الفترة الانتقالية، لن تؤثر أي منطقة في العالم على النظام الدولي القادم بقدر ما ستؤثر فيه منطقة الشرق الأوسط التي تحظى بنصيب وافر من القضايا والمشكلات مثل الأزمة النووية الإيرانية، الحرب في العراق، أفغانستان، عقود من العداء بين العرب وإسرائيل، الأزمة اللبنانية، القاعدة، حماس وحزب الله، الخلافات القومية والمذهبية، والعشرات من القضايا الأخرى في هذه المنطقة، جميعها تمثل الحيز الأكبر من أخبار وكالات الأنباء، وتستحوذ على اهتمام المحافل الدولية والدول المؤثرة في النظام الدولي.

ما يزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط هو زيادة تدخل أطراف رسمية وغير رسمية، إقليمية وخارجية، وطبقاً لنظريات إدارة وحل الأزمات الدولية فإنه كلما تزايدت مكانة القوى الدخيلة في حل الأزمة، كلما ازدادت تعقيداً، أما الدول التي تتواجد في ثورة الأحداث الشرق أوسطية، فيجمعها مساحة جغرافية مشتركة وخصائص متعددة على النحو التالي:

- جميع دول الصراع تجمعها حدود مشتركة وهي بمثابة سلسلة متصلة تمتد من أفغانستان شرقاً حتى سواحل البحر المتوسط غرباً. هذا التجاور الجغرافي كان من أهم أسباب اندلاع الصراعات والحروب.

- جميع تلك الدول لديها أنظمة سياسية أيديولوجية غير ديمقراطية، وعلى الرغم من تنوع تلك الأنظمة السياسية، إلا أن جميعها يعتمد في مشروعيتها على إثارة المشاعر الدينية والأيديولوجية والقومية.

- اقتصاديات معظم هذه الدول يعتمد على النفط، فالمنطقة لديها احتياطات ضخمة من النفط والغاز، لذلك كان تواجد وتدخل القوى الخارجية بهدف تأمين

الوقود اللازم للصناعات الغربية.

- معظم الدول المتصارعة في المنطقة تضم عدة عرقيات قومية ودينية مما تسبب في ظهور خلافات فاعلة ومؤثرة، فالقوى القومية والمذهبية الانفصالية داخل أي من هذه الدول مدعومة في الغالب من جانب الدول المجاورة لها، ونادراً ما نشهد حدوث مساعي من إحدى الدول في هذه المنطقة من أجل استقرار الأوضاع في دولة مجاورة لها، لدرجة أنه يمكن القول أن كلا من هذه الدول ترى مصالحها في زعزعة استقرار جيرانها.

- تعد هذه المنطقة مركز الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام- المسيحية- اليهودية) وقد خاض المؤمنون بهذه الأديان أعوام طويلة من الحروب بهدف الهيمنة على هذه المنطقة، فاحتلال دولة فلسطين وقيام دولة إسرائيل ودعم الغرب المطلق لها يعكس إلى حد كبير، حرب مذهبية لم تكتمل بعد.

- عدم وجود ديمقراطية في الأنظمة السياسية والاختلافات المذهبية وتواجد قوى أجنبية، تسبب في ظهور حالات التشدد المذهبي ونمو الحركات العسكرية تحت أشكال متعددة، تلك الحركات ساهمت في تأجيج الصراعات الداخلية، وكانت السبب المباشر في نزاعات إقليمية. والأهم في هذه القضية أن كل من تلك الحركات والجماعات مدعومة من جانب دولة أو عدة دول إقليمية، فمعظم هذه الدول تعتمد على قوى خارجية وفضلاً عن رغبة هذه القوى في التواجد على الساحة إلا أنها تعلق ذلك بأنه نتيجة دعوة دول المنطقة لها من أجل دعمها ومساندتها.

تلك الخصائص سألقة الذكر جميعها مترابط وغير قابل للتفكيك، ولا يمكن حسم إحداها دون الأخرى، فقد أدى انعدام الثقة فيما بين دول المنطقة وتواجد قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة وأطراف أخرى إلى تحويل الشرق الأوسط إلى بركان تحت الرماد، قد ينفجر في أي لحظة ولأتفه الأسباب، ولربما من الممكن تجنب هذه الكارثة من خلال التدبير والابتعاد عن الإفراط والتفريط ومن ثم الالتزام بقواعد اللعبة السياسية.

عاشوراء بين السنة والشيعة

مسعود إبراهيم حسن

مدرس لغة فارسية بآداب المتوفية

- ١- صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر.
- ٢- صوم يومى التاسع والعاشر.
- ٣- صوم العاشر وحده.

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: لما قدم الرسول (ص) للمدينة أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان قال (ص) من شاء صامه ومن شاء تركه (٤) وجاء في حديث آخر "أنه كان يوماً تستتر فيه الكعبة" (٥).

ولا ينس أهل السنة والجماعة ذكرى استشهاد الإمام الحسين رضى الله عنه وكيف ينسونها وكيف لا يحزنون لمقتله وهو من سادات المسلمين وعلماء الصحابة وابن بنت رسول الله. ولكن المسلمون السنة يتجنبون النياحة لقوله صلى الله عليه وسلم "النياحة من عمل الجاهلية" (٦) بل بالمقابل هم يصومون يوم عاشوراء ذلك اليوم الذى نجى الله فيه موسى عليه السلام وقومه من الفرعون، وهم يرون أن دعوة مخلصه للحسين من قلب مؤمن صائم خير من رجل يتعبد الله بعمل أهل الجاهلية (النياحة واللطم).

عاشوراء عند الشيعة

يعتبر هذا اليوم لدى الشيعة هو يوم حزن ودعاء على استشهاد الحسين بن على رضى الله عنهما. ويعتبروها أكبر مصيبة وقعت على آل رسول الله (ص) وفرح بها أعداء الإسلام وآل البيت.

ويعتقد بعضهم أن سبب تسمية هذا اليوم بعاشوراء يعود إلى أن الله عز وجل قد كرم فيه عشرة أنبياء (٧) وهذا اليوم لدى الشيعة يوم مآثم وعزاء ومواساة للشيعة يكون فيه قتلى هذا اليوم.

يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام "أن يوم عاشوراء يوماً فيه أصيب الحسين عليه السلام صريعاً بين أصحابه وأصحابه حوله صرعى عراة" (٨).

ويقول الإمام الرضا عليه السلام "من كان عاشوراء يوم مصيبته وبكائه، جعل الله عز وجل يوم القيامة يوم فرحه وسروره" (٩).

وقد دأب الشيعة فى أنحاء العالم على إحياء ذكرى

فى مطلع كل عام هجرى يتذكر المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها أحداثاً عظيمة على رأسها هجرة النبى صلى الله عليه وسلم المباركة من مكة للمدينة، تلك الهجرة التى غيرت مجرى التاريخ الإنسانى، كذلك كانت ذكرى انتصار نبى الله موسى عليه السلام على فرعون وأعوانه وكانت فى العاشر من شهر المحرم (عاشوراء) وكان لهذا اليوم قداسته عند اليهود أيضاً، فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضى الله عنها "أن قريشاً كانت تصوم يوم عاشوراء (العاشر من محرم)، فأمر الرسول (ص) أصحابه بصيامه حتى فرض شهر رمضان فقال (ص) من شاء فليصمه ومن شاء أفطره (١) وفى عاشوراء أيضاً يتذكر المسلمون جميعهم حدثاً تتألم له النفس، وهو حادث استشهاد سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين بن على رضى الله عنهما فى كربلاء بأرض العراق وهذه الذكرى جديرة بالتأس دون أن نسمح لأنسنتنا بالخوض فى أقدار الصحابة والتابعين الذين حضروا تلك الفتن العظيمة وكانت لهم مواقفهم والظروف التى أحاطت بهم والتى لا ندرى لو كنا معهم فيها ماذا كنا سنصنع؟

وإنها والله لدماء سلمت أيدينا منها ونأمل أن تسلم أنسنتنا. وكما يقول عز وجل فى كتابه الحكيم "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون" صدق الله العظيم (٢).

عاشوراء عند أهل السنة

عاشوراء هو يوم العاشر من شهر الله المحرم، وقد أخرج الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما: قال "قدم رسول الله (ص) إلى المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا؟ قالوا: هذا يوماً صالحاً نجى الله فيه نبيه موسى عليه السلام وبنو إسرائيل من فرعون وأعوانه فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بموسى منهم فصامه وأمر بصيامه" (٣).

وذهبت جماهير العلماء من أهل السنة أن يوم عاشوراء وهو يوم العاشر من المحرم يكون صيامه على مراتب عديدة منها:

هذا اليوم حيث يقيمون فيه المآتم ويبكون مصرع ابي عبد الله عليه السلام ويزورونه ويحثون شيعتهم على زيارته ومن جملة الآداب المتعارف عليها في هذا اليوم لدى الشيعة اجتناب اللذات والكف عن العمل والحزن والبكاء وعدم الأكل والشرب حتى الظهر وإظهار الحزن والأسى (١٠) ولم تكن الظروف في العهدين الأموي والعباسي تسمح بإقامة شعائر العزاء بشكل علني وواسع على الحسين ولكن حين توفرات الظروف المناسبة كان الشيعة يقيمون الشعائر في أبهى صورة ممكنة ومن أهم هذه الشعائر المواكب الحسينية وزيارة مشهد الإمام الحسين وإقامة المجالس الحسينية التي يتم فيها التأس بذكرى استشهاد الحسين (١١).

وتذكر كتب التاريخ أن (معز الدولة الديلمي) ألزم أهل بغداد النوح وإقامة المآتم على الحسين وأمر بغلق الأبواب وتعليق الرايات السوداء ومنع الطبّاخين من إعداد الطعام وأن تخرج النساء بثياب سوداء ويندبن الحسين وأستمر هذا الأمر لسنوات ولم تستطع أهل السنة منعه لأن الحكومة كانت بيد الشيعة (١٢). ويعتبر الشيعة واقعة عاشوراء منذ عدة قرون مضت رمزا للصراع بين الحق والباطل ورمز ليوم الفداء والتضحية في سبيل الإسلام.

قصة مقتل الحسين

كثير الكلام حول مقتل الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب واختلفت القصص والروايات حول هذه الواقعة، ولكننا هنا سنسرد القصة التي اتفق عليها أغلب علماء السنة والشيعة.

لقد بلغ أهل العراق أن سيدنا الحسين لم يبايع يزيد بن معاوية وذلك في سنة (٦٠هـ) فأرسلوا إليه يدعونه، وذلك أنهم يريدونه ولا يريدون يزيد وأنهم لا يريدون إلا سيدنا علي وأولاده، وعند ذلك أرسل الحسين ابن عمه (مسلم بن عقيل) ليتعرف على حقيقة البيعة. فلما وصل مسلم للكوفة تيقن أن الناس يريدون الحسين. فبايعه الناس على بيعة الحسين ولما بلغ الأمر يزيد بن معاوية في الشام أرسل إلى عبيد الله بن زياد وإلى البصرة ليعالج هذه القضية ويمنع أهل الكوفة من الخروج عليه مع الحسين. لكنه لم يأمره بقتل الحسين.

وعندما دخل عبيد الله بن زياد إلى الكوفة أخذ يتحرى الأمر ويسأل حتى علم أن دار (هاني بن عروة) هي قصر مسلم بن عقيل وفيها تتم المبايعات.

وقد خرج مسلم بن عقيل بأربعة آلاف من مؤيديه وحاصر قصر عبيد الله بن زياد وعند ذلك قام عبيد بن زياد بتخويفهم بجيش الشام فأخذوا ينصرفون واحد تلو الآخر حتى غابت الشمس ولم يبق إلا مسلم بن عقيل وحده. فقبض عليه وأمر بقتله ولكنه طلب أن يرسل برقية للحسين فأذن له عبيد الله وكتب للحسين يقول (

إرجع بأهلك ولا يغرنك أهل الكوفة فإن أهل الكوفة قد كذبوك وكذبوني وليس للكاذب رأي) (١٣).

وتم قتل مسلم بن عقيل يوم عرفة وقد خرج الحسين من مكة يوم التروية، فقد كان مسلم أرسل له قبل ذلك ليأتي وقد حاول الكثير من الصحابة منع الإمام الحسين من الخروج ونصحوه بذلك ومنهم بن عباس، وبن عمر، وبن الزبير وبن عمرو بن العاص.

وعندما جاء للحسين وهو في طريقه خبر مقتل مسلم بن عقيل إنطلق نحو طريق الشام إلى يزيد بن معاوية الخليفة فلقيته الخيول عند كربلاء بقيادة عمرو بن سعد، وعمر بن ذي الجوش وحسين بن تميم.

فنزّل الحسين يناشدهم الله والإسلام وأن يختاروا إحدى ثلاث، إما أن يسيره إلى يزيد بن معاوية فيضع يده في يده (لأنه يعلم أنه لا يجب قتله) وإما أن ينصرف من حيث جاء إلى المدينة أو يلحق بثغر من ثغور المسلمين حتى يتوفاه الله (١٤).

فقالوا: لا. إلا على حكم عبيد الله بن زياد ووصل الأمر إلى احتدام المعركة بين الطرفين، وكانت معركة غير متكافئة من حيث العدد. فقتل أصحاب الحسين رضي الله عنه كلهم بين يديه يدافعون عنه حتى بقي وحده وكان كالأسد ولكنها الكثرة، حتى قام رجل خبيث يقال له (شمر بن ذي الجوش) فرمى الحسين برمح فأسقطه أرضاً فاجتمعوا عليه وقتلوه شهيداً سعيداً. ويقال أن شمر بن ذي الجوش هو الذي اجتز رأس الحسين، وقيل في رواية أخرى أنه سنان بن انس النخاعي (١٥).

من الذين قتلوا في كربلاء مع الحسين

من أولاد علي بن أبي طالب: أبو بكر، محمد، عثمان.

ومن أولاد الحسين بن علي: أبو بكر، عمر، عثمان وعلي الأكبر، ومن أولاد الحسن: أبو بكر وعمر وعبد الله والقاسم، ومن أولاد عقيل: جعفر وعبد الله وعبد الرحمن وعبد الله بن مسلم، ومن أولاد عبد الله بن جعفر: عون ومحمد.

إضافة إلى الإمام الحسين ومسلم بن عقيل رضي الله عنهما وأما ما روي من أن السماء صارت تمطر دماً أو أن الجدر كان يكون عليها الدم أو ما يرفع حجر إلا ووجد تحته دم كلها أكاذيب تذكر لإثارة العواطف وليس لها أسانيد من الصحة، فقد وقع ما هو أعظم من قتل الحسين، ولم يقع شيئاً مما ذكروا كمقتل والده علي بن أبي طالب ومن قبله سيدنا عثمان وعمر ومن قبلهم جميعاً سيد البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

كيف نتعامل مع الحدث؟

لا يجوز لمن يخاف الله إذا تذكر مقتل سيدنا الحسين ومن معه أن يقوم بلطم الخدود وشق الجيوب وما شابه

ذلك فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب"، والواجب على المسلم العاقل إذا تذكر مثل هذه المصائب أن يقول كما أمر الله تعالى "الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون" وما ورد في فضل صيام هذا اليوم من روايات كتب الشيعة ما رواه (الطوس في الاستبصار ١٢٤/٢) و(الحر العاملي في وسائل الشيعة ٣٢٧/٧).
عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه أن على عليهما السلام قال "صوموا عاشوراء التاسع والعاشر فإنه يكفر الذنوب سنة".

وعن أبي الحسن عليه السلام قال "صام رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يوم عاشوراء"، وعن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال "صيام عاشوراء كفارة سنة".

موقف يزيد من قتل الحسين

لم يكن ليزيد يدأ في قتل الحسين فقد قال شيخ الإسلام بن تيمية: إن يزيد بن معاوية لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل، ولكن كتب إلى بن زياد أن يمنعه من ولاية العراق، ولما بلغ يزيد قتل الحسين أظهر التوجع على الحسين وظهر البكاء في داره ولم يسب لهم حريماً، بل أكرم بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلادهم ولم يهينهم كما ورد في بعض الروايات (١٦).

من قتل الحسين؟

يطرح هنا سؤال هام، من هم قتلة الحسين هل هم أهل السنة؟ أم معاوية؟ أم يزيد بن معاوية؟ أم من؟ إن الحقيقة المفاجئة أننا نجد العديد من كتب الشيعة تقرر وتؤكد أن شيعة الحسين، هم الذين قتلوا الحسين فقد قال السيد محسن الأمين "بايع الحسين عشرون ألفاً من أهل العراق، غدروا به وخرجوا عليه، وبيعتة في أعناقهم وقتلوه" (١٧) وقد ندامهم الحر بن يزيد أحد أصحاب الحسين وهو واقف في كربلاء فقال لهم "أدعوتكم هذا العبد الصالح حتى إذا جاءكم أسلمتموه، ثم عدوتم عليه فتقتلوه فصار كالأسير في أيديكم؟ لا سقاكم الله يوم الظمأ" (١٨) وهنا دعى الحسين على شيعته قائلًا "اللهم إن منعتهم إلى حين ففرقهم فرقاً أي شيعاً وأحزاباً، وأجعلهم طرائق قديداً، ولا ترضى الولاة عنهم أبداً، فإنهم دعونا لينصرونا، ثم عدوا علينا فقتلونا" (١٩).

وتبقى كلمة لا بد أن أقولها هنا وهي أن ما يقال على أن أهل السنة لا يحزنون لمقتل الحسين فهو كلام مغلوط، فكيف لا نحزن ونبكي لمقتل سيد شباب أهل الجنة وابن بنت رسول الله (ص).

إن أهل السنة يحبون أهل البيت وكل من هو منسوب للنبي الأكرم (ص) ولكننا نحن أهل السنة ملتزمين بقول الله عز وجل وسنة رسوله فهو الذي قال "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب" ونؤمن بما قاله الله عز وجل في كتابه "الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون" صدق الله العظيم.

وأقول لإخواننا الشيعة أن سيدنا على بن أبي طالب وهو إمامهم قد قتل، فلماذا لم يأخذوا يوم مقتله مأتماً مثل ما يفعلون في يوم كربلاء.

إن المقام ليس للحديث عن سنة وشيعة ولكنه دعوه للتوحد حول كتاب الله وسنة حبيبه (ص) لأن الظروف المحيطة بنا تتطلب التوحد وليس التفرق حول أمور حدثت منذ قرون، اختلفت حولها الأحاديث وكلها أحاديث تدعوا للفرقة وليس للتوحد.

إن آل بيت رسول الله (ص) كلهم موضع تعظيم وإجلال لكل المسلمين سنة وشيعة ويجب على الآخرين أن يعوا ذلك تماماً.

الهوامش:-

- ١- أنظر البخاري ومسلم الصحيحان.
- ٢- سورة البقرة.
- ٣- صحيح البخاري ومسلم والترمذي.
- ٤- إسلام أون لاين (عاشوراء).
- ٥- إسلام أون لاين (قصة عاشوراء).
- ٦- رواه ابن بابويه القمي (من لا يحضره الفقيه)، وفي رواية للمجلس في بحار الأنوار ص ١٠٣.
- ٧- حياة الإمام الحسين الجزء الثالث ص ١٧٩ نقلاً عن الأنوار الحسينية.
- ٨- بحار الأنوار ص ٤٥، ص ٩٥.
- ٩- بحار الأنوار ص ٤٤، وسائل الشيعة الجزء ١٠ ص ٣٩٤.
- ١٠- وسائل الشيعة ٣٩٤/١٠، سفينة الأنوار ٩٦/٢.

القمة السعودية - الإيرانية .. وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة

■ د. السيد عوض عثمان
خبير في الشؤون العربية

في هذه المنطقة يمكن أن يلعب دورا إيجابيا في حال تحسنت العلاقات الثنائية. والعكس صحيح، حيث يمكن لأي تدهور في العلاقات بين الجانبين أن ينعكس في نتائج وخيمة على الكثير من ملفات المنطقة. تبرز أهمية ذلك في ضوء تنامي مخاوف المملكة العربية السعودية، القيادة السنية في العالم الإسلامي، من تصاعد



نفوذ إيران الشيعية في الشرق الأوسط، وخصوصا في العراق ولبنان، وقلق الرياض من أن تستغل طهران فشل السياسات الأمريكية في العراق لتوسيع نفوذها في العالم العربي، وتشجيع القوى المتشددة المعارضة للأنظمة السياسية في المنطقة، والقلق المتزايد الذي عبرت عنه دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الطموحات والبرنامج النووي الإيراني، المثير للجدل، والذي بصدده تتعرض طهران لضغوط غربية قوية، وتصعيد للعقوبات في مجلس الأمن الدولي، فيما تحرص الرياض على تجنب أي مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، تهدد حركة الملاحة في منطقة

تكتسى زيارة العمل الرسمية، غير المسبوقه، لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أحمدى نجاد، مطلع مارس الماضى، وتلبية لدعوة من الملك عبد الله، برفقة وفد سياسى واقتصادى وأمنى رفيع المستوى. وقمته مع العاهل السعودى، وكبار المسئولين فى المملكة، أهمية خاصة واستثنائية، وتتويجا لمرحلة كثيفة من الاتصالات بين الجانبين

لتسوية ملفات إقليمية صعبة، ومؤشرا على تصميم البلدين على السعى لمعالجة هذه الأزمات الإقليمية، من منظور كونهما يمثلان قوتين إقليميتين كبيرتين فى المنطقة تملكان الكثير من الأوراق والعلاقات والتأثير، وبلدين قيادين فى العالم الإسلامى، من شأن إجراء المشاورات بينهما، بصورة متواصلة، والتوصل إلى تقارب فى وجهات النظر بينهما والاضطلاع بدور مؤثر حول العديد من القضايا الإقليمية والإسلامية، مما يساعد فى اقتراح الحلول المحتملة والممكنة فى هذه الأزمات، أو على أقل تقدير وقف التدهور. ومن نافل القول، أن البلدين، لما لهما من ثقل معنوى ومادى مهم

البتترول و الأمن والاستقرار الاقليمي، وتحاول إقناع طهران بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة الرامية لتعليق تخصيب اليورانيوم، بعدما تدخلت الولايات المتحدة على مسار العلاقات الإيرانية - الخليجية، الآخذة في التحسن والتطور على عدة محاور، في محاولة لزرع الشقاق فيما بينهما، من باب تغذية المخاوف من تبعات وتداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، الأمر الذي قد يهدد دول الخليج، ويدفع إيران للسيطرة عليها، في ضوء المعادلات الإقليمية الجديدة، بعد انهيار البوابة الشرقية نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠٠٣ .

أولا : " خصوصية القمة : رؤية في التدخلات :

تأتى القمة الإيرانية - السعودية في سياق عدة تطورات واستحقاقات إقليمية ضاغطة، حيث تأتى بعد توقيع اتفاق مكة المكرمة بين حركتي " فتح " و " حماس "، وفشل جولة وزيرة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والت تردد الأمريكي والرفض الاسرائيلي لنتائج هذا الاتفاق، والقمة السورية - الإيرانية، في طهران، والتي كشفت عن تطابق وجهات النظر بين البلدين حول القضايا الإقليمية، وترسيخ لاستراتيجية علاقات البلدين، وسط ما تشهده المنطقة من حروب وتوترات، بفعل الظروف الدولية الضاغطة على العرب والمسلمين، ونتيجة الاستهدافات الأمريكية، المباشرة وغير المباشرة لهم، ولقوى الممانعة بوجه خاص، وعلى رأسها سوريا وإيران اللتان تحولان دون تنفيذ المشروع الأمريكي "للشرق الأوسط الجديد"، ومواجهة المخططات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ومحاصرة الفتنة التي تسعى جهات عديدة، إقليمية ودولية، لنشرها بين السنة والشيعة والتفريق بين أبناء الدين الواحد لخدمة المشروع التفتيتي بالمنطقة. كما جاءت القمة بعد زيارات عدة قام بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، على لاريجاني، للرياض في غضون الشهرين الماضيين، في حين زار الأمير بندر بن سلطان طهران في فبراير الماضي، وتأتى قبل انعقاد المؤتمر الدولي حول العراق، والذي دعت إليه الحكومة العراقية، في ١٠ مارس ٢٠٠٧، ومن ثم أهمية تنسيق مواقف البلدين حياله، في محاولة لإعادة السلام في العراق، بحضور الدول المجاورة والقوى الدولية، وقبل القمة العربية التي استضافتها الرياض، يومي ٢٨ - ٢٩ مارس، وأهمية تنقية الأجواء، لاسيما بين سوريا والسعودية ومصر، وتنسيق المواقف لمواجهة تحديات القمة.

وعلى صعيد الأزمة العراقية، فليس بخاف، أن العلاقات السعودية - الإيرانية قد توترت على خلفية تنامي النفوذ الإيراني في العراق، والتدخل الإيراني في شئونه، عبر الحلفاء المحليين، الذي خلق مشاكل في علاقات إيران مع الدول العربية، وأدى إلى تدويل

الأزمة . كما يتمتع البلدان بنفوذ كبير في هذه الأزمة . وتتوافق السعودية والولايات المتحدة في إلقاء اللوم على ميليشيات شيعية، تدعمها إيران، في أعمال عنف وقتل طائفي تستهدف السنة العراقيين وتزويد المسلحين الشيعة الذين يهاجمون القوات الأمريكية في العراق، وهو ما تنفيه طهران، حيث أن إيران تتمتع بنفوذ مباشر، وتكاد تكون صاحبة الكلمة الأولى، وربما القرار الأخير في تحديد إلى أين يذهب العراق، إلى الانقسام والتطهير الطائفي والحرب الأهلية، أم نحو التوافق الوطني والسلم والسيادة والاستقلال؟ وفي حين ترى إيران، وسوريا، أن النظام العراقي يتعرض لتدخلات من قبل الولايات المتحدة، وأن الجهود الأمريكية ترمى إلى تأخير إرساء الأمن والاستقرار في هذا البلد، وعدم تقوية الحكومة العراقية، وأن الشرط الأساسي لتخفيف أعمال العنف هو رحيل قوات الاحتلال عن العراق، وأن الأولوية بالتالي هي إحلال الاستقرار والأمن ودعم الحكومة العراقية ووحدة العراق وعروبته وإسلاميته، أرضا وشعبا، وببذ الفتنة، ودعم العملية السياسية وسيادة العراقيين على أراضيهم وبلدهم وثرواتهم، وتتشارك إيران والسعودية المصلحة في عدم تقسيم العراق. وفي هذا السياق، من الأهمية أن الدعوة والقبول الأمريكي بمشاركة كل من إيران وسوريا في مؤتمر بغداد الدولي قد أتى ثماره، لا سيما في ضوء الخطة الأمنية، وإعلان الحكومة العراقية إغلاق حدودها مع إيران وسوريا لمدة ٧٢ ساعة، وحيث أن سوريا اضطرت لاستقبال القسم الأكبر من حركة اللاجئين العراقيين، بسبب غياب الأمن والاحتلال وممارساته، والعنف الطائفي، بتواجد نحو مليون ومائتي ألف عراقي على أراضيها، فقد تم إدخال بعض التعديلات، عقب عودة الرئيس بشار الأسد من طهران، على الإجراءات السابقة، تشمل تمديد فترة اللاجئين العراقيين من أسبوعين إلى شهر واحد، ويتوجب عليه المغادرة لبضعة أيام خارج سوريا ليتم له التجديد مدة ستة أشهر، بعد أن كانت المغادرة الإلزامية لمدة شهر. كما تعهدت السلطات السورية بعدم القيام بإبعاد أي لاجئ عراقي ما لم يقيم بمخالفة قانونية أو جنائية . توأكب هذا الإعلان مع إعادة فتح الحدود السورية - العراقية . وبذلك تكون سوريا قد تمكنت من لفت الأنظار إلى حجم الدور الإيجابي الهام الذي تؤديه في هذه المأساة الإنسانية الكبرى المتواصلة، على الرغم من الضغوط والأعباء المتزايدة التي تولدها هذه الأعداد الكبيرة على البنية التحتية السورية، وزيادة الأعباء المعيشية، والتماسك الاجتماعي، والمخاوف الأمنية، لاسيما في ضوء قصور وقلة الدعم الدولي بهذا الخصوص . ومن دون شك،

فان هذا الملف العراقي، وفشل السياسات الأمريكية قد دفع الولايات المتحدة إلى التريث في عملية تهميش سوريا، وتجريدها من دورها الاقليمي، لجهة المساعدة في وضع حلول للخروج من مستنقع الأزمة العراقية وفي غيرها من أزمات المنطقة، رغم الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية لاستبعاد سوريا من ذلك، لئلا تفرض شروطاً لوضع حل شامل لكافة القضايا، أي عزل سوريا وحرمانها من فرصة ربط قضية أراضيها المحتلة وتوقيع اتفاقية سلام غير مجحفة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ذات العلاقة. وهذا ما يؤكد، مجدداً، إن لسوريا، كما لإيران، من دور مهم في تسوية قضايا المنطقة. وفي سياق رغبة المملكة وسعيها للحصول على مساعدة إيران في تخفيف حدة التوترات الطائفية لدرء اندلاع حرب أهلية، وعليه فقد أكد الزعيمان الإيراني والسعودي، على أن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمة الإسلامية في الوقت الراهن هو محاولة اذكاء نار الفتنة بين المسلمين، سنة وشيعة ومكافحة امتدادها من العراق إلى دول مجاورة، وأن الجهد يجب أن يتوجه لصد هذه المحاولات، وتوحيد الصف، وضرورة تنفيذ خطة الحكومة العراقية، والحرص على استقلال العراق ووحدته الوطنية، والمساواة بين أبنائه. ومن زاوية أخرى، احتلت تعقيدات الأزمة في لبنان، مكانة مركزية في القمة، بعد تداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان، في يوليو الماضي، وما يشهده لبنان من أزمة سياسية حادة جراء استقالة خمسة وزراء يمثلون الطائفة الشيعية، ووزير سادس قريب من رئيس الجمهورية، اميل لحود، في نوفمبر الماضي، وشروع المعارضة، بزعامة حزب الله وحلفائه، في الدخول في اعتصام مفتوح، ومنذ ديسمبر الماضي، في وسط بيروت، ودون سقف زمني محدد، وامام مقر رئاسة حكومة فؤاد السنيورة المناهضة لسوريا، وبهدف إسقاطها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو الدعوة لخيار الانتخابات البرلمانية المبكرة، وتعطيل المؤسسات الدستورية، خاصة بعد رفض رئيس البرلمان، نبيه بري، افتتاح الدورة العادية للبرلمان ما لم تتم تشكيل هذه الحكومة، وفق صيغة (١٩ + ١١)، أي توافر الثلث الضامن أو المعطل. بينما تتمسك قوى الموالة بأهمية اقرار تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، ورفاقه. وقد بلغ التصعيد السياسي ذروته وأصبح يهدد وبشكل مباشر، ولأول مرة، وجود الدولة بكافة مؤسساتها، ومخاوف من اندلاع فتنة بين السنة والشيعة على غرار أعمال العنف الطائفية الجارية في العراق، وأهمية استمرارية الاتصالات ومساعي التوفيق والوساطة السعودية -

الإيرانية المكثفة الرامية لاحتواء الوضع في لبنان، وعدم خروجه عن السيطرة، للحيلولة دون قيام حرب مذهبية، ودون عرقلة الوضع، وإخراجه من الطريق المسدود، لاسيما بعد أن تمكنت الاتصالات المشتركة مع الفرقاء اللبنانيين من وقف المواجهات المحتومة التي حاصرت العاصمة، بيروت، بالحرائق والحواجز الترابية، والتي تحولت إلى مواجهات بالرصاص، في بعضها. وأكدت إيران أنها تتابع وتؤازر الجهود الأخيرة التي تبذلها المملكة ل تهدئة واطفاء الحرائق في لبنان وخفض التوتر السياسي، والتحول إلى الحوار، ووضع حد لأزمته السياسية الخطيرة والعميقة، حيث ترتبط المملكة، إحدى أهم الدول المانحة المساعدة للبنان، بعلاقات وثيقة مع الحكومة اللبنانية، المدعومة من الغرب، وتطالب إيران بممارسة ضغوط على حزب الله والقوى الحليفة لسوريا، وعلى سوريا، وسط مؤشرات توحى باقتراب المساعي الإيرانية من تحقيق مصالحة سعودية - سورية يمكن أن تنعكس ايجاباً على الوضع في لبنان، لمدى أهمية التفاهم الاقليمي، خاصة في ضوء حقيقة أن الأزمة اللبنانية ليست من السهولة حلها بعيداً عن سوريا، كرقم مهم ولاعب أساسي في المعادلات الإقليمية، وبالتالي تطبيع العلاقات السورية مع السعودية ومصر، قبل عقد القمة العربية، بعد التوتر الذي نجم عن خطاب الرئيس السوري، في منتصف أغسطس الماضي، ووصفه بعض القادة العرب بأنهم "أنصاف رجال" في وصفه للدور العربي إبان العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان، وشعور القيادتين، المصرية والسعودية بمرارة عالية تجاه الجانب السوري، وذروة تراكمات في محطات عدة من التراجع في العلاقات بين محور دمشق - القاهرة - الرياض، أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد، وفعاليته في السياسة العربية، خاصة بعد توطد أركان العلاقة السورية مع إيران، والتي تنعكس سلبياً على علاقات دمشق مع محيطها العربي، نتيجة الرفض الأمريكي لمسار هذه العلاقات، وتشجيع بروز معسكر "الاعتدال العربي، ومحوره الأردن - السعودية - مصر. وبهذا الخصوص، تبرز دلالة، ما تسرب عن أن رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق، سليم الحص، الذي زار طهران مؤخراً، قد أثار مع الرئيس الإيراني إمكان قيام طهران بمسعى لإعادة العلاقة السعودية - السورية إلى طبيعتها، بعد انفتاح سوريا على الحكومة العراقية، وإبداء الاستعداد للتعاون في التهدة في العراق، وتسهيل اجتماع مكة المكرمة الذي أنتج المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، والاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية، لما لذلك من انعكاس ايجابي على معالجة الأزمة الراهنة بين السلطة والمعارضة في لبنان. كما

زار الرئيس مبارك الرياض قبل أن يجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس بشار الأسد حول التحضيرات للقمة العربية، حيث تلقى الرئيس السوري دعوة رسمية من العاهل السعودي لحضور هذه القمة، وأكد حضوره لها، والعمل بجهد لإنجاحها، مما يشكل انفتاحاً في العلاقات الثنائية تعيد لصيغة ما للمصالحة . ومما له صلة، فقد أبلغ الرئيس السوري سليم الحص أن دمشق ليس لديها اعتراض في المبدأ على قيام المحكمة كمطلب لبناني، ولسوريا ملاحظات حول المشروع، ومع كل ما يتفق عليه اللبنانيون، وأن هناك تحفظات من فرقاء لبنانيين على بعض النقاط الواردة في نظامها . كما أن قوى ١٤ آذار لديها انفتاح على مناقشة أي ملاحظات على مشروع هذه المحكمة بما يحول دون تسييسها وخروجها عن مهمتها وهدفها الأساسي وقضيتها المركزية، وهي محاكمة قتلة الرئيس الحريري ورفاقه، وكذلك دون تفرغها من مضمونها بما يعطل عملها، ويحول دون نجاحها . وفي المحصلة، فإن الاتصالات والمساعى السعودية - الإيرانية فوق مستوى الوساطة، وما دون مستوى المبادرة، وتحمل مجموعة أفكار وتصورات جيدة ووجهات نظر مشتركة، يتحمل الفرقاء اللبنانيون مسئولية ترجمتها إلى مسودة اتفاق، يشكل بداية الحل بالتصويت عليها مع أول جلسة برلمانية، وإعادة تحريك مبادرة جامعة الدول العربية، وتعزيز فرص التسوية على قاعدة " لا غالب ولا مغلوب "، وعلى أساس التلازم والتوازن بين إقرار المحكمة، بعد إدخال التعديلات، وبين إقرار مبدأ حكومة الوحدة الوطنية وفق صيغة ترضى جميع الأطراف، والانتصار للضرورات الوطنية، بعيداً عن التدخلات والتقاطعات الخارجية، والخروج من دعوة الاستقواء بالخارج، ومسمى تدويل الأزمة. على صعيد آخر، وفرت القمة شبكة أمان للحكومة الفلسطينية الجديدة وأهمية وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة الرفض الاسرائيلي - الأمريكي، وتأييد المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت، عام ٢٠٠٢ والتوافق على أهمية التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وبحث التحرك الذي يمكن القيام به عربياً

واسلامياً لوضع حد لاستمرارية هذه الاعتداءات على المقدسات الإسلامية. على الجانب الآخر، تتيح القمة لإيران فرصة مساعدة لفك العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها، توطئة لضربها، خاصة أن السعودية تعد من أهم حلفاء واشنطن في المنطقة، في ضوء التأكيد الإيراني أن البرنامج النووي لا يشكل أي خطر على المنطقة، خصوصاً دول الجوار، ومسعى المملكة للعمل على قيام الجانب الإيراني بالحوار مع الأوروبيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في محاولة لتجنب هذا البلد الجار أي تهديدات مسلحة ستضر بالمنطقة كلها. وبالتداعي المنطقي، بحثت القمة آفاق التعاون بين البلدين، وسبل دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بينهما في جميع المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة، ومن ثم التوقيع على اتفاق أمني لمكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب، والتعاون في مجال غسل الأموال ومراقبة حدودهما ومياههما الإقليمية في الخليج .

ثانياً : رؤية ختامية :

إن الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي لكل من السعودية وإيران، ومصالحتهما والمنطقة عموماً يحتمان معالجة التوترات في علاقتهما، وتبديد المخاوف والشكوك، وإعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، واعتماد الحوار والتواصل المستمر لتجنب المنطقة خطر التماهي في التخطيط للمشاريع الدينية، وأهمية صوغ التحالفات الإقليمية لمواجهة الفوضى، والدفاع عن المصالح المشتركة في نبذ العنف، ومحاصرة الحرائق، ودفع مقومات التهدئة والحلول السلمية إلى ابوابها لما فيه مصلحة المنطقة ككل، واحترام الثوابت والتوازنات الحارسة للاستقرار، وإثبات مدى أهمية وإمكانية الأدوار الإقليمية القيادية ومرجعيتها السياسية والدينية على حل المشكلات، أو المساهمة في إيجاد هذه الحلول، بعيداً عن مخاطر التدويل، متى توافرت النوايا الحسنة والارادة السياسية الجادة بين الأطراف كافة، والإمساك بزمام المبادرة.

هل بدأت سوريا في الابتعاد عن إيران؟

محمد عباس ناجي

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

هذه الحقيقة بدت جلية في خروج سوريا تدريجيا من المحور العربي الثلاثي الذي كونته منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي مع مصر والسعودية، بهدف تحديد الاتجاه العام للسياسة العربية ورسم ما يمكن أن يعتبر الخط الأدنى للمصالح العربية المشتركة، واتجاهها نحو تأسيس تعاون استراتيجي مع إيران. هذا التطور دشنه



التباين في التعاطي مع الواقع الجديد الذي أنتجه الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣، ورغم أن هذا التباين لم يؤد إلى إحداث قطيعة بين الأطراف الثلاثة خصوصا في ظل حرص مصر والسعودية على توفير مظلة حماية لسوريا التي خضعت لضغوط أمريكية شديدة آنذاك، وإلى إعادة الحيوية إلى المحور الثلاثي على أساس ما يعرف في اللغة السياسية العربية عادة بالاعتدال والتفاهم مع الإدارة الأمريكية، إلا أنه على الأقل رسم معالم التمايز في المواقف سرعان ما أنضجتها حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، وما أعقبها من انسحاب عسكري سوري من لبنان بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، حيث فرضت هذه الأحداث تباعدا جديدا بين دمشق من جهة والرياض والقاهرة من جهة أخرى. وليس من الضروري في هذا السياق البحث فيما إن كانت الرياض والقاهرة تعتقدان بمسؤولية النظام السوري عن اغتيال الحريري، ولكن الأهم أن سياسة دمشق وحلفائها في لبنان أصبحت في جهة وسياسة القاهرة والرياض وحلفائهما في جهة أخرى. وما أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، ولجأت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى مقاطعة الحكومة الفلسطينية، حتى أضيف عامل جديد إلى عوامل التباعد بين دمشق من جهة والقاهرة والرياض من جهة أخرى.

أثارت تحركات سورية لافتة على الصعيد الإقليمي تكهنات عدة عن حدوث تغيير ملموس في الخطاب السياسي السوري تجاه الملفات الإقليمية المفتوحة، وعن نشوء نوع من التمايز النسبي بين الخطابين السوري والإيراني من هذه الملفات، بما يدعم من إمكانية تقليص حدة التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المعتدلة،

بل وفك عرى التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران بشكل يجعل سوريا أقرب إلى "محور الاعتدال"، الذي بات يعرف في أدبيات الخارجية الأمريكية بمجموعة "٢+٦"، أي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن. وكان التحرك الإيجابي السوري خلال انعقاد القمة العربية في الرياض يومي ٢٨ و ٢٩ مارس الفائت، مؤشرا مهما حول السياسة المرنة التي بدأت تنتهجها سوريا على الصعيد الإقليمي.

بداية. يجب القول أن هذا التحول في الخطاب السوري من الملفات الإقليمية طال الأدوات وليس الثوابت. بما يعني أنه إذا كانت سوريا قد حرصت على إبداء تعاون ملموس في بعض الملفات الإقليمية خصوصا في العراق وفلسطين، فإنها في الوقت نفسه مازالت تتمترس خلف ثوابتها الاستراتيجية التي تحكم تعاطيها مع محيطها الإقليمي والتي تقوم على تشبیت الأهداف، والاقتراب غير المباشر منها، وتجنب الإيحاء بتعجل الوصول لها حتى لا يستفيد الخصوم من ذلك كأداة للضغط. ورغم أن سوريا قد حققت مكاسب عدة من هذه الثوابت، إلا أنها كانت مكاسب قصيرة المدى سرعان ما تحولت إلى أعباء وفرضت التزامات ثقيلة على صانع القرار السوري، لكن الأهم من ذلك أنها كانت سببا أساسيا في الإخفاق السوري الملحوظ في إدراك مغزى التحولات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية خصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣.

هذه التطورات تزامنت مع تصاعد أزمة الملف النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد القلق العربي، خصوصا من جانب مصر والسعودية، من خطورة النفوذ الإيراني في العراق الذي دعمته إخفاقات وأخطاء السياسة الأمريكية هناك. وفي هذه اللحظة بالتحديد اختارت سوريا أن تقف إلى جانب إيران، بهدف خلق معادلات جديدة في المنطقة تمنح سوريا هامشا جديدا للمناورة وفرصة لتحسين شروطها في الحوار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مستفيدة من تعثر المشروع الأمريكي في العراق والنتائج العكسية لدعوة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط التي أوصلت بعض القوى المعادية للولايات المتحدة إلى الحكم في الدول العربية. حيث استغلت سوريا هذه التطورات من أجل تحويل الضغوط الدولية المفروضة عليها من محور عمودي أساسه الموقف السوري المناوئ للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى محور أفقي من خلال تكوين جبهة مقابلة للجبهة التي تتزعمها الولايات المتحدة وإسرائيل. وتتمثل جبهة سوريا في كل من إيران وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الفلسطينييتين. بعبارة أخرى، اعتمد التكتيك السوري في هذه اللحظة على توظيف قدرات إيرانية ولبنانية وفلسطينية لمواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية المعتدلة.

وفي سبيل ذلك، تغاضت سوريا عن مخاطر الدوران في الفلك الإيراني، الذي يمكن أن يفرض عليها أعباء والتزامات تفوق طاقتها، خصوصا في حالة تطور أزمة الملف النووي الإيراني إلى مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة، وساعتها سوف تجد سوريا نفسها مجبرة على المشاركة في حرب ليست طرفا أصيلا فيها، بسبب توقيعها معاهدة تعاون عسكري واتفاقية دفاع مشترك مع إيران في ١٦ يونيو ٢٠٠٦. أضف إلى ذلك أن الدور الإيراني في العراق، والذي يمثل في كل الأحوال خصما من الدور العربي، خصوصا في ظل دعم إيران للسياسة الطائفية والإقصائية التي تمارسها حكومة نوري المالكي في العراق، قد استغلتها الدول العربية المعتدلة ضد إيران وحلفاءها في العراق، حيث حذرت العديد من الدول العربية من خطورة التحركات الإقليمية الإيرانية، وانتقدت الانجرار السوري في التحالف مع إيران. فالثمن، في رؤية هذه الدول، سيكون فادحا على سوريا لاستمرار تحالفها مع إيران في ظل وقوعها أسيرة "حالة ضعف شديدة" ليس فقط في موازين القوى مع إسرائيل بل وأيضا مع إيران، فهي لا تملك أن تكون ندا قويا لإيران في تحالف إقليمي، لكنها حتما ستكون طرفا تابعا للقوة الإقليمية الإيرانية المتنامية. وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قد أبدى قلقه قبل نحو عامين من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، محذرا من ما اسماه باستقواء "الهلال الشيعي" الذي يضم كلا من إيران والعراق ولبنان. وعاد الملك الأردني وفسر حديثه عن "الهلال الشيعي" بأنه كان حينها يعبر عن مخاوف من "تحول اللعبة السياسية تحت غطاء الدين إلى صراع بين الشيعة والسنة".

كذلك أبدت السعودية عبر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، قلقها من تزايد التدخل الإيراني في العراق ودعم بعض الجماعات الشيعية فيه بالمال والسلاح، حيث انتقد الفيصل السياسة الأمريكية في العراق التي قال أنها "تسلم العراق إلى إيران"، داعيا في الوقت نفسه الأغلبية الشيعية هناك لمد اليد للسنة والاعتراف بحقوقهم في مواطنة متساوية. وهاجم الرئيس المصري حسني مبارك الشيعة في العالم العربي متهما إياهم "بالولاء لإيران أكثر من ولائهم لأوطانهم".

وكانت عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين فجر عيد الأضحى المبارك والشعارات الطائفية التي ترددت أثناء هذه العملية قد أسهمت في تحول المزاج الشعبي للشارع السياسي العربي ضد إيران، كما شجع الحكومات العربية على القبول بتقديم الدعم المطلوب للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق التي عرضها الرئيس الأمريكي جورج بوش كبديل لمقترحات لجنة دراسة مستقبل العراق التي شكلها الكونجرس برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهوري) ولي هاميلتون (ديمقراطي). وهي الاستراتيجية التي ركزت على أمرين: أولهما، اعتماد الحل العسكري للأزمة العراقية بزيادة عدد القوات الأمريكية العاملة في العراق إلى ما يقرب من ٢١٥٠٠ جندي وضابط بدلا من الانسحاب وفق جدول زمني معقول حسب توصية لجنة "بيكر - هاميلتون". وثانيهما، مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، وكانت عملية اقتحام القنصلية الإيرانية في أربيل عاصمة الإقليم الكردي العراقي واعتقال عدد من العاملين بها بأوامر شخصية من الرئيس بوش مؤشرا على جدية هذا التوجه الأمريكي.

هذه التطورات في مجملها أدركت معها سوريا خطورة دعمها للمشروع الإقليمي الإيراني والطموحات النووية الإيرانية وفداحة الثمن الذي يمكن أن تدفعه من جراء ذلك، لذا بدأت سوريا في إحداث تحول تكتيكي مرة أخرى في تعاملها مع الملف العراقي، حيث تعمدت إرسال إشارات إلى الخارج بأنها على استعداد لتقديم تعاون أوثق لإحلال الاستقرار في العراق، وقد استغلت دمشق زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني في ١٤ يناير لتوصيل هذه الرسالة، إلى جانب إبراز وزنهما القوي الذي تحتله في العراق.

بالطبع تدرك دمشق تماما أن هذه الزيارة لم تكن لتتم دون موافقة الأمريكيين عليها، فرغم أن استراتيجية بوش الجديدة في العراق ترفض إجراء أي حوار مع سوريا وإيران كما دعت خطة بيكر هاميلتون، إلا أن ذلك لا ينفي أن واشنطن ترغب في فتح حوار مع دمشق عبر العراق، وهو ما تحقق من خلال زيارة طالباني التي أتمت ما بداته الدبلوماسية برضا أمريكي أيضا بين بغداد ودمشق منذ أكثر من شهرين بعد الإعلان عن عودة العلاقات بينهما بافتتاح السفارتين. إذ تريد واشنطن في هذا السياق اختبار جدية وأهمية ما يمكن أن تقدمه سوريا في العراق على الصعيد الأمني، وهو ما كان سببا في إصرار الوفد العراقي على ربط التقدم في جميع الملفات المطروحة للبحث مع المسئولين

السوريين بإحراز تقدم في الملفين الأمني والسياسي، وبمعنى آخر أن يكون تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية مكافأة على ما يحرز من تقدم على الصعيد الأمني والسياسي، وهو ما يتوافق مع الرؤية الأمريكية لفكرة الحوار مع سوريا، أي المساعدة في العراق لقاء مكاسب اقتصادية نقطية واستثمارية.

وقد أدركت سوريا هذا المغزى، ولذا فإنها بقدر ما حرصت على إنجاح زيارة طالباني تمسكت في الوقت نفسه بالتأكيد على ضرورة معالجة كافة الملفات حزمة واحدة، وأن يتم التعاون بالتزامن في المجالات كافة: الأمنية والسياسية والاقتصادية من دون أن يكون ملف الأمن مكافأة لملف آخر على الرغم من إدراكها أولوية الملف الأمني الذي جرى بحثه الشهر الماضي مع وفد أمني عراقي رفيع، وتم التوصل إلى تفاهات على عدد من الخطوات في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الحدودي وإقامة لجنة أمنية عليا مشتركة وخط ساخن بين البلدين. وبدون شك فإن ربط سوريا باتفاقية أمنية مع العراق الهدف منه تحييدها، أو ضمان عدم وقوفها إلى جانب إيران، خصوصا أن المعركة المقبلة على أرض العراق سيكون هدفها الحد من النفوذ الإيراني.

ولاعتبارات عدة، أصبح لبنان محور تمايز آخر في الرؤيتين السورية والإيرانية، حيث تشير التطورات إلى أن ثمة تقاربا إيرانيا سعوديا بشأن ضرورة حل الأزمة اللبنانية سلميا وفق صيغ تحفظ ماء وجه الجميع، وهو ما بدا جليا في أجواء التبريد التي تخيم حاليا على الساحة السياسية اللبنانية، انتظارا لعودة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى بيروت لإحياء مبادرته لحل الأزمة اللبنانية، وهذا التقارب كان ثمرة الاتصالات والمباحثات المتبادلة بين المسؤولين الإيرانيين والسعوديين خلال الفترة الأخيرة، حيث قام على لاريجاني رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير المفاوضين الإيرانيين في المحادثات النووية بزيارة الرياض والالتقاء بالملك عبد الله، وتردد أن هدف الزيارة هو دفع السعودية للتوسط ل تهدئة التوتر بين إيران والولايات المتحدة على خلفية أزمة البرنامج النووي الإيراني، وأعقب ذلك زيارة الأمير بندر بن سلطان الأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي إلى طهران، والتي ركزت على البحث عن حلول لقضيتي العراق ولبنان، وهو ما أسفر عن تفاهم ضمني حول ضرورة احتواء التوتر الطائفي السياسي المتصاعد في كل من البلدين.

لكن سوريا ترى في هذا التفاهم السعودي-الإيراني خطرا على مصالحها، خصوصا أنه يمكن أن يسهل من توصل الأطراف اللبنانية المتنازعة إلى التوافق على القضايا الخلافية، بما يعنى إمكانية إقرار مشروع قانون المحكمة ذات الطابع الدولي. وتتخوف دمشق من إدانة مسئوليتها في جريمة اغتيال رفيق الحريري، وهو ما سيعرضها للحرش. ورغم أن ثمة تلميحات من جانب قوى ١٤ آذار بأنها لا تمانع في إضافة بند إلى مشروع قانون المحكمة يفيد عدم التعرض لأصحاب

المقامات الرفيعة التي تحددها في الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره اللبناني اميل لحود، إلا أن سوريا لا يكفيها هذا البند، بل تريد أيضا عدم مسائلة مسئولين آخرين أقل أهمية. ورغم أن سوريا استغلت القمة العربية التي انعقدت بالرياض يومي ٢٨، ٢٩ مارس الفائت، لتقليص حدة التوتر مع كل من السعودية ومصر، خصوصا بعد الاعتذار الذي قدمه الرئيس السوري بشار الأسد للقيادة السعودية عن حديثه، في أعقاب حرب لبنان، الذي وصف فيه بعض القادة العرب بأنهم "أنصاف رجال"، فإن من الصعوبة بمكان الجزم بأن التباين في المواقف حول الملف اللبناني سوف يجد طريقه إلى الحل في المستقبل القريب، ما لم تبادر دمشق إلى إحداث تغيير في سياستها إزاء لبنان.

ولا يستثنى الملف الفلسطيني من هذا التمايز، ففي مقابل تشدد إيران إزاء الخلاف القائم بين حركتي فتح وحماس حول تشكيل حكومة وحدة وطنية ومحاولتها الالتفاف على الحصار المفروض على حكومة حماس بتقديم دعم مالي للأخيرة، واجهاض المحاولات التي تبذلها بعض القوى الإقليمية لإبرام صفقة لتبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل، فإن ثمة مرونة سورية طارئة تجاه الوضع الفلسطيني بدت خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) إلى دمشق في ٢١ يناير الماضي. هذه المرونة الطارئة ترتبط بتحسب دمشق لحل قد يمكن الوصول إليه لأزمة الملف النووي الإيراني والأزمة اللبنانية، على نحو ربما يقود إلى تحسين العلاقات بين طهران والغرب، ويضعها هي بالتالي وحيدة في المواجهة. ولذلك فهي تحتاج إلى غطاء عربي حتى لا تصبح عارية أمام الغرب في حال توصله إلى صفقة مع إيران. لذا تعمدت توجيه رسائل إلى الخارج بأنها ستكون أكثر تشددا في المستقبل في التعامل مع فصائل المعارضة الفلسطينية على أراضيها، وخاصة مع حماس. وكان واضحا خلال زيارة أبو مازن لدمشق أن الأخيرة لم تكن لتقبل بفشل عقد لقاء بين أبو مازن وخالد مشعل. حيث تخلت سوريا عن موقفها الذي بدا حياديا في البداية، ومن ثم تدخل وزير الخارجية وليد المعلم واجتمع بالطرفين، إضافة إلى لقاء رمضان شلح الأمين العام لمنظمة الجهاد باعتباره الوسيط بين الطرفين للتأكيد على ضرورة عقد اللقاء، حتى لو لم يكن هناك اتفاق، فعدم عقد اللقاء سيستخدم لتوجيه اتهامات لسوريا بأنها هي التي عرقلت عقده، وأنها باتت لا تملك القدرة على التأثير على خالد مشعل، وهما اتهامان لا يصبان على أية حال في مصلحة سوريا.

وفي كل الأحوال، يمكن القول أن التحركات السورية الأخيرة على الساحة الإقليمية رسمت فقط بعض معالم التغيير في التعاطي السوري مع الملفات الإقليمية المفتوحة، لكن اكتمال هذه المعالم سيرتبط بما سوف تؤول إليه هذه الملفات المقبلة في مجملها على مرحلة حرجة، وعندما تحين هذه اللحظة سوف تكون السياسة الإقليمية لسوريا على أعتاب تغيير كبير.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg